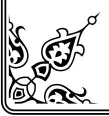



نَصَائحُ مَنْهَجِيَّة
لِطَالِبِ عِلْمِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّة

تأليف

الشَّرِيفِ حَاتِمِ بنِ عَارِفٍ العَوْنيِّ

الطبعة الثانية
مزيدة ومُحسَّنة




المقدمة

الحمد لله : أنعم فأجزل ، وهدى فثبّت ، وقدّر فلطف ، واطلع على ذنوبنا فستر ، وستر فغفر ، وغفر فرحم ، ورحم فرضي ، ورضي : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة : ١٧] .

والصلاة والسلام على من به هُدينا ، وببالغ نُصحه ورحيم بلاغه نُجِّينا ، كلَّما سَعِدَ بسُنّته مُقتدي ، ورَشَدَ بآثاره مُقتفي ، وكلّما حنَّ مُعْرِضٌ عنه إلى هُداه ، وتَمَنَّى ضياءَ مَحَجَّتِهِ الغُواة . فصلواتك اللهم وسلامك وبركاتك على حبيبك المصطفى ، وعلى أمهات المؤمنين قدوةِ كلِّ من طابَ وزكى ، وعلى عَقِبِهِ سادةِ الورى .

أمّا بعد : فإن طلب العلم من أعظم العبادات ، وثوابه يَفْضُلُ ثوابَ أكثرِ القُرْبات ، وسُبُلُ تحصيلِه سُبُلُ الجنّات ، تُظِلُّ الملائكةُ طالبِيْهِ بأجنحتها خاضعات ، وتنزل على مجالسهم السكينةُ والرحمات.

فرضيَ اللهُ عن سهر تلك الليالي في الجدِّ والتحصيل، وأكْرِمْ بتلك الخُطى في طلب علوم التنزيل، وأَعْظِمْ بالزّاهدين إلا في ميراث النبوة ، الهاجرين المضاجعَ والأوطان الآخذين الكتاب بقوة .

فإن عَجِبَ أحدٌ من هذا الثناء القليل ، في طالب العلم الجليل ؛ سألته بالله :

هل دبّتْ على وجهِ الأرضِ خُطًى أشرفُ من خُطى طالب علم ؟!

وهل حَوَتِ الأسحارُ والأبكارُ أجدَّ منه في طلبه ؟!

وهل مرّ على الأسماع ألذُّ من دندنة المُتَحَفِّظِين وزَجَلِ القارئين ؟!

وهل امتلأتِ القلوبُ هيبةً لمثل مُنْكَبٍّ على كتاب ؟!

وهل انشرحتِ الصدورُ إلا في مجالس الذكر ؟!

وهل انعقدتِ الآمالُ جميعُها إلا على حِلَقِ التعليم ؟!

وهل نزلت السكينةُ والرحمةُ على مِثْلِ الدارسين لكتاب الله العظيم؟!

وهل تضاءلت عروشُ الملوك إلا عند منابر العلماء ؟!

وهل عُمِّرَتِ المساجدُ في غير أوقات الصلوات بمثل مجالس التعليم؟!

أخبروني ؟ بالله عليكم!!!

ثم أسألكم بالله : هل تعلمون خيرًا من شاب في هذا العصر ، هجر الدنيا وزهد في ملذاتها ، ونأى بعيدًا عن شهواتها ، وانْعَزَلَ عن فتنها التي تستفزُّ الحليم ، وانقطع عن إغواءاتها التي تستخفُّ بالرَّزين ، وترك الناس على دنياهم يتكالبون ، وهجر من أهله وإخوانه تنافسَهم على القصور والأموال والمناصب ، فإن مرّ على اللغو .. مَرَّ مُرورَ الكرام ، وإن تعرَّضَ له الجاهلون .. أعرض وقال : سلام . وهو(مع ذلك) شاب في عنفوان الشباب ، أمامه مستقبل عريض ، وعليه مسئولية بناءٍ جديد ، وينظر إلى الأفق البعيدِ نظرةً ملؤها الآمال والأحلام ، تفور فيه غرائزُ الشهوات ، ويجيش فؤادُهُ بالعواطف ، وتتفجر دماؤه حماسًا ؛ ثم هو هو ذلك الذي تجاوز هذا كلَّه !! وجعله وراءه ظِهْرِيًّا !! وأقبل على العِلْمِ..على مرارته، وانكبّ على الكتاب.. على ملالته ، فإذا حَنَّ إلى عناق كاعب .. خالفتْهُ يدا كاتب ، وإذا اشتهت شفتاه أن يرتشف الرُّضَاب.. تَمْتَمَ مُلْتَذًّا بقراءة كتاب ؛ قطع الأيام في التحصيل ، وسهر الليالي على الدرس

والترتيل ؛ فتراه يقرأُ حتى تزوغَ عينُهُ ، ويكتبُ حتى تكلَّ يدُهُ ، ويدرسُ حتى يَكَدَّ ذهنُهُ !!!

أخبروني.. من أفضل من هذا ؟!!

مع ذلك فإنه يرى أن الذي هو فيه: هو الحياة حقًّا ، وجنة دار الفناء صدقًا ، يرحم أهلَ الدنيا ، ويحنو على أبناء الملذات ؛ لأنه يعرف أنه على برنامج العلماء ، ومنهج الأولياء ، وخطة الفقهاء ، وغاية الكبراء ، ومعارج الأتقياء .

فيترنم بقول القائل :

لَمَحْبَرَةٌ تُجالسني نهاري ... أحبُّ إليَّ من أُنْسِ الصّديقِ
ورِزْمَةُ كاغَدٍ[1] في البيت عندي ... أحبُّ إلي من عِدْلِ الدَّقيقِ
ولطمةُ عالمٍ في الخدّ منّي ... ألذُّ لديَّ من شُرْبِ الرّحيقِ

ولستُ أنا بالذي يذكر فضلَ طالب العلم ، إذ قد ردّدتْ فضلَه المحاريبُ وأصداؤها ، وضجّت به أروقةُ المساجد وقبابُها ، وتعبّد بترتيله المتهجّدون ، وتقرّب بتدبره أهلُ العلم الراسخون ؛ وأجلُّ من

(١) الكاغَد (بالدال المهملة والذال المعجمة): هو ورق الكتابة .

ذلك : فقد نزل به الروحُ الأمين ، على قلب سيد المرسلين ﷺ ؛ وأجلّ من ذلك : فقد تكلم به الله الذي لا إله إلا هو الرحمنُ الرحيم ؛ فقال تعالى في الحث على سؤال التعلُّمِ – الذي هو أولُ درجاته – : ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣] ، وقال عز وجل في الأمر بالرحلة لطلب العلم : ﴿فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَحۡذَرُونَ ﴾ [التوبة:١٢٢] ، وما أمر سبحانه نبيَّه ﷺ بطلب الزيادة في شيء في الدنيا، إلا من العلم، فقال تعالى : ﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا ﴾ [طه:١١٤] ؛ وأشاد سبحانه – أيّما إشادة! – بفضل أهل العلم، ورَفَعَ من شأنهم ، وأعلى من قدرهم ، بما يعجز عن بيانه إلا البيانُ المبين ، من كلام رب العالمين ، فقال عزّ مِن قائل ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ﴾ [آل عمران: ١٨] ، وقال سبحانه وتعالى ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ [فاطر: ٢٨] ، وقال سبحانه ﴿يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖ ﴾ [المجادلة: ١١] ، وقال عز شأنه ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [الزمر: ٩] .

فلما كانت لطالب العلم تلك المكانة التي نوّهنا ببعضها ، تبيّنَ أنه على صِغَرِ سِنِّهِ طالبٌ جليل ، و بسلوكه مسالكَ الطلبِ (على قلّة عِلْمِه) استحق التبجيل.

ومن حق هذا الذي يقفو آثارَ العظماء، ويلوثُ على رأسه عمامةَ العلماء ؛ أن يكون له نصيبٌ من التوجيه كبيرٌ ، وحظٌّ من النُّصْحِ وفيرٌ.

و لما طلب مني مكتبُ التوعية بمكة المكرمة أن أُلْقي كلمةً عن منهج القراءة في كتب الحديث والمصطلح ، ورأيتُ أن الرفض لا يسعني ، أجبتهم إلى رغبتهم ، على ضعفٍ وعجزٍ . لكني من حين أجبت ، عزمتُ على أن أجعل المنهجَ المنصوحَ به منهجًا مستقًى من مناهج العلماء ، ودَرْبًا نصَّ الأئمةُ على أنهم قد ساروا عليه ، أو دلَّت سِيَرُهُم وأخبارُهم وعلومُهم على أنهم قد طَرَقُوهُ . وإنما عزمتُ على هذا العزم ، لأن منهجَ تَعَلُّم أيِّ علمٍ يجب أن يُؤخذ عن العلماء بذلك العلم ، الذين عرفوا دروبَهُ ، وأحاطوا بِسُبُلِهِ ، وأكسبتهم الخبرةُ به بصيرةً في منهج تَلَقِّيهِ ، ووسّعت فنونُه مداركَهم بأحسن الوسائل المُبَلِّغَةِ إليه .

وتمّ ما أعددته لتلك الكلمة في الشهر الأول من عام (١٤١٨هـ) ، وألقيتها في هذا التاريخ.

ثم تكرر إليّ الطلبُ بنشرها مكتوبةً ، حُسْنَ ظنٍّ من الطالبين ، فرأيتُ أن إجابةَ سؤالهم فيه تحقيقُ فائدةٍ .. وإن صَغُرَت ، وتوجيهُ نصيحةٍ لطلبة العلم لا تخلو من نفع .

ومن ثَمَّ .. فهذه الرسالة في أصلها كلمةٌ مُلقاةٌ ، ضمن سلسلةٍ من الكلمات التي نظّمتها إدارةُ مكتب التوعية بمكة المكرمة (مشكورةً مأجورةً إن شاء الله تعالى). وقد سبقت هذه الكلمةَ كلماتٌ حول آداب العلم وطلبه ومناهجه عمومًا ، ثم خُصِّصت علومُ الحديث بالدرس الذي أقوم بنشره اليوم . فيُعلَمُ بذلك أن رسالتنا هذه مسبوقةٌ بما يُغني عن تكراره فيها ، ولهذا فقد جاءت مقتصرة على الوسائل المبلِّغَةِ طالبَ العلم إلى أن يصبح محدثًا عارفًا بسنة النبي ﷺ ، دون التطرُّقِ إلى أبواب العلم الأخرى .. على جلالتها وفضلها.

فأسأل الله عز وجل أن ينفع بهذه الورقات ، وأن يستخرج بها من قلب مؤمنٍ بظهر الغيب دعواتٍ صالحات ، وأن يجعلها في موازين الحسنات.. آمين.

والحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وعلى آله وأصحابه أجمعين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وكتب :

الشريف حاتم بن عارف بن ناصر العبدلي العوني

تمهيد

هناك مبادئُ عامةٌ يُنصح بها كلُّ طالب علم ، ينبغي عليه أن يضعها نُصْبَ عينيه عند أول عزمٍ له على السير في طريق العلم الطويل. وبعض هذه المبادئ العامة سوف تكون مدخلَنا إلى الجواب عن السؤال الذي يسأل عنه قارئ هذه الورقات ، وهو: كيف أصبح محدثًا عارفًا بسُنّة النبيّ ﷺ ؟

فلا شك أن أول ما يلزم من أراد أن يكون طالب علم (أي علم من العلوم) ، أن يتعرف على العلوم من جهة موضوعاتها وغاياتها والثمرة الناتجة عنها. لأنه بذلك يعرف شرفَ كل علمٍ وفضلَهُ ، ومنقبةَ حملةِ ذلك العلم ورفعةَ قَدْرِهم. وهذا يجعله قادرًا على ترتيب العلوم على حسب أهميتها ، ووَضْعِها في مراتبها من أولوية التعليم .

فإذا ما ابتدأ طَلَبَ عِلْمٍ من تلك العلوم بعد ذلك ، وقد عرف فضائلَه ومناقبَ حملته ، فعرف بذلك أنه إنما ابتدأ به لأنه أحق من غيره ببداية التعلُّم ، وأولىَ مما سواه بأن يكون باكورةَ الطلب ؛ زاده ذلك إقبالًا على العلم ، وحرصًا عليه ، وصبرًا في تحصيله ، وثقةً بصواب خطواته ،

واطمئنانًا على صحة منهجه . فلا يزيده بعد ذلك طولُ الطريق إلا جَلَدًا ، ولا وعورته إلا جدًّا ، ولا صعوبته إلا مثابرةً ، ولا تعبُ جسده فيه إلا راحةَ نَفْسِهِ ، ولا اغترابُه من أجْلِه إلا أُنْسًا به ، ولا قِلَّةُ ذاتِ يده لانْشِغَالِهِ به إلا فرحًا بالاستكثار منه . حتى يَبْلُغَ المنُى ، ويحصُدَ الجَنَى .

لذلك حرصتُ أن لا تخلو هذه الورقات من إلماحاتٍ عن شرف علم الحديث وبيان فضل المحدثين ؛ وهذا هو العنوانُ الأولُ بعد هذا التمهيد.

وبعد أن تعرَّفَ طالبُ العلم على ما سبق ، ينبغي عليه أن يستنصحَ أهلَ العلم الذي رأى أن يبدأ به ، ويطلبَ منهم أن يوقفوه على خصائص ذلك العلم التي تمُيِّزُهُ عن غيره من العلوم ، وأن يقرأ بعض ما أُلِّفَ في التعريف بذلك العلم وفي بيان سِماتِهِ التي تختص به . حيث إن لكل علم ملامحَ كُبرى تفارقه عن غيره من العلوم ، وقَسَماتٍ خاصةً به كالتي تُبايِنُ بين الأشخاص المختلفين . وهذه الملامحُ والقسماتُ هي في الحقيقة سرُّ كلِّ علم ، وكاشفُ لُغْزِ كل فنّ ، ومفتاحُ كنوزِ دقائق العلوم . وتظهر آثار العلم بهذه الملامح (أو عدم العلم بها) على كل مسألةٍ جزئية منه ، لأن بصماتها لا تخلو منها جميعُ جزئياته.

وستعرف أهميةَ الابتداء بإدراك خصائص علمٍ ما ، وسوف تدرك ضرورة فَهْمِ مزاياه قبلَ الإقبالِ عليه ؛ من جهتين اثنتين :

الأولى : أن تلك المزايا والخصائص تُمكِّنُ طالبَ العلم من أن يُقَدِّرَ ما إذا كان باستطاعته استيعابُ ذلك العلم ، إلى أن يبرع فيه ، أو أنه لا يستطيع ذلك ؛ على حَسَبِ مواهبه الفطرية ومُيُوله العلمية . وذلك فيما إذا وازنَ طالبُ العلم (بصدقٍ وموضوعيّة) بين تلك المميزات وقُدْرَتِهِ على التعلّم .

فكم من طالب علم تعثّر في حياته العلمية بسبب عدم قيامه بهذه الموازنة ، وكم من طالب علم لو حاول إدراك تلك المميزات للعلوم لوَضَعَ قدمَه في أوّل الطريق الصحيح لعلم منها ، ثم برع وأبدع فيه بعد ذلك .

الثانية : أن تلك الخصائص والمميزات الكبرى لأيّ علمٍ من العلوم تستلزم أسلوبًا خاصًا في طلبه ؛ ولكل خصيصة منها أثرٌ في تحديد منهج التحصيل في ذلك العلم . ووقوفُ طالبِ العلمِ على هذا الأمر المهمّ وإدراكُه له ، يجعله على وَعْيٍ بالأسلوب الصحيح لطلب ذلك العلم ، عارفًا بعقبات علمه وصعوباته ، مستعدًّا لها بوسائل تجاوزها قبل التعثُّر

بها؛ فهو بهذا الوعي والمعرفة محيطٌ بالغاية التي يريد ، حتى كأنه بلغها (وإن لم يبلغها) ، لشدة وضوح سبيلها أمامه ، ولعدم خوفه من حواجز تحول بينه وبينها.

وهذا ما جعلني أُثَنِّي (بعد ذكر شرف علم الحديث وشرف أهله) بأربع مميزات لعلم الحديث ، هي في ظني أهمّ خصائصه ، وأوضح ملامحه ، التي تستوجب تجاهها طريقة خاصة في الطلب ومنهجًا معينًا في تعلم علم الحديث.

ثم ختمتُ هذه الورقات بذكر خطة دراسية منهجية مختصرة للحديث النبوي الشريف ولعلومه ، حاولتُ خلالها وضعَ مستوياتٍ دراسية مرتبة على نظرية التدرج في طلب العلم ، من البداية بالمجملات إلى الوصول إلى المفصلات الموسَّعات من كتب العلم.

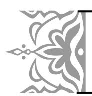
ومن خلال هذه العناصر أحسب أني قد ساهمتُ في الإجابة على سؤال يقول: كيف أصبح محدثًا عارفًا بسنة النبي ﷺ .

وإليك الإجابة (بعون الله تعالى).

❊ ❊ ❊



شرف علم الحديث وشرف حملته



لا يشكّ مسلمٌ من المسلمين أن القرآنَ الكريمَ وعلومَه أشرفُ العلوم على الإطلاق ، وأنه أنفع العلوم وأجلُّها وأعظمها .. بلا استثناء.

وأهمُّ علوم القرآن الكريم و أعظمها ، وما من أجله أُنزل ، هو : تدبُّرُ آياته ، وفَهْمُ معانيه ؛ لأن الغاية العظمى من إنزال القرآن هي العمل به ، والاعتبار بمواعظه ، والاستضاءةُ بحِكَمِهِ ؛ وذلك لا يحصل أبدًا قبل فهم معانيه وتدبُّرِ آياته ؛ وإلا فكيف يعمل بالقرآن من لم يفهم القرآن ؟!

ولا يتمُّ فهم كلام الله تعالى ، ولا يمكن أن ندرك معاني كتاب الله المجيد ، إلا بسنة النبي ﷺ وعلومها ، لأن السنة هي البيان النظري والعملي للقرآن الكريم .

ومن هنا ندخل إلى أعظم ما يبين مكانه السنة وعلومها ، وإلى منزلتها بين العلوم على الإطلاق ؛ وهو : أنه لا سبيل إلى فهم القرآن الكريم ، وإلى معرفة دين الإسلام الذي لا يقبل الله تعالى سواه ، إلا بسنة النبي ﷺ وعلومها!!

أو بعبارة أخرى: بما أن القرآن الكريم أشرفُ العلوم ، وأشرفُ علومِه فَهْمُ معانيه ، وهذا الفهم لا يكون إلا بالسنة = فالسنةُ إذن أشرفُ علوم القرآن ، أو قُلْ: السنةُ أشرف العلوم !!

قال الله تعالى : ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٤] ، فمنطوق هذه الآية الكريمة يقول : لقد أنزلنا القرآن عليك يا رسولنا لكي تُبيِّـنَهُ للناس ، وهذا الترتيب يُلقي في الأوهام (قبل التأمُّل) أنّ بيانَ السنة هو الأصل الذي نُزِّلَ القرآنُ لأجله !! إذ لو أراد البشر أن يُعبِّروا عن علاقة السنة بالقرآن ، لجاء تعبيرهم المباشر الصريح بنحو قولهم: «إنما جاءت السنة لكي تُفَسِّرَ القرآنَ و تُبيِّـنَهُ» ، فيكون بَيِّنًا بهذا الترتيبِ البشريِّ والتعبيرِ الصحيح للمخلوقين أن الأصل هو القرآن وأمّا السنة فهي الفَرْعُ والتَّبَع . لكنّ إعجازَ كلامِ الله تعالى اكتفى لتقرير هذا الأمر الذي لا يحتاج إلى بيان (وهو أن القرآن هو الأصل) بإشارة دلالتين : الأُولى : تخصيصُ الذِّكْر (وهو القرآن) في هذا السياق بكونه هو المُـنزَّل ، والثانية : بأنه هو المبـيَّنُ أيضًا ، والمبيَّـنُ في العادة هو الأصل ، وأما الشَّرْحُ فهو حاشيته وفَرْعُه . لكن بَقِيَ ذلك الترتيبُ القرآنيُّ العجيب ، بدلالته الغريبة الـمُنوَّهِ بها آنفًا ، والتي تُوهم بأن

السنةَ هي الغايةُ من إنزال القرآن ، ليؤدّي هذا الترتيبُ معنًى لا يؤدّيهِ إلا هو ، مُشِيدًا بتلك العلاقةِ القويةِ الوشائجِ العميقةِ الصلاتِ بين القرآن والسنة ، التي تَصِلُ إلى درجة أن تَدُلَّ على أنّ القرآنَ غيرُ مُـحَقِّـقٍ الغرضَ من إنزاله ؛ إلا ببيان السنة !!

وهذا من إعجاز القرآن في الإشادة بمكانة السنة من القرآن ، وفي التأكيد على عدم استغناء القرآن عنها ، وعلى أن ذلك الاستغناء المُدَّعَى سيؤدّي إلى ضياع القرآن لدى ذلك المستغني عن بيان السنة له ؛ لأن الجهل بمعاني القرآن هو الضياع الحقيقيّ له !!

ولهذه المنزلة العليا للسنة ، ولعلاقتها القوية الوشائج والصلات بالقرآن الكريم ، كان يقول غير واحد من السلف ، منهم مكحول الشامي (ت ١١٨هـ): «القرآن أحوج للسنة من السنة للقرآن»[١] ؛ وذلك

(١) جامع بيان العلم وفضله: لابن عبد البر. بتحقيق أبي الأشبال الزهيري. دار ابن الجوزي: الدمام ، الطبعة الأولى (١٤١٤ هـ)= (رقم ٢٣٥٢ ، وانظر رقم ٢٣٥١ – ٢٣٥٤) ، وشرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين ، بتحقيق عادل محمد (رقم٤٨) .
وانظر أيضًا : الفقيه والمتفقّه للخطيب ، بتحقيق إسماعيل الأنصاري (١ / ٧٣) .

لأن إجمال القرآن يحتاج إلى تفصيل السنة ، ومتشابه القرآن تُفَسِّرُهُ السنة؛ في حين أن السنة – غالبًا – مفصَّلةٌ مبيَّنة واضحة .

ولهذا يصح أن يُقال عمن يتعلم السنة : إنه يتعلم القرآن ، ولمن يقرأ السنة: إنه يقرأ تفسير القرآن!!

وقد كان ذلك واضحًا تمام الوضوح عند السلف ، ولهذا لما قيل لـمُطَرِّفِ ابن عبد الله بن الشِّخِّير (ت ٩٥ هـ) :«لا تحدثونا إلا بالقرآن . قال مطرف: والله ما نريد بالقرآن بَدَلًا ، ولكن نريد من هو أعلم بالقرآن منّا »[١] .

ويجب التنبُّهُ إلى أن تفسيرَ السنة للقرآن ليس يقتصر على التفسير الصريح لمعانيه من النبي ﷺ ، كأن يذكرَ النبي ﷺ آيةً ثم يشرحها شرحًا مباشرًا . نعم هذا من تفسير السنة للقرآن ، لكنّ الخضمّ الأعظمَ منه هو جميع سنة النبي ﷺ : القوليّة والفعلية والتقريرية ، وسيرته ومغازيه وحياته . ولهذا لمّا سُئلت عائشة – رضي الله عنها – عن خُلُقِ النبي ﷺ ، أرشدتِ السائلَ إلى النظر في القرآن ، عندما قالت : « كان خُلُقُه

(١) بيان جامع العلم وفضله لابن عبد البر (رقم ٢٣٤٩).

القرآن»[1]. ومن ثَمَّ .. يحقُّ لمن سأل عن القرآن ، أن يُحال إلى سنة النبي ﷺ ، كما أحالت عائشةُ السائل عن السنة إلى القرآن !

وهذا أكبر ما يبيّن مكانة السنة ، وعظم أهميتها ، وأولويتها على غيرها من العلوم .

ولقد بيّنَ الله عزّ وجل مكانة السنة وشَرَفَها في القرآن العظيم ، في آيات كثيرات ؛ منها آيات كثيرة في الأمر بطاعة النبي ﷺ والتحذير من مخالفته عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم. كقوله تعالى : ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٣٢] ، وكقوله عز وجل: ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾ [النساء: ٨٠] ، وكقوله سبحانه: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥] ، وكقوله عز شأنه: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٣١] ، وكقوله عز من قائل : ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه.

أَلِيمٌ ﴾ [النور: ٦٣] ، وكقوله عز حُكْمُه : ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ ﴾ [الحشر:٧] ، وكقوله لا ربَّ سواه : ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْأَخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢١] ، في غيرها من آيات مباركات كثيرات.

ففي هذه الآيات حثٌّ على تعلم سنة النبي ﷺ ، بتعلُّم أصولها ومصطلحها، من العلوم التي يُمَيَّزُ بها صحيحُ السنة من سقيمها. لأن الأمر بطاعة النبي ﷺ والترغيبَ في الاقتداء به لا يمكن امتثالُهُ (بعد وفاة النبي ﷺ) إلا بالنقل والإسناد اللذين اجتمعت فيهما شروط القبول ، وتحقُّقُ شروط القبول أو عدمُ تحقُّقِها في النقل عن النبي ﷺ لا يُمكن أن يُتَوَصَّلَ إلى إدراكه إلا بالعلوم التي تخدم ذلك ، وهي علومُ الحديث : أصولَه ومصطلحَه . إذن فالأمر الإلهي بطاعة النبي ﷺ والاقتداء به متضمّنٌ أمرًا إلهيًّا بتعلم علم الحديث ، لأنه لا سبيل إلى امتثال الأمر الأول إلا بعد امتثال الأمر الثاني ، وما لا يتمّ الواجب إلا به فهو واجب ، ولو كفائيًّا !

وإذا كان فهمُ القرآن الكريم ، وطاعةُ الله تعالى ورسوله ﷺ ، والعلمُ بأحكام هذا الدين (دين الإسلام) وشرائعه وآدابه = لا يكون إلا بعلوم الحديث ؛ علمتَ ما هي مكانة هذه العلوم!! وفي أي قمةٍ من مراتب العلوم

تكون !! ثم علمتَ شرفَ أهلِ الحديث !! وعظيمَ فضلهم وكبيرَ أثرهم في الأمة !!!

وقد جاءت السنة نفسُها ببيان فضل أهل الحديث وشرفهم ، في أحاديثَ كثيرةٍ وآثارٍ ذواتِ عددٍ ؛ حتى صنّفَ الخطيبُ البغدادي (ت ٤٦٣هـ) كتابًا في ذلك بعنوان (شرف أصحاب الحديث).

ومن هذه الأحاديث : قول النبي ﷺ: «لا تزال طائفةٌ من أمتي على الحق ظاهرين ، لا يضرهم من خذلهم ، حتى تقوم الساعة»[١].

قال عبد الله بن المبارك (ت ١٨١ هـ) ، ويزيد بن هارون (ت ٢٠٦هـ) ، وعليُّ بن المديني (ت٢٣٤هـ) ، وأحمدُ بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، والبخاري (ت ٢٥٦ هـ) ؛ قال هؤلاء الأئمة كلُّهم في بيان الطائفة المنصورة: «هم أصحاب الحديث»[٢]. بل عبارة الإمام أحمد ، وقبله يزيد بن هارون : «إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدري من هم».

---

(١) حديث صحيح متفق عليه ، صح عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) انظر: شرف أصحاب الحديث ، للخطيب. تحقيق محمد سعيد خطيب أوغلي، الطبعة الأولى ، نشر دار إحياء السنة النبوية (رقم ٤٦ – ٥١).

وأيُّ طائفة أحق بأن يكونوا هم تلك الطائفة الظاهرة المنصورة ، من الذين حفظوا الدين ، ونقلوا الملة ، ونشروا السنة ، وقمعوا البدعة ؛ وهم أصحاب حديث النبي ﷺ ، وحُرّاسُه اليَقَظةُ الأُمَناء ، أهدى الناس بالسنة ، وأتبعهم للأسوة الحسنة ، بقيّة الأصحاب ، ومِرْآةُ الرسول ﷺ !! فلولاهم (بعد فضل الله تعالى) لما كان هناك فقيهٌ ولا مفسِّرٌ ، ولا عالمٌ ولا فاضل!! بل لولاهم لما كان هناك مسلمٌ مُوَحِّدٌ !!!

ولـمَّا قال النبي ﷺ : «إن أَوْلَى الناس بي يوم القيامة أكثرهم عليَّ صلاة »[(١)] ، ذكر أهلُ العلم أن أسعدَ الناس بهذا الحديث هم المحدثون!

قال ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) بعد إخراجه هذا الحديث في صحيحه : «في هذا الخبر دليلٌ على أنّ أَوْلى الناسِ برسوله ﷺ في القيامة : أصحابُ الحديث ، إذ ليس من هذه الأمة قومٌ أكثرُ صلاةً عليه ﷺ منهم»[(٢)].

---

(١) أخرجه الترمذي وحسنه (رقم ٤٨٤) ، وابن حبان في صحيحه (رقم ٩١١) ؛ وحسنه وصححه غير ما واحد من الأئمة ، كما تراه في تخريج الإحسان ، والمعجم الكبير للطبراني (١٠ / ٢١ رقم ٩٨٠٠)

(٢) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (رقم ٩١١) .

وقال أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ): «وهذه منقبة شريفة يختص بها رواة الآثار ونقلتها ، لأنه لا يُعْرَفُ لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول ﷺ أكثر مما يُعرفُ لهذه العصابة نسخًا وذكرًا »[1].

ومن تردّدَ في هذا الذي ذكراه (عليهما رحمةُ الله) ، فليوازن بين صفحةٍ أو صفحاتٍ من صحيح البخاري مثلًا وصفحة أو صفحات من أي كتابٍ آخر في أحد العلوم الفاضلة (مما سوى الحديث) ، كالتفسير والفقه وأصوله والعقيدة ، ليظهر له مِصْداقُ قولِ ذينك الإمامين (عليهما رحمة الله) ، ليعرف حقًّا أن أهل الحديث هم أولى الناس بالنبي ﷺ يوم القيامة!!

ولله دَرُّ القائل :

يـــا ســـادةً عنـــدهم للمصـــطفى نســـبُ
رِفْقًـــا بمـــن عنـــدهم للمصـــطفى حســـبُ
أهـلُ الحـديثِ هُـمُ أهـلُ الرسـولِ ، فـإنْ
لم يَصْـــحَبُوا نَفْسَـــه ، أَنفاسَـــه صَـــحِبوا

(١) شرف أصحاب الحديث للخطيب (٣٥).

و(الجزاء من جنس العمل) ، فكما كان أهلُ الحديث أهلَ حديثِ النبي ﷺ في الحياة ، وهم ألصق الناس به ﷺ وبأخباره وسِيرته وبذِكْرِه في الدنيا ؛ كانوا هم أيضًا أولى الناس به في الآخرة !! ويا له من شرفٍ ومكانة وفضل لا يدانيه شيء أبدًا !!!

ولله در القائل:

دينُ النبيِّ محمدٍ أخبارُ ... نعم المطيَّةُ للفتى الآثارُ
لا تَعْدِلَنَّ عن الحديثِ وأهلِهِ ... فالرأيُ ليلٌ والحديثُ نهارُ
ولربما غَلِطَ الفتى أَثَرَ الهُدى ... والشمسُ بازغةٌ لها أنوارُ

ورحم الله القائل :

دِينُ الرسولِ وشَرْعُهُ أخبارُهُ ... وأجلُّ علمٍ يُقْتَنَى آثارُهُ
مَنْ كان مُشْتَغِلًا بها وبِنَشْرِهَا ... بين البريَّةِ لا عَفَتْ آثارُهُ

ثم إن مكانة السنة تزداد أهميةً فوق ما سبق كله ، وتشتدُّ حاجة الأمة إليها زيادةً على ما تقدم ، عند ظهور الفتن وكثرة البدع والمحدثات .

ولذلك لما أوصى النبي ﷺ أصحابه ، ووعظهم موعظةً بليغة ، وَجِلَتْ منها القلوبُ وذرفت لها العيون ؛ فقال في وصيته تلك عليه الصلاة والسلام : «فإنه من يَعِشْ منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا ، فعليكم بسنتي

وسنةِ الخلفاء الراشدين المهديين ، تمسكوا بها ، وعَضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة»(١).

ولذلك يقول سفيانُ الثوري (عليه رحمة الله) : «ما كان طلب الحديث خيرًا منه اليوم . فقيل له : يا أبا عبد الله ، إنهم يطلبونه وليس لهم نية ؟! قال: طلبهم إياه نية »(٢).

فينبه هذا الإمام (رحمه الله) على ازدياد فضل طلب الحديث في زمانه ، عن الأزمان التي سبقته ؛ وهو من أتباع التابعين!! وفي القرون الفاضلة!! فكيف بزماننا !! وقد عمّتِ الفتنُ ، وكَثُرَتْ ، وتتابعت ، واستحكمت الأهواء والبدع وطمّتْ ، وإلى الله الملتجأ وهو المستعان !

وأما قوله (رحمه الله) لمن قال له عن أهل الحديث: «إنهم يطلبونه وليس لهم نية ، فقال: طلبهم إياه نية» ، فله معنيان :

---

(١) حديث أخرجه أصحاب السنن ، وصححه الترمذي وغيره. وهو من أصول الدين ، ومن قواعد السنة.

(٢) الجامع للخطيب(رقم ٢٠٧ ،٧٧٩) ، وذم الكلام للهروي (رقم ٩١٧) .

الأول : أنه أراد أن ينبه إلى فقهٍ دقيقٍ ، إذ يجيب ذاك الذي اتّهم طلبة الحديث بقلّة الإخلاص في طلبهم ، بأن مجرد طلبهم للحديث عمل فاضلٌ يؤجرون عليه بإذن الله تعالى . لأن الأعمال الفاضلة ، وخاصة التي يتعدّى نفعها نفس العامل ، إذا لم يكن الدافعُ للقيام بها نيةً سيئةً ، كالرياء والسمعة ومطامع الدنيا ، فإن صاحبها حينها مأجورٌ بالعمل نفسه ، إذا كان الدافعُ للقيام به مَحَبّةَ العمل والتعلُّقَ به (وهو عند أهل الحديث شهوة الحديث ومحبته) ، فهو مثابٌ وإن غفل عن الإخلاص لله تعالى والْتَهَى عن ابتغاء ثوابه!! وذلك لأن العمل ذاته فاضلٌ مُصْلِحٌ ، لا يخلو من أن ينتفع به غيره ، وتتعدى فائدته إلى من سواه . فيؤجر بالنفع المتعدِّي وبالمصلحة الحصلة به لغيره .

ولهذا لمّا قيل للإمام المجاهد عبدالله بن المبارك (ت١٨١هـ) :« إن الناس قد ذهبت أيامهم في السماع ! فمتى العمل ؟! قال (رحمه الله) : ما داموا في السماع ، فَهُم في العمل»[1] . ووضّحَ ابن المبارك جوابه لسائل آخر، حيث أجابه بقوله : «طلب العلم عمل» ، فقال السائل : فسد الناس يا أبا

(١) ذم الكلام للهروي (رقم١٠٢٠) .

عبد الرحمن !! فقال مجيبًا عليه : «الأمر بعدُ صالحٌ ، ما دام في الناس من يطلب الحديث »[١] .

الثاني : لعله يقصد أن طلب الحديث يُوصِلُ إلى حُسْنِ النية ويُلْجئُ صاحبَهُ إلى الإخلاص ، كما كان يقول غير واحد من السلف: « طلبنا العلم لغير الله ، فأبى أن يكون إلا لله »[٢].

وأيَّ المعنيين قَبِلْتَ – وكلاهما مقبول – فهو وَجْهٌ آخرُ لشرفِ أهلِ الحديث !!

والنصوص في هذا المعنى كثيرة ، أكتفي منها بما سبق.

(١) ذم الكلام للهروي (رقم ١٠٢٢) .

(٢) انظر الجامع الخطيب (رقم ٧٨٠-٧٨٢) ، والمدخل إلى السنن للبيهقي (رقم٥٢٠ – ٥٢٢) ، وجامع المسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية - المجموعة الخامسة - (١٩٦-١٩٧) ، والموقظة للذهبي (٦٥) .

أهمُّ مُـمَيِّزاتِ عِلْمِ الحديثِ وأوضحُ خصائصِهِ

تقدم في (التمهيد) أن لكل علم خصائص ، وأن للعلم بهذه الخصائص فائدتين ، ذكرناهما هناك. ويهمنا هنا إحدى الفائدتين ، وهي: أن العلم بخصائص علم ما يوقفنا على الأسلوب الصحيح في تحصيله ، وعلى العوائق الحائلة دون بلوغ غايتنا منه ، وعلى وسائل تجاوزها ؛ لأن كل ميزة لذلك العلم ينبه إدراكها إلى سبيل احتوائها ، في حين أن عدم إدراكها أكبر عقبة (أو يكاد يكون كذلك) دون فهم ذلك العلم والوصول إلى مرادنا منه.

وقد تنبهت إلى أربع خصائص لعلم الحديث ، أحسبها أهم خصائصه، فأحببت لفت نظر طلاب العلم إليها ، ليبتدئوا طلب علم الحديث بالأسلوب والمنهج الصحيح اللائق بهذا العلم ، ولكي لا تتعثر خطاهم ويضيعوا أزمانًا (لا تقدر بثمن) قبل إدراك ذلك المنهج الصحيح.

وإليك هذه المميزاتِ الأربع ، تحت عناوين أربعة فيما يلي ؛ مُتْبِعًا كلَّ ميزةٍ منها بالمنهج الذي تستلزمه في الطلب ، وبأسلوب التحصيل

الصحيح في مواجهتها ، وما هي وسائل احتوائها ، دون أن تُصْبحَ عقبةً كَأْداءَ في طريقِ علم الحديث .

الميزة الأولى :

من أهم مميزات علم الحديث أنه علمٌ شديدُ المأخذِ ، صعبُ المرتقى، دقيقُ المسالك ، بعيدُ الغور . ولذلك فليس من السهل فهمه ، ولا من اليسير تعلُّمُهُ، ولا يقدر على فقهه كلُّ أحدٍ ، ولا يستطيعه كثيرُ أناسٍ .

ولهذا كان الإمام الزهري (ت١٢٤ هـ) يقول: «الحديث ذَكَرٌ ، يحبه ذكورُ الرجال ، ويكرهه مؤنّثوهم »[1].

فشرح ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) ذلك بقوله في (غريب الحديث): «أراد الزهري : أن الحديثَ أرفعُ العلوم ، وأجلُّه خطرًا ، كما أن الذكور أفضل من الإناث . فأَلِبَّاءُ الرجال وأهلُ التميُّزِ منهم يحبونه ، وليس

---

(١) انظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (٦٤) ، وغريب الحديث له (٢ / ٣٠) ، والمحدث الفاصل للرامهرمزي (١٧٩ رقم ٣١ - ٣٢) ، والمجالسة للدينوري (رقم ١٠٥٥) ، والمجروحين لابن حبان (١ / ٦٢) ، والكامل لابن عدي (١ / ٥٨ - ٥٩) ، والمدخل إلى الإكليل للحاكم (٢٧) ، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٣ / ٣٦٥) ، وشرف أصحاب الحديث للخطيب (رقم١٥٠ ، ١٥١) ، وذم الكلام للهروي (رقم ٢٤٢ ، ٢٤٣) ، ومسألة العلو والنزول لابن طاهر (رقم ٩) ، وترجمة الزهري من تاريخ دمشق - الترجمة المطبوعة المفردة - (١٥٠) .

كالرأي السخيف الذي يحبّه سُخفاء الرجال ؛ فضرب التذكيرَ والتأنيثَ لذلك مَثَلًا »[١].

ومعنى هذا أن الحديث يحتاج إلى عقل فحلٍ في عَزْمِهِ وحَزْمِهِ وإصْرَارِهِ وقُوّتِهِ ، ولا ينفع معه العقلُ الضعيفُ المتردِّدُ المتحيِّرُ الملول . وهذا غير الذكاء وسُرعة الفهم ، فلربما كان العقلُ ذكيًّا ، لكنه ليس ذكرًا[٢]!!

---

(١) غريب الحديث لابن قتيبة (٢ / ٣٠) .

وانظر استثمارا آخر لعبارة الزهري ، في كلام ظريف ليحيى بن معين ، يبين فيه ما يجب على المحدّث من اليقظة وقوة الانتباه ، إلى أن قال : « أما ذكور الرجال فهم الذين يطلبون الحديث والعلم ، وعرفوا قدره . وأما مؤنثوهم فهم هؤلاء الذين يقولون : أيشٍ نعمل بالحديث ؟! وندع القرآن ؟! أوَما علموا أن السنة تقضي على الكتاب ، أصلحنا الله وإياهم » . انظر : الجامع للخطيب (رقم ١٧٥) ، والطيوريات (رقم ٦٨٥) .

(٢) وهذا العقل (الذكر) – حسب تعبير الزهري – قد يُوجد في الإناث ، كما أن العقل (الأنثى) – حسب هذا التعبير – قد يُوجد في مؤنثي العقول من الرجال .

ولذلك فقد قلَّ من يَنْجُبُ في علم الحديث ويتميز ، يوم أن كان طالبو الحديث ألوفًا ! ويوم كانت ألوفهم من الطراز الأول من طلبة العلم!!

يقول شعيب بن حرب (ت١٩٧ هـ): «كنا نطلب الحديث أربعة آلاف ، فما أنجب منا إلا أربعة»[(١)].

ولما كَثُرَ مَن يطلب الحديث في زمن الأعمش، قيل له: «يا أبا محمد ، ما ترى ؟! ما أكثرهم!! قال: لا تنظروا إلى كثرتهم : ثُلُثُهم يموتون ، وثلثهم يلحقون بالأعمال[(٢)] ، وثُلُثُهم : من كل مائةٍ يُفلح واحدٌ»[(٣)] .

---

(١) الجامع للخطيب (رقم٩٣).

(٢) يعني بذلك الوظائف الحكومية ! التي تشغل الموظف بطلب المعاش عن طلب العلم .

(٣) الجامع للخطيب (رقم٩٦) .

ومَثَّلَ الإمامُ الزهريُّ لذلك بمثالٍ ، فقال : « مَثَلُ أصحاب الحديث مَثَلُ التّمساح ، يبيضُ مائة بيضة ، تَفْسُدُ تسعةٌ وتسعون ، وتسلم واحدة»[1] .

ولهذا العمق في علم الحديث نهى نقّادُ الحديث عن شرح كثيرٍ من علل الروايات ؛ إلا عند أهل الحديث ؛ لما يخُشى من شرح ذلك على غير أهل الحديث ، أن يكون سببًا في أن يُفْتَتَنُوا أو يَفْتِنُوا !! من باب : «حَدّثوا الناس بما يعقلون ، أتريدون أن يكذب الله ورسوله»[2] ، وباب: «إنك لستَ مُحَدِّثًا قومًا بحديثٍ لا تَبْلُغُهُ عقولهُم ، إلا كان لبعضهم فتنة»[3]!!

(١) الجواهر والدرر للسخاوي (١ / ٨٦) .

(٢) أثرٌ ثابتٌ عن علي بن أبي طالب (رضي الله عنه): أخرجه البخاري (رقم ١٢٧) ، والبيهقي في المدخل إلى السنن (رقم ٦١٠) ، والخطيب في الجامع (رقم ١٣٥٥) ، والسمعاني في أدب الإملاء والإستملاء (رقم١٦٧).

(٣) أثرٌ يُروى عن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه): أخرجه مسلم في مقدمة صحيحة (١ / ١١) ، ومعمر في جامعه – الملحق بمصنف عبدالرزاق– (رقم٢٠٥٥٥) ، والطبراني (رقم٨٨٥٠) ، والبيهقي في المدخل إلى السنن (رقم ٦١١) وابن عبد البر في جامع بيان العلم (رقم ٨٨٨) ، والخطيب في الجامع (رقم ١٣٥٨) ، والسمعاني في أدب

يقول الإمام أبو داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ) في (رسالته إلى أهل مكة): «وربما أتوقف عن مثل هذه[١] ، لأنه ضررٌ على العامة لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث ؛ لأن علم العامة يقصر عن ذلك»[٢].

ويقول الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ): «أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف ونقد الدنانير والدراهم ، فإنه لا تعرف جودة الدينار والدرهم بلون ولا مس ، ولا طراوة ولا يبس ، ولا نقش ، ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر ، ولا إلى ضيق أو سعة ؛ وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة ، فيعرف البهرج الزائف والخالص والمغشوش. وكذلك تمييز الحديث ،

الإملاء (رقم١٦٨) ، كلهم من حديث عُبيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود عن جد أبيه عبدالله بن مسعود ، ولم يدرك زمنَه ، لكنه أحد فقهاء المدينة السبعة ، وأحد أجل علمائها ، مع نقاوة حديث المدينة ، ومع كونه من أهل بيت عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) ؛ حيث إن جده عتبة (رضي الله عنه) أخٌ لعبد الله (رضي الله عنه) = هذا يجعلنا نطمئن لنقله هذا ، خاصة مع وقفه وعدم رفعه .

(١) يعني إبراز علل الأحاديث .

(٢) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (٣٢-٣١)

فإنه علم يخلقه الله تعالى في القلوب ، بعد طول الممارسة له ، والاعتناء به»[١].

وقبلهما .. يقول عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ) : «معرفةُ الحديث إلهام » ، فعلّق الحافظ الناقد محمد بن عبدالله بن نُمير (ت٢٣٤هـ) على عبارة شيخه بقوله : « وصدق ! لو قلتَ له : من أين قلتَ؟ لم يكن له جواب »[٢] .

ويقول أيضًا : « إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة »[٣].

ولما أنكر ابنُ مهدي حديثًا رواه رجل ، غضب للرجل جماعة ، وقالوا لابن مهدي: « من أين قلتَ هذا في صاحبنا؟!» فلم يبين لهم العلة الحديثية التي جعلتْهُ يُنكر على ذلك الرجلِ حديثَه ، وإنما قال لأحد هؤلاء المنكرين عليه : « أرأيتَ لو أن رجلًا أتى بدينار إلى صيرفي ، فقال: انتقد

(١) الجامع للخطيب (رقم ١٨٣٥).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (١ / ٣٨٨) ، و معرفة علوم الحديث للحاكم (١١٣) ، والجامع للخطيب (رقم ١٨٣٧).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (١ / ٣٨٩) .

لي هذا . فقال الصيرفي : هو بهرج[1] ، يقول له: من أين قلت لي إنه بهرج؟ (فأجاب ابن مهدي على لسان الصيرفي) : الْزَمْ عملي هذا عشرين سنة ، حتى تعلم منه ما أعلم »[2].

ويكفي هذا العلمَ عُمْقًا ! أن يَصِفَ أحدُ أئمته الأواحدِ عِلْمَ شيخِه به بأنه كالسِّحر في اللُطْفِ والدّقةِ وخفاءِ المأخذ ، أعني بذلك مقالةَ عليٍّ بن المديني (وهو إمام الحديث والعلل) في شيخه عبد الرحمن بن مهدي ، عندما قال عنه : « ما رأيتُ أعلمَ بالحديث من عبد الرحمن ، وما كنتُ أُشبِّهُ عِلمَه إلا بالسِّحر !! »[3].

ويؤكد أيضًا أحمد بن صالح المصري (ت ٢٤٨هـ) أن علم الحديث لا يفهمه إلا أهله ، عندما قال: «معرفة الحديث بمنزلة معرفة

(١) أي مزيَّف .

(٢) الجامع للخطيب (رقم ١٨٣٨).

(٣) التاريخ للمُقَدَّمي (رقم٩٩٦) .

الذهب والشَّبَهِ[١]، فإنَّ الجوهرَ إنما يُبصره أهلُه ، وليس للبصير به حجةٌ ، إذا قيل له: كيف قلتَ إن هذا بائنٌ ؟ يعني الجيد والرديء »[٢].

وبذلك يقرر هؤلاء العلماء وغيرُهم من أئمة السنة أن علم الحديث علم تخصصي ، لا يفهمه إلا من وفَّقه الله تعالى إلى صرف الهمّة كلها له ، ووَقَفَ الجهدَ جميعَه عليه ، وقَصَرَ الحياةَ على تعلُّمِه وتحصيله ؛ وما ذلك إلا لأنه علمٌ مديدُ العمق بعيد الغور ، كما سبق.

ومع ذلك:

لا يُؤْيِسَنَّكَ من مجْدٍ تَبَاعُدُهُ ... فإنّ للمجدِ تدريجًا وتدريبا
إن القناةَ التي شاهَدْتَ رِفْعَتَها ... تسمو فَتَنْبُتُ أُنْبُوبًا فأنبوبا

وقال الآخر :

اصبرْ على مَضَضِ الإدْلاجِ بالسَّحَرِ
وبالرَّوَاحِ على الحاجاتِ والبُكَرِ
لا تَعْجَزَنَّ ولا يُضْجِرْكَ مَطْلَبُها
فالنُّجْحُ يَتْلَفُ بين العَجْزِ والضَّجَرِ

---

(١) الشَّبه هو النحاس الذي يُشبه الذهب في لونه .

(٢) العلل لابن أبي حاتم (١ / ٣٩٠-٣٨٩) ، والجامع للخطيب (رقم ١٨٣٩)

إني رأيــتُ (وفي الأيــــامِ تَجْــرِبةٌ)
للصّــبرِ عـاقــبةً محمـــودةَ الأثــرِ
وقـــلَّ مَـــنْ جَـــدَّ في أمـــرٍ يُحـــاوِلُهُ
واسْتَـصْحَبَ الصّـبْرَ إلا فـازَ بـالظَّفَرِ

ومن رحمة الله تعالى ولُطْفِهِ بعباده أنه قَرَنَ بصعوبة علم الحديث وشدّته لَذَّةً وشهوةً ومتعةً أخّاذةً ، تملك فؤادَ طالبه ، وتجعله ينسى الدنيا بما فيها ، وتتركه بين رياض السنة جذلان هيمان.

إنها (شهوة الحديث) ، تلك الشهوة التي صنعت المستحيلات ، وتضاءلت أمامها كل العقبات !! ولولا هذه الشهوة .. لماتَ علمُ الحديث قبل أن يولد ، ولَتَفَتَّتْ هِمَمُ الرجالِ على سُفوح جباله ، ولساحتِ العزائمُ العِظامُ في صحاريه ، ولغرقت عقول العباقرة في لُجَجِ بحاره .

لقد بلغت هذه الشهوةُ الحديثيةُ إلى درجة أن خاف بعضُ الأئمة على أنفسهم من أن تتجاوز بهم إلى طرفٍ مذمومٍ من الغلوّ في التعمّق ، إلى حَدِّ التقصير في حقوق الخالق أو المخلوقين أو حق النفس ! فهذا الخطيب يقول متحدّثًا عن شيخه أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد

البرقاني (ت٤٢٥هـ) : «سمعتُهُ يومًا يقول لرجلٍ من الفقهاء معروفٍ بالصلاح ، وقد حضر عنده: ادْعُ اللهَ أن ينزعَ شهوةَ الحديثِ من قلبي ، فإنّ حُبَّه قد غلب عليّ ، فليس لي اهتمامٌ بالليل والنهار إلا به»!!![1] .

وحُقَّ للبرقاني أن يقول ذلك ! فهذا يونس بن عبيد (ت١٣٩هـ) يقول: «إن للحديث فتنةً ، فاتقوا فتنة الحديث »[2] ، بل قال سفيان الثوري: «فتنة الحديث أشدّ من فتنة الذهب والفضّة»[3] .

ولا عجبَ أن يقول هؤلاء الأئمة ذلك عن شهوةِ الحديثِ ! فما وجدوه منها يفوقُ وَلَهَ العاشقين (وهو أطهر) ، وقد فعلتْ تلك المحبّةُ الحديثيّةُ بأصحابها من عجائب الأفاعيـل ، ما قيّدته حقائقُ التاريخ :

- فلئن هام العاشقون على وجوههم في الصَّحَارِيْ ، فلقد كانتِ الصَّحَارَىٰ بعضَ ما قَطَعَهُ المحدّثون في طلب الحديث[4] .

---

(١) تاريخ بغداد (٤ / ٣٧٤) .

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ، تحقيق أحمد السلوم (١٣٦-١٣٥) .

(٣) شرف أصحاب الحديث للخطيب (رقم٢٧٧) .

(٤) يقول علي بن المديني : « يحملني حُبّي لهذا الحديث أن أحجّ حجّةً فأسمعَ من محمد بن خُنيس» ، الكامل لابن عدي (١ / ١٢١) . ومحمد هو محمد بن يزيد بن

- ولئن تعرّض الوَلِـهُون لِغَيرةِ أهلِ المحبوبة من أجل نَظْرةٍ عابرةٍ منها ، فلقد ركب المحدّثون الأهوالَ وعاشوا مع الأخطار من أجل كتابةِ حديثٍ بإسنادٍ عالٍ كانوا قد كتبوه نازلًا .
- ولئن تَغرّبَ الـمُدْنَفُون وراءَ مرابع الأحباب ، فلقد هجر المحدثون الأهلَ والأولادَ والأوطانَ إلى غير رجعة .
- ولئن كان (مجنونُ ليلى) وأضرابُه بالعشرات ، فإنّ أهلَ الحديث بعشراتِ الألوف !!!

إنها شهوة الحديث : التي حفظ الله تعالى بها الدين ، وحَمَى بها السنة !!

وقد قال حفص بن غياث (ت ١٩٤هـ) : «لولا أن الله جعل الحرصَ في قلوب هؤلاء – يعني طلبةَ العلم – لَدَرَسَ[1] هذا الشأن»[2] .

خُنيس المكي .

(١) أي : عفا وانمحت آثاره وزالت معالمه .

(٢) شرف أصحاب الحديث للخطيب (رقم١٠٥) .

ويقول عيسى بن يونس (ت١٨٧هـ) : «كنّا بأرض الروم ، أنا وابن المبارك [١] ، فربما استحييتُ من خدمة ابن المبارك إياي : يأخذُ بركابي ، فإذا نزلنا ، قدّمَ لنا الخَبيص ، فيلقّمني ، ويقعد فيسألني عن الحديث ، ويكتب. فأقول : يا شيخ – من صُنْعِهِ وبِرّهِ لي – لله أبوك ! أما آنَ لك أن تشبعَ ؟! فيقول : ومَنْ يشبعُ من هذا الشأن ؟!! »[٢] .

وقد أخبرنا رسولُ الله ﷺ عن أن هذه الشهوةَ الحديثيّةَ ستُوجَدُ في أُمّته من بعده ، كما في حديث مالك بن عُبادة (رضي الله عنه) ، أن النبي ﷺ قال : « عليكم بالقرآن ، وإنكم سترجعون إلى قومٍ يشتهون [وفي رواية : يحُبّون] الحديثَ عنّي ، فمن عقل شيئًا : فليحدثْ به ، ومنِ افترى عليّ: فليتبوأْ مقعدًا من جهنّم »[٣] .

---

(١) للرباط والجهاد في سبيل الله ، فقد كانا (رحمهما الله) صاحبَيْ غزوٍ وجهادٍ ومرابطة.

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (٢٧٩-٢٧٨) .

(٣) حديث حسن : أخرجه الإمام أحمد (رقم١٨٩٤٦) ، والبخاري في التاريخ الكبير (٧ / ٣٠١-٣٠٢) ، وأبو عبيد في فضائل القرآن (٦٨-٦٧) ، وأبو زرعة الدمشقي في تاريخه (رقم ١٤٦٨) ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (رقم ٢٦٢٦) ، وابن الضريس في فضائل القرآن (رقم ٥٧) ، والبزار –كما في كشف الأستار– (رقم٢١٦) ، والدولابي في الكنى (رقم٣٣١ ، ٣٣٢) ، والطحاوي في المشكل

لقد يسّرت تلك الشهوةُ الصِّعابَ على أهل الحديث ، وجعلتِ اجتهادَهم وكَدَّهم في تحصيله والفحصِ عن خفاياه والغوصِ في أعماقه البعيدة كاللعب واللهو !! لا في يُسره عليهم وسهولته فقط ، بل في لذّته ومُتعته ، يقول عبدالرحمن بن مهدي : « ما هو عندي إلا عبثٌ ، كما يعبث الإنسانُ بالكلاب والحَمَام والشيء – يعني الحديث – »[1] .

(رقم٤١٢) ، والطبراني في الكبير (١٩ / ٢٩٦-٢٩٥) ، والحاكم وصححه (١ / ١١٣) ، وأبو نعيم في مقدمة مستخرجه على مسلم (رقم١٨ ، ١٩) ، وفي معرفة الصحابة (رقم٦٠١١) ، والخطيب في الجامع (رقم ١٠٤٩ ، ١٠٥٠) ، واختُلف في إسناده ، والصواب أنه من حديث عمرو بن الحارث ، عن يحيى بن ميمون الحضرمي المصري ، عن وداعة الحَمْدِي ، عن مالك بن عُبادة . وهو إسناد متصل ورجاله معروفون ؛ إلا وداعة الحمْدي ، فقد ترجم له البخاري وابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل ، لكن سأل أبوزرعة الدمشقي عنه أحمدَ بنَ صالح المصري : «فذكر أنه رجلٌ معروف ، يُكنى أبا حميد ، روى عن فضالة بن عُبيد» ، وذكره ابن حبان في الثقات (٥ / ٤٩٦)(٧ / ٥٦٦) ، وانظر توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٢ / ٣٩٥-٣٩٧) .

قلت : هو مع عُلُوِّ طبقته وتقدُّمِ زمنه ، ومع جواب أحمد بن صالح الدال على عدم جهالته ، وعدمِ جرح الأئمة له ، وكونِه لم يرو حديثا منكرًا = أرى أنه يستحقُّ الاعتمادَ عليه .

(١) الكامل لابن عدي (١ / ١١١) .

ولكنّ الشعور بتلك اللذّة يبدأ مع بداية الطلب خفيفًا خفيًّا ، ثم يَقْوَى ويَتّضِحُ تدريجيًّا مع الاستمرار في الطلب ، وكلّما قَوِيَ نظرُ اجتهادِ المجتهِدِ فيه ، وكلّما خاض غمارَ معاركِهِ العلميّة ومحاراته العقلية أُوتي من لذّته أعظمَ من قَدْرِ ما عاناه من كَدِّ ذهنه ومشقّةِ جسده !!

فصعوبة علم الحديث لا تزول بتلك الشهوة ، لكنها بدلَ أن تكون عقبةً تُصبح (مع الصبر على الطلب) عذابا مُستعذبًا ومشقّةً مقصودةً !!

لكنّ صعوبةَ علم الحديث ومشقّةَ طلبِهِ التي لا تلينُ ولا تُسْتَسْمَحُ إلا لِذِي العقلِ الفحلِ والرأيِ الذَّكَرِ (على حَدِّ تعبير الزهري) هي التي قلّلت من أعداد أهله العارفين به ، لقلّة هذا النوعِ المتميز من الناس !

يقول الإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ): «أفضلُ المسلمين رجلٌ أحيى سنةً من سننِ رسول الله ﷺ قد أُميتتْ ؛ فاصبروا يا أصحابَ السنن (رحمكم الله) ، فإنكم أقلُّ الناس».

فقال الخطيب عقبه: «قولُ البخاري : إن أصحاب السنن أقل الناس ، عنى به الحفاظَ للحديث ، العالمين بطرقه ، المميزين لصحيحه من سقيمه ، وقد صدق (رحمه الله) في قوله ؛ لأنك إذا اعتبرتَ .. لم تجد

بلدًا من بلدان الإسلام يخلو من فقيهٍ أو متفقِّهٍ يرجع أهلُ مِصْرِهِ إليه ، ويُعوِّلون في فتاواهم عليه ، وتجد الأمصارَ الكثيرة خاليةً من صاحب حديثٍ عارفٍ به ، مجتهدٍ فيه ، وما ذاك إلا لصعوبة علمه وعزّته ، وقلّة من يَنْجُبُ فيه من سامعيه وكَتَبَتِهِ . وقد كان العلم في وقت البخاري غضًّا طَرِيًّا ، والارتسامُ به محبوبًا شهيًّا ، والدواعي إليه أكبر ، والرغبة فيه أكثر ، وقال هذا القول الذي حكيناه عنه!!! فكيف نقول في هذا الزمان ؟!! مع عدم الطالب ، و قلة الراغب!! وكأن الشاعر وَصَفَ قلّةَ المتخصصين من أهل زماننا في قوله :

وقد كنّا نَعُدُّهُمُ قليلًا فقد صاروا أقلَّ من القليلِ »[1]

وقال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) عند ذكره نُقصانَ علمِ الحديث: «لا شكّ أن نقصَ الاشتغالِ بكلِّ علمٍ قد وقع بكل قُطْرٍ ، لكن حظَّ هذا العلمِ الشريفِ من هذا النقص أزيد ؛ وذلك أن كثيرًا من البلاد الإسلامية قد خلت عمّن يُحقّقه روايةً ، فضلا عن الدراية ، وما ذلك إلا لركونهم

(١) الجامع للخطيب (١ / ١٦٨ رقم ٩١).

إلى التقليد ، وقُصُور هممهم عن محاولة ما يحَصِّلُ درجةَ الاجتهاد ، ولو في بعضٍ دون بعض »[1] .

فيحق لي أن أقول للحافظ ابن حجر بعد مقالة الخطيب : رحم الله أهل الحديث ! فقد قامت المناحة على أهل الحديث من قرون!!! وما عادوا قليلًا ولا أقل من القليل ، بل هم عدم من دهور ، تكاد – والله – آثارهم تُمْحَي ، وأخبارهم تُنْسَى: ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف: ٢١].

لكننا ننتزع من كلمة الخطيب السابقة الروحَ التي قد تبعث موتى أهلِ الحديث، وتنشرهم من القبور؛ إنه التخصصُ الدقيقُ العميقُ في علم الحديث . إذ إن صعوبةَ علمِ الحديث وشدّةَ مأخذِه ، لا يواجهها إلا التخصص ، ولا يجاوزنا عقبتها إلا جمعُ الهمّة كلِّها في تحصيله والتفرغ الكامل له .

وقبل الحديث عن حاجة علم الحديث إلى التخصص فيه ، وأنه علم يستعصي على من قرن به غيرَه ، ولا يقبل له عند طالبه ضَرَّةً ، كالليل والنهار ،

(١) الجواهر والدرر للسخاوي (١ / ٨٧) .

وكالدنيا والآخرة ؛ قبل ذلك أتكلم عن أهمية التخصص في جميع العلوم ، وبيان أن التخصص منهجٌ ضروري لا حياة ولا بقاء للعلوم إلا به.

وقد نبّه العلماءُ قديمًا على أهمية التخصص في العلوم ، فقال الخليل ابن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ): « إذا أردتَ أن تكون عالمًا ، فاقْصِدْ لِفَنٍّ من العلم ، وإذا أردتَ أن تكون أديبًا فخُذْ من كلِّ شيءٍ أحسنَه»[١].

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ): «ما ناظرني رجلٌ قطُّ وكان مُفَنَّنًا في العلوم إلا غلبتُه ، ولا ناظرني رجلٌ ذو فنٍّ واحدٍ إلا غلبني في علمه ذلك»[٢].

بل لقد حذّرَ العلماءُ من طلب احتواء العلوم كلِّها ، حتى قال ابن حزم في ذلك «من طلب الاحتواء على كل علمٍ ، أَوْشَكَ أن ينقطع وينحسر ، ولا يحصل على شيء . وكان كالـمُحْضِرِ[٣] إلى غير غاية ؛ إذ العُمر يَقْصُرُ عن ذلك . وليأخذ من كل علمٍ بنصيب . ومقدارُ ذلك :

---

(١) جامع بيان العلم لابن عبد البر (رقم ٨٥٠) .

(٢) جامع بيان العلم لابن عبد البر (رقم ٨٥٢).

(٣) أي : الـمُسْرِع .

معرفتُه بأعراض[1] ذلك العلم فقط . ثم يأخذ مما به ضرورةٌ إلى ما لابُدَّ له منه ، كما وصفنا . ثم يعتمد العلمَ الذي يسبق فيه بطبعه وبقلبه وبحيلته ، فيستكثر منه ما أمكنه. فربما كان ذلك منه في علمين أو ثلاثة أو أكثر ، على قدر زكاء فهمه ، وقوة طبعه ، وحضور خاطره ، وإكبابه على الطلب»[2] .

وقال أبو القاسم الآمدي اللغوي الأديب (ت٣٧٠هـ) : « لعلك – أكرمك الله – اغتررتَ بأن شَارَفْتَ شيئًا من تقسيمات المنطق، أو جُملًا من الكلام والجدل، أو علمتَ أبوابًا من الحلال والحرام، أو حفظتَ صدرًا من اللغة، أو اطلعت على بعض مقاييس العربية، وأنك لما أخذتَ بطرفِ نوعٍ من هذه الأنواع بمعاناةٍ ومزاولةٍ ومُتَّصِلِ عنايةٍ فَتَوَجَّهْتَ فيه ومَهَرْتَ = ظننتَ أن كل ما لم تلابسه من العلوم ولم تزاوله يجري ذلك المجرى، وأنك متى تَعرّضتَ له وأَمْرَرْتَ قريحتك عليه : نَفَذْتَ فيه، وكَشَفْتَ عن معانيه! هيهات! لقد ظننتَ باطلا، ورُمْتَ عسيرًا؛ لأن العلم

---

(١) كذا في المصدر (بأعراض) ، بالعين المهملة ، ويمكن أن تكون الكلمة : بـ(أغراض) ، بالغين المعجمة .

(٢) رسالة مراتب العلوم لابن حزم – ضمن مجموع رسائله – (٤ / ٧٨-٧٧) .

(من أيِّ نوعٍ كان) لا يدركه طالبه ؛ إلا بالانقطاع إليه، والإكباب عليه، والجِدِّ فيه، والحرص على معرفة أسراره وغوامضه .

ثم قد يَتَأَتَّى جنسٌ من العلوم لطالبه ويَتَسَهَّلُ ، ويمتنع عليه جنسٌ آخر ويتعذر؛ لأن كل امرئٍ إنما يُيَسَّرُ له ما في طينته قبوله، وما في طِباعه تَعَلُّمُه .

فينبغي (أصلحك الله) أن تقف حيث وُقف بك، وتقنع بما قُسم لك، ولا تَتعدَّى إلى ما ليس من شأنك ولا من صناعتك»[١].

إن هذه العباراتِ وأمثالهَا من الأئمةِ الدالّةَ على فضل المتخصص في علم واحد على الجامع لأطراف العلوم (أو على رأي الخليل بن أحمد: الدالة على فضل العالم على الأديب المتفنن) جاءت لتؤكّدَ أن كل علم من العلوم بحرٌ من البحور ، لا يعرفه ولا يصل إلى كنوزه وخفاياه إلا من غاص أعماقَه ، وقصر حياتَه على الغوص فيه . أما من اكتفى بالسباحة على ظهر كل بحر من بحور العلم ، فإنه إنما عرف ظواهر تلك البحور ، وما عرف من كنوزها شيئًا .

---

(١) الموازنة بين الطائيين للآمدي – تحقيق : السيد أحمد صقر – (١/ ٤١٩) .

وأخصُّ بالذكر أهلَ عصرنا ، فإن العلوم قد ازدادت تشعُّبًا ، وعَظُمَ كلُّ علمٍ عما كان ، بمؤلفاتِ أهله فيه على امتدادِ العصور السابقة ، وبزيادة اختلافهم ، وتعارُضِ أدلة كل صاحب قولٍ منهم مع أدلة الآخر[1] ؛ ومع ذلك فقد ضَعُفَتْ الهِمَمُ ، ونقصت القُدْرات عما علمناه من أئمتنا السالفين؛ وذلك بيّنٌ واضحٌ لمن عرف سيرهم وأخبارهم ووازن بينهما وبين حالنا ؛ فأولئك كانوا بما تعلّموا وعلّموا وألفوا وجاهدوا وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر كأن أعمارهم ليست بين الستين والسبعين وإنما بين مائة وستين ومائة وسبعين!! بل (والله) أكثر!!! أولئك كانت حياتُهم كرامةً ، وجُهدُهم معجزةً خارقةً للعادات!!! فأين نحن من أن نحوي علومَهم ؟! وأنّى لنا أن نستوعب علمَ ما خَلَّفُوهُ لنا ؟! ومع ذلك فقد تكلّمَ

(١) وهذا هو معنى قول القائل :« العلم قطرة ، كثَّرَها الجاهلون» ، فليست دراسةُ الدارسين للمسألةِ يومَ كان الحقُّ فيها لا يخرج عن قولين فيها ، هما كلُّ ما قيل فيها من الاختلاف (كزمن التابعين واختلاف الصحابة مثلا) ، كمثل دراسة المسألة نفسها في هذا الزمن ، بعد أن أصبحت أقوالُ الاختلاف فيها عشرةً ، يتردّدُ الحق بينها جميعًا !!! ولا يخفى أن تخليصَ القول الحقِّ من بين عشرة أقوال ، ليس كتخليصه من بين قولين فقط !

هؤلاء أنفسُهم عن فضل التخصُّصِ في العلم ، فما أجهلنا إن حسبنا أننا بغير التخصص سنفهم علمًا من العلوم!!!

ولقد سبرتُ بعضَ أحوال المتعلِّمين ، فوجدتُ أكثرهم علمًا وإنصافًا وتواضعًا ، وأدقَّهم نظرًا وفهمًا ، وأحسنَهم تأليفًا وإبداعًا : هم أصحاب التخصصات . في حين وجدتُ أقلَّهم علمًا وإنصافًا ، وأكثرَهم كبرًا وتعاليًا وتعالُمًا ، وأبعدَهم عن الفهم والتدقيق وعن الإبداع والإحسان في التأليف : المتفننين أصحابَ العلوم ، أو سَمِّهم بالمثقفين ؛ إلا من رحم ربك منهم.

ومن فضل صاحب التخصص الفضلَ الظاهر ، الذي يُقِرُّني عليه المنصف ، أن صاحبَ التخصُّصِ لا يُثَرِّبُ على المتفنِّن ، بل يراه أكثرَ أهليةً منه في أمورٍ : كإلقاء المحاضرات الوعظيّة ، والخُطب الدعوية ، ومواجهة العامة ، ويعدّه بذلك على ثغرة من ثغرات الإسلام ، ويرى أن الأمة في حاجة شديدة إلى أمثاله . وأما أصحاب الفنون ، فعلى الضد من ذلك ، فهم أكثر الناس تثريبًا وعيبًا على المتخصصين ، ولا يرون لهم فضلًا عليهم في أيّ شيء ، حتى في العلم الذي تخصصوا فيه ، وينازعونهم مسائله

(وهم عنها بُعداء) ، ويُشنِّعون عليهم لعدم معرفتهم ببعض ما لم يتخصصوا فيه .

ولك بعد هذا أن تحكمَ ، أيُّ الفريقين أَدْخَلُ في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ [المائدة : ٤٢ ، والحجرات : ٩ ، والممتحنة : ٨] .

ولله ما يلاقيه أصحابُ التخصصات من إخوانهم المتفننين!! من عدم فَهْم الأخيرين لتخصصاتهم ، مع كلامهم فيها ومنازعتهم أهلَها وليسوا من أهلها ، بل قد يصل الأمرُ إلى استغلال أصحاب الفنون علاقتهم بالعامة والغوغاء ، وانبهارِ هؤلاء بهم ، فيتطاولون على أصحاب التخصصات وعلى علومهم ، بما لا يؤلم العالمَ شيءٌ مثلُه ، وهو الكلام بجهل ، وتشويه العلوم .

ومن فضل صاحب التخصص ، إذا وفّقه الله تعالى ، أنه من أكثر الناس لقَالَةِ : «لا أدري» ، إذا ما سُئل عن غير تخصصه . ولهذه القالةِ بركةٌ لا يعرفها إلا قليل ، فهي بابُ التواضعِ الكبير، وبابٌ للعلمِ أكبر. وأما صاحب الفنون ، فهو عن «لا أدري» أبعد ؛ لأنه قد ضرب في كل علم بسهم ، ويكثُرُ جوابُه على أسئلة العامّة وأنصافِ المتعلمين ، التي هي (في الغالب) سؤالاتٌ عن

الواضحات وعن ظواهر العلوم ؛ فينسى مع طول المدّة «لا أدري» ، ولا يعتاد لسانه عليها ، ولا تنقهر نفسُه لها ؛ لذلك فهو عن بركاتها ليس بقريب!!

ثم إن للعِلْمِ دقائقَ لا يعرف المتفننون عنها شيئًا ، أما المتخصصون فقد خبروها ، وقادتهم إلى دقائقِ الدقائق. فهم فقهاءُ العلوم حقًا ، وأطباء الفنون صدقًا ، وأصحاب التحرير والإصابة ، وأُولُوا التجديد والإبداع .

يقول الحسن بن محمد بن الصَّبَّاح الزعفراني تلميذ الشافعي (ت ٢٦٠هـ) : «سمعتُ الشافعيَّ يقول : مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا فَلْيُدَقِّقْ ، لكيلا يضيعَ دقيقُ العلم»[١].

كذا نصائحُ الأئمة ، نورٌ على نور!!

وأما الشافعي .. فقد كان آمنًا من ضياع جليل العلم وعُظْمِهِ ، وإنما كان وَجِلًا من ضياع دقيقِهِ وقُلِّه. أما نحن الآن .. فنقول : من تعلم علمًا فليدقق ، لكيلا يضيع جليلُ العلم ؛ فدقِّقوا يا بني إخوتي ما شئتم من التدقيق ، فنحن مع تدقيقكم هذا .. لَعَلَى جليلِ العلم وَجِلُون !!!

---

(١) المدخل إلى السنن للبيهقي (رقم٤١٦) ومناقب الشافعي له (٢ / ١٤٢) ، والأنساب المتفقة لابن طاهر المقدسي (٣) والتمهيد لأبي العلاء الهمَذاني العطار (رقم٤) .

وهنا أنبه على أن مطالبتنا بالتخصص لا يعني أن نطالب بذلك على حساب فروض الأعيان من العلوم ، كتصحيح العقيدة وعلم التوحيد الجملي ، وما يُحتاج إليه من فقه العبادات ، وما شابهها من الفروض العينية من العلوم ؛ فهذا ما لا يجوز على مسلم جهلُه ، فضلًا عن طالب العلم ؛ بل نحن نطالب طالب العلم بما فوق ذلك ، وهو أن لا يكون جاهلًا بنفع كل علم نافع (ولا أقول أن يكون عالمًا بكل علم نافع ، فهذا ضدُّ ما أحث عليه) ؛ لأن الجهلَ بنفعِ علمٍ ذي فائدةٍ دنيويّةٍ أو أخرويّةٍ ممّا يدعو إلى معاداة ذلك العلم ، على قاعدة : من جهل شيئًا عاداه ؛ ويَقبُحُ بطالب العلم أن يعادي علمًا نافعًا ، مهما قلَّ نفعُهُ في رأيه ، فإنه لن ينزل عن أن يكون فرضًا على الكفاية .

وما أجمل وصية خالد بن يحيى بن برمك (ت ١٦٥هـ) لابنه ، عندما قال له: «يا بني ، خُذْ من كل علمٍ بحظٍّ ، فإنك إن لم تفعل .. جهلتَ ، وإن جهلتَ شيئًا من العلم .. عاديتَه ، وعزيزٌ عليَّ أن تُعادي شيئًا من العلم»[1] .

(١) جامع بيان العلم لابن عبد البر (رقم ٨٥٣).

وأخص من العلوم (مما يَقْبُحُ بطالبِ العلم جَهْلُهُ) العلومَ الإسلامية جميعًا ، كعلم الفقه وأصوله والتفسير وأصوله والعقيدة وعلوم الآلة من نحو وصرف وبلاغة وأدب ، مما ينبغي على طالب علم الحديث المتخصص أن يُحَصِّلَ شيئًا منها. وضابط تحصيله لهذه العلومِ الخارجةِ عن تخصُّصِه (حتى لا يناقض ذلك مطالبتي له بالتخصص) : أن يجعل مقصودَه من طلبه هذه العلومَ تكميلَ فَهْمِهِ للعلم الذي أراد التخصُّصَ فيه وتعميقَه ؛ حيث إن العلوم الإسلامية بينها ترابطٌ كبير ، لا يمكن من أراد التخصص في علم منها أن يكون جاهلًا تمام الجهل بما سواه . بل ربما قادته مسألةٌ دقيقةٌ في علم الحديث (مثلًا) إلى التدقيق في مسألة من مسائل أصول الفقه أو غيره ، حتى يخرج بنتيجة في مسألته الحديثية. وليس ذلك بغريب على من عرف العلوم الإسلامية ، وقوةَ ما بينها من أواصر القُربى العلمية.

وقد قال ابن حزم في بيان هذه الحقيقة :«من اقتصر على علمٍ واحد لم يُطالع غيرَه ، أوشك أن يكون ضُحْكَةً ، وكان ما خفيَ عليه من عِلْمِه

الذي اقتصر عليه أكثرَ مما أدرك ؛ لتعلُّقِ العلوم بعضِها ببعض ، كما ذكرنا، وأنها دَرَجٌ بعضُها إلى بعض ، كما وصفنا»[١].

ولأَزِيدَ الأمرَ إيضاحًا ، فإني أقول : كيف يتسنَّى لطالب الحديث أن يعرف الصوابَ في إحدى مشاهير مسائله ؟ وهي مسألة الرواية عن أهل البدع وحُكمها ، إذا لم يكن عارفًا بالسنة والبدعة ، وبصنوف البدع وأقسام المبتدعة ، وبحُكم الغُلاة منهم وغيرِ الغُلاة ، ومن هو الذي يُكفَّر ببدعته ممن هو بخلاف ذلك من مُعانِدِي أهلِ البدع ؛ وهذا كله بابٌ من أبواب العقيدة عظيمٌ .

وكيف يمكن لطالب الحديث أن يميزَ بين الروايات المختلفة ، مثل زيادات الثقات: مقبولها ومردودها ، والشاذة منها والمنكرة ، والناسخة والمنسوخة ، والراجحة والمرجوحة ، إذا لم يكن عنده من علم أصول الفقه ، ومن القدرة على الاستنباط وفَهْمِ النصوص ، ما يتيح له الحكم في ذلك كله ؟!

---

(١) من : رسالة مراتب العلوم لابن حزم – ضمن رسائله – (٤ / ٧٧) .

المهمّ أن لا يأخذَ من العلوم التي لم يتخصص فيها ، إلا بقدر ما يخدمُ العلمَ الذي تخصص فيه ، ولا يزيد على ذلك . وإلا.. لم يصبح متخصصًا، بل يكون متفننًا .

وطريقةُ تحصيله للعلوم التي لا ينوي التخصُّصَ في واحدٍ منها ، لكي يكون قادرًا على تحرير ما سيُلجئه تخصُّصُهُ إلى تحريره منها ، دون أن يُخرجَه تحصيلُه لها عن حدِّ التخصص إلى حد التفنن هي : أن تكون عنده أصول تلك العلوم الخارجةِ عن تخصُّصِه ، كأن يُتقنَ مختصرًا من مختصراتها، ليُمكِّنَهُ هذا التأصيلُ في تلك الفنون من مراجعة مطوّلاتها والاجتهاد في تحرير بعض مسائلها ، إن أَحْوَجَهُ علمُه الذي تخصَّصَ فيه إلى ذلك ، كما سبق التمثيل له . وعليه أيضًا أن لا يقطع صلته بعلماء تلك العلوم المتخصصين فيها ، وأن يُصوِّبَ فهمَه في علومهم عليهم ، وأن لا يستبدّ بشيء من علمهم دون الرجوع إليهم ، على أن لا يقبل قولًا لأحدٍ بغير دليل صحيح ، وأن يعرف الردَّ على كل دليلٍ للمخالِفين .

وأما التخصُّصُ في علم الحديث ، فقد سبق أنه من أحوج العلوم إلى التخصص فيه ، لشدة عمقه وسعة بحوره وامتداد آفاقه . مع ذلك.. فعندي في مشروعية التخصص فيه (ولو على حساب الفقه!) سنةٌ ثابتة وحديثٌ

صحيح مشهور! وهو قول النبي ﷺ : « نَضَّرَ اللهُ امرَأً سمع منّا مقالةً فحفظها ، فأدّاها كما سمعها ، فرُبَّ حاملِ فقهٍ لا فقهَ له ، ورُبّ حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه »[١].

و (نضر) بتخفيف الضاد وتشديدها : من النضارة ، وهي الحسن والرونق والبهاء . فالنبي ﷺ يدعو لراوي الحديث بالحسن والبهاء مطلقًا، في الدنيا والآخرة. وقيل إن المعنى: أبلغه الله تعالى نضارةَ الجنة.

وراوي الحديث الذي دعا له النبي ﷺ بالنضارة : هو راويه باللفظ (على رأي)[٢] ، ولو كان لا يفهم كل معاني الحديث: «ورُبّ حاملِ فقهٍ إلى

---

(١) حديث صحيح مشهور ، أخرجه أصحاب السنن ، وصححه ابن حبان والحاكم وغيرهما. وروي من حديث نحو ثلاثين صحابيًا . ولأبي عمرو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حكيم المديني (ت٣٣٣هـ) جزءٌ حديثي عُنْوِنَ به. وللشيخ عبد المحسن العباد : (دراسة حديث «نضَّر الله أمرأ سمع مقالتي» رواية ودراية).

(٢) ويدخل في الحديث أيضًا الراوي بالمعنى ، وإلى هذا ذهب الإمام اللغوي أحمد بن فارس(ت٣٩٥هـ) في كتابه مأخذ العلم ، حيث علّق على الحديث بقوله : «إنما أراد أن يُبلّغه في صحّة المعنى واستقامة المراد به ، من غير زيادةٍ ولا نُقصان يُغَيِّرانِ المعنى » . مأخذ العلم(٣٨) .

فإن قيل : كيف يرويه بالمعنى وهو لا فقه له ، وأول شرطٍ للرواية بالمعنى أن يكون

من هو أفقه منه» ، ولو كان لا فَهْمَ له في الحديث أبدًا : «رُبّ حامل فقه لا فقه له»!!

وهذا يدل على مشروعية رواية الحديث دون فقه ، بل يدل على استحباب ذلك ؛ ويدل أيضًا على أن راوي الحديث دون علمه بفقهه محمود غير مذموم ، وأنه مستحقٌّ بفعله هذا أن يكون داخلا في دعاءِ النبي ﷺ له .

وقد تعقّبَ الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ) هذا الحديث في كتابه (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) بقوله: «ففرّق النبي ﷺ بين : ناقلِ السنة ، وواعيها ، ودلَّ على فضل الواعي بقوله: « فرُبّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، ورب حامل فقه غير فقيه » . وبوجوب الفضل لأحدهما يثبت الفضل للآخر[1] ؛ ومثال ذلك أن تمثل بين مالك بن أنس وعبيد الله

الراوي فقيها ؛ لكي لا يحرّفَ المعنى ؟ والجواب : أن الراوي غير الفقيه قد يروي الحديث باللفظ عن شيخٍ فقيهٍ كان قد رَوَّاهُ له بالمعنى ، فيدخل من لا فقهَ له في فضل هذا الحديث بذلك . أو أن معنى الحديث كان ظاهرًا جدًّا لا يحتاج إلا إلى فهمٍ ظاهريّ لإدراكه ، فيمكن حينئذٍ لغير الفقيه أن يرويه بالمعنى ، ليدخل بذلك الراوي غير الفقيه في فضل الحديث أيضًا .

(١) ما أحسن قوله: «وبوجوب الفضل لأحدهما يثبت الفضل للآخر»! فإنك إن ذكرت

العمري ، وبين الشافعي وعبد الرحمن بن مهدي ، وبين أبي ثور وابن أبي شيبة[1] ، فإن الحق يقودك إلى أن تقضي لكل واحد منهم بالفضل . وهذا طريق الإنصاف لمن سلكه ، وعَلَمُ الحقِّ لمن أمَّهُ ولم يتعدّه »[2].

وللإمام أبي عبدالله ابن منده (ت٣٩٥هـ) بيانٌ لبعض التخصُّصات في العلوم المتعلِّقة بالقرآن والمتعلقة بالسنة ، وتضمّن هذا البيانُ الثناءَ على كل تخصُّصٍ منها ، وقال في حديثه عن فنون علوم السنة : « وكذلك أفهامُ حملة العلم من السنن والآثار متفرقةٌ ، وإراداتهم متفاوتةٌ ، وهممهم إلى التباين مصروفة ، وطبقاتهم فيما حملوا غيرُ متساوية :

[١] فطائفةٌ منهم: قصدت حِفْظَ الأسانيد من الروايات عن رسول الله ﷺ وأصحابه الذين ندب الله (جل وعز) إلى الاقتداء بهم . فاشتغلت

فضل الفقيه ، قلنا لك: وهل تفقه الفقيه إلا بما رواه له المحدث وميز له صحيحه من سقيمه؟! وإن ذكرتَ فضل المحدث ، قلنا لك : وهل يكون للرواية فائدة إلا بفقهها للعمل بما فيها ؟!

(١) في هذه الأمثلة الثلاثة ذكر الرامهرمزي في كل مثالٍ منها قرينين ، وتعمّدَ أن يكون أحدهما إمامًا في الفقه والثاني إمامًا في الحديث ؛ فمن ينتقص أحد الإمامين ؟!! أمّن يستطيع ذلك ؟!!!

(٢) المحدث الفاصل للرامهرمزي (١٦٩ – ١٧٠).

بتصحيح نَقْلِ الناقلين عنهم ، ومعرفةِ المسندِ من المتصل[1] ، والمرسلِ من المنقطع ، والثابتِ من المعلول ، والعدلِ من المجروح ، والمصيبِ من المخطئ ، والزائدِ من الناقص . فهؤلاء حُفّاظُ العلمِ والدين ، النافون عنه تحريفَ غالٍ ، وتدليسَ مدلِّسٍ ، وانتحالَ مُبْطِلٍ ، وتأويلَ جاحدٍ ، ومكيدةَ ملحدٍ . فهم الذين وصفهم الرسولُ ﷺ ، ودعا لهم ، وأمرهم بالإبلاغ عنه .

فهذه الطائفة : هم الذين استحقّوا أن يُقبَل ما جوَّزوه ، وأن يُردَّ ما جرحوه . وإلى قولهم يُرجَعُ عند ادّعاء حرف ، وتدليسِ مدلسٍ ، ومكيدة ملحدٍ . وكذلك إلى قولهم يَرجِعُ أهلُ القرآن في معرفة أسانيد القراءات

(١) في تعريف مصطلح (المسند) خلاف ، وهذا القول لابن منده يدل على أن (المسند) عنده متّصل . و(من) في قوله «من المتصل» ليست للتبعيض ، بدليل قوله «والمرسل من المنقطع» ، حيث إن المرسلَ منقطعٌ مطلقًا ، وإنما جاءت (من) هنا لبيان الجنس ، كقوله تعالى ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾ [البقرة: ١٠٦] ، وكقوله تعالى ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ ﴾ [فاطر: ٢] . وتأتي (من) أيضًا للفصل بين المتضادّين ، كما في الجُمل الآتية : « والثابت من المعلول ... » ، وهي كقوله تعالى ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾ [البقرة: ٢٢٠] .

والتفسير ؛ لمعرفتهم بمن حضر التنزيلَ من الصحابة ، ومَن لحقهم من التابعين وقرأ عليهم وأخذ عنهم ؛ ولعلمهم بصحّة الإسناد الثابت من السقيم ، والراوي العدل من المجروح ، والمتصل من المرسل .

[٢] وطائفةٌ اشتغلت بحفظ اختلاف أقاويل الفقهاء في الحلال والحرام ، واقتصروا على ما ذكرتْ أئمّةُ الأمصار من المتون عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة في كُتُبِهم ، وقصَّروا عما سبقت إليه أهلُ المعرفةِ بالرواياتِ وثابتِ الإسناد وأحوالِ أهلِ النقلِ من الجرح والتعديل ، فهم غيرُ مستغنين عن أهل المعرفة بالآثار عند ذِكْرِ خبرٍ عن النبي ﷺ أو الصحابة أو التابعين لهم بإحسان فيه حُكْمٌ ، ليعرفوا صِحّةَ ذلك من سقمه، وصوابَه من خطئه .

[٣] وطائفة ثالثة : أكثرت الجمعَ والكتابةَ غيرَ متفقِّهين في متن ولا عارفين بعلّة إسنادٍ، فَنَهَمُهُم(١) في الجمع والاستكثار والتدوين. فهم داخلون (إن شاء الله) في قول رسول الله ﷺ : « رحم الله امرًا سمع مقالتي حتى يبلّغها من هو أفقه منه » . وكلٌّ (والحمد لله) على خيرٍ كثير .

---

(١) في المطبوعة (فإنهم) ، وأحسب الصواب ما ذكرتُ .

فسبحان من جعل الاختلافَ من العلماء تسهيلًا على خلقه ورحمةً بعباده»[١].

ورحم الله السلف ! فقد كانوا أسبقَ إلى كُلِّ خيرٍ وعلمٍ وإنصافٍ ؛ ولهذا لما روى مطر بن طهمان الورّاق (ت ١٢٥هـ تقريبًا) حديثًا ، وسُئل عن معناه ، قال: «لا أدري ! إنما أنا زاملةٌ»[٢] ، فقال له السائل : (وكان عاقلًا مُنْصِفًا) : «جزاك الله خيرًا ، فإنّ عليك من كُلٍّ: حُلْوٍ وحامِضٍ»[٣].

وهذا أَعْدَلُ من قول الشاعر في رواة الشعر ، فاتُّخِذَ مطعنًا بعده في حملة السنن :

زواملُ للأشعارِ لا علمَ عندهم بجيّدِها ، إلا كعلم الأباعرِ

---

(١) شروط الأئمة لابن منده (٣١-٢٩) .

(٢) الزاملة : ما يُحمَل عليه من الدواب كالإبل وغيرها .

قال ذلك على وجه الاعتراف بالتقصير ، معتذرًا عن عدم علمه بالمعنى ، بأنه اكتفى من النفع بحَمْل الخير إلى غيره .

(٣) جامع بيان العلم لابن عبد البر (رقم ١٩٤٤) ، والجامع لأخلاق الراوي للخطيب (رقم ١٣٧١).

لعَمْرُكَ ما يدري البعيرُ إذا غَدَا بأوساقه أو راح ما في الغرائرِ[١]

وقد أُجيب بقولٍ أعدلَ من قوله :

زوامـلُ للآثـار يـروون ظامئًـا إلى العلم ، ماضَنُّوا بما في الغرائرِ

هُـمُ جَـمَعُوها مـن مناجم كَنْزِها فلا تَهْجُهُمْ إن كنتَ لستَ بشاكرِ

وقـد عَلمـوا أنّ العلـومَ مـنازلٌ وآخرُهـا في الفـضلِ ليس بآخـرِ

ولا يعني ذلك الحثَّ المطلقَ على الجمْعِ بغير فقه ، لكنه يعني الرفضَ للذمِّ المطلقِ لمن جَمَعَ بغير فقه ، فلكل منهجٍ فضائله وعيوبه ! ولا شك أن العلمَ منازلُ بعضُها أشرفُ من بعض ، لكنّ أدنى منازله أشرف (بدرجات ساميةٍ) من أول دَرَكاتِ الجهل !! والذم المطلق لا يستحقّه إلا الجهل المطلق !!!

وانظر إلى إجلال السلف لرواة الحديث ، في العبارة التالية : يقول محمد بن المنكدر (ت ١٣٠هـ): «ما كنا ندعو الراوية إلا راويةَ الشِّعر ، وما كنا نقول للذي يروي أحاديثَ الحِكْمَةِ إلا: عالم »[٢].

(١) مروان بن أبي حفصة (ت١٨٢هـ) وشعره : لقحطان رشيد التميمي (٢٣٧) .

(٢) جامع بيان العلم لابن عبد البر (رقم ١٥٣٣).

ومما سبق إليه السلفُ من العلم والخير والحق : التنبيهُ إلى أن علم الحديث علمٌ لا يقبل الشِّرْكَةَ ولا توزيعَ الهمّةِ على غيره معه .

ولذلك قال الإمام عبد الرحمن بن القاسم العُتَقي صاحب الإمام مالك (ت١٩١هـ) : «سمعتُ مالكًا يقول : قلّما اجتمع في رجلٍ الفُتيا والحفظ . (قال ابن القاسم :) يريدُ روايةَ الحديث»[1] . ولذلك كان الإمام مالك يأخذ على تلميذه الكبير عبد الله بن وهب المصري (ت١٩٧هـ) انصرافَه إلى كثرة الرواية على حساب الفقه ؛ لما كان يرى فيه من مخايل النجابة في الفقه ، لو أنه أعطاه حقَّه ؛ لتوافر مواهب الفقه في مَلَكاتِه ، فكان يقول عنه: «سبحان الله ! أيّما فتى ! لولا أنه مُكْثِرٌ»[2]، أي : لولا أنه مكثر من رواية الحديث وحِفْظِهِ على حساب التفقّه فيه !

---

(١) البيان والتحصيل لابن رشد (١٨ / ٥٠٢) . وقد شرحه ابن رشد بقوله : «يريد أن الاشتغال برواية الأحاديث والإكثار منها وبحفظها يشغل عن التفقّه فيما يحتاج إلى التفقّه فيه منها ، وهو ما تقتضيه الأحكام والحلال والحرام ، فقلّما يُوجد من يتحقّقُ بالقيام على الوجهين» .

(٢) تاريخ علماء الأندلس لابن الفَرَضي (١ / ٣٤٤رقم٧٥٥) ، والبيان والتحصيل لابن رُشد (١٨ / ٥٢٣) .

هكذا يقول الإمام مالك هذا القول الحكيم عن أَلْصَقِ عِلْمَينِ من العلوم الإسلامية ببعضهما ، وهما علم الفقه وعلم الحديث ، ومع شدّةِ حاجة الفقيه للحديث !

وقد ذكر الربيع بن سليمان المرادي (ت ٢٧٠هـ) أن الإمام الشافعي مرَّ بأحد كبار فقهاء أصحابه ، وهو أبوعلي عبدالعزيز بن عمران بن مِقْلاص الخزاعي المصري (ت٢٣٤هـ)، فقال له : «يا أبا علي ، أتريد أن تحفظ الحديث وتكون فقيهًا ؟! هيهات! ما أبعدك من ذلك !!! »[1].

(١) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (١٣٥) ، وحلية الأولياء لأبي نعيم(٩ / ١٣٩) ، ومناقب الشافعي للبيهقي (٢ / ١٥٢) ، والجامع للخطيب (٢ / ٢٥١ رقم ١٥٦٩).
وقد علّقَ البيهقيُّ على هذا الخبر بقوله : « وإنما أراد به حِفْظَه على رَسْمِ أهل الحديث ، من حفظ الأبواب والمذاكرة بها . وذلك علمٌ كثير ، إذا اشتغل به فربما لم يتفرّغ إلى الفقه. فأما الأحاديث التي يحتاج إليها الفقيه ، فلابدّ من حفظها . فعلى الكتاب والسنّة بناءُ أصول الفقه. (ثم أسند البيهقي إلى الإمام إسحاق بن راهويه ، أنه قال) : ذاكرتُ الشافعيَّ ، فقال: لو كنتُ أحفظ كما تحفظ لغلبتُ أهلَ الدنيا !! (فتعقَّب البيهقيُّ ذلك بقوله) : وهذا لأن إسحاق الحنظلي كان يحفظه على رَسْمِ أهل الحديث ، ويسرد أبوابه سردًا ، وكان لا يهتدي إلى ما كان يهتدي إليه الشافعي من الاستنباط والفقه . وكان الشافعي يحفظ من الحديث ما كان يحتاج إليه ، وكان لا يستنكف من الرجوع إلى أهله فيما اشتبهَ عليه منه ؛ وذلك لشدّة اتّقائه لله عزّوجلّ ، وخشيتِهِ منه ، واحتياطِهِ لدينه » . ثم

وقد قدّمَ الخطيبُ هذا الكلام من الشافعي ، وهو يصف الذي يبرع في علم الحديث بقوله: «أن يعاني علمَ الحديث دونما سواه ، لأنه علمٌ لا يعلق إلا بمن وَقَفَ نفسَه عليه ، ولم يَضُمَّ غيره من العلوم إليه »[١].

ثم أخرج الخطيبُ عقب ذلك العبارتين التاليتين : يقول أبو يوسف القاضي (ت١٨٢هـ): «العلم شيءٌ لا يعطيك بعضَه حتى تعطيه كُلَّك ، وأنت إذا أعطيتَه كلَّك من إعطائه البعضَ على غَرَرٍ»[٢].

ويقول أبو أحمد نصر بن أحمد بن العباس العِيَاضيُّ الفقيهُ السمرقندي : «لا ينال هذا العلم إلا من عَطَّلَ دُكّانَه ، وخَرَّبَ بستانَه ، وهجر إخوانَه ، ومات أقربُ أهله إليه فلم يشهد جنازته »[٣].

أورد البيهقيُّ عددًا من الأخبار التي تُبيِّنُ أن الشافعي كان يرجع إلى أهل الحديث لسؤالهم عن دقائق علمهم !!!

(١) الجامع للخطيب (رقم ١٥٦٩).

(٢) الجامع للخطيب (رقم ١٥٧٠) ، وتاريخ بغداد(١٤ / ٢٤٩) .

(٣) الجامع للخطيب (رقم ١٥٧١).

والمقصود :الحثّ على التفرُّغِ الكامل للعلم ، وترك التَّلَهِّي عنه بما لا يصل إلى درجته من النفع والفضل . ولا يُجَوِّزُ ذلك التفريطَ فيما هو أوجب منه (كصلة الرحم والقيام بواجب العباد) ، ولا أن يقود إلى عدم الأخذ بالأسباب في طلب الضروري

فإن كانت هاتان العبارتان حقًا في العلوم جميعها ، فهي في علم الحديث أَوْلى أن تُقال وأحق. وهذا هو ما قصده الخطيب ، عندما ساقها في ذلك السياق. وهذا ما صرّح به الإمامُ أبو إسماعيل الهروي (ت٤٨١هـ) عندما قال عن علم الحديث : «هذا الشأنُ شأنُ من ليس له شأنٌ سوى هذا الشأن!!! »[1] .

وللتخصص في كل العلوم معناه ، وفي علم الحديث له معناه الخاص به ؛ فهو تخصص لا يقبل الانقطاع إلى غيره ، مهما طال زمن التفرغ في تحصيله ، ومهما ظن طالبُه أنه تَـمَلَّـأَ منه وتَضَلَّعَ . لأنه خبرةٌ دقيقةٌ وحاسّةٌ لطيفةٌ ، لا تدوم إلا مع بقاء الالتصاق بالعلم. وسرعان ما تفسد تلك الخبرة ، وتتعطل تلك الحاسة ، إذا انقطع الطالب عن العلم فترة يسيرة.

يقول في بيان ذلك عبدالرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ) : « إنما مَثَلُ صاحب الحديث بمنزلة السِّمْسار ، إذا غاب عن السوق خمسةَ أيامٍ :

من المعاش وتحصيل الرزق .

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨ / ٥٠٦) .

تغيّـرَ بَـصَرُهُ »[١]. وفي رواية أخرى عنه قال :« مَثَلُ صاحب الحديث مَثَلُ التاجر إذا احتبس عن سوقه ، لم يمكنه أن يبيع ، حتى يسأل عن السعر »[٢].

وبلسان أهل عصرنا : إنما حالُ صاحب الحديث حالُ تاجر العُمْلات ، لا يستطيع أن يستفيد ويربح ، إلا إذا كان متابعًا لأسواق العملات ، دون انقطاع ؛ فإذا انقطع يومًا واحدًا ، أصبح كالجاهل بهذا السوق تمامًا ، وكأنه لم يكن به عليمًا في يومٍ من الأيام ! لأنه لا يستطيع أن يشتريَ أو يبيع ، لعدم علمه باختلاف أسعار العملات الذي يتبدّلُ كلَّ ساعةٍ .

ويؤكّدُ أبو زرعة الرازي حاجةَ علوم السنة إلى دوام التخصُّصِ فيها ، وإلى تميُّزِها بذلك ، فيقول : « إذا مرضتُ شهرًا أو شهرين ، تبيَّنَ عليّ في حِفْظِ القرآن . وأما الحديث ، فإذا تركتَ أيامًا تبيَّنَ عليك ! نرى قومًا من أصحابنا كتبوا الحديث ، تركوا المجالسةَ منذ عشرين سنة ، أو أقلّ ، إذا جلسوا اليوم مع الأحداث كأنهم لا يعرفون ، أو لا يُحسنون الحديث .

---

(١) الجامع للخطيب (رقم ١٩٠٩).

(٢) الكامل لابن عدي (١ / ١١٢) .

(ثم قال :) الحديث مِثْلُ الشمس ، إذا احْتُبِست عن الشرق خمسةَ أيام ، لا يُعرف السفر . فهذا الشأن يحتاج أن نتعاهده دائمًا »[١] .

وقال الإمام أحمد : « من لم يكتب الحديث [يعني يُكثر منه] ويتعاهده ، كيف يعرف ذا ؟! كيف يضبط ذا ؟! »[٢] .

ولذلك فإن الذي يترك معاهدةَ علمِ الحديثِ بعد أُنْسِهِ به ، ويظنُّ أنه اسْتَغْنَى بما حصَّلَهُ عن استمرارِ البحثِ والتأمُّلِ لمسائله ، فقد أتَى وجهًا من وجوه الاستخفاف وعدم الهيبة لعلم الحديث ، وعاقبةُ ذلك قد حذّرَ منها أهلُ العلم . فيقول أبو عاصم الضحاك بن مخلد النبيل (ت٢١٢هـ) : «من استخفَّ بالحديث ، استخفّ به الحديث »[٣] . وقال الخطيب البغدادي : «وقد حذّرَ الإمامان أحمد بن حنبل وعلي بن المديني الإقدامَ على الحديث؛ خشيةَ الزلل فيه ، على من لم يتهيَّبْهُ (ثم أسند الخطيبُ إليهما قولهَما :) من لم يتهيَّبِ الحديثَ وَقَعَ فيه »[٤] .

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣ / ٧٩) .

(٢) المتفق والمفترق للخطيب (١ / ١١٥) .

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم ، تحقيق السلوم (١٣٦) .

(٤) المتفق والمفترق للخطيب (١ / ١١٧-١١٥) .

ولذلك لم يجعل الإمام أحمد (ت٢٤١هـ) لطلب الحديث زمنًا ينتهي عنده، ولم يُوَقِّت له فترةً يجعلها حدَّه ؛ عندما سُئل: «إلى متى يكتب الرجل الحديث ؟ قال: حتى يموت »[١].

ولما عيب على الإمام المجاهد عبدالله بن المبارك كثرة طلبه للحديث ، قيل له : « إلى متى تسمع الحديث ؟! فقال : إلى الممات »[٢].

وهذا الإمام الزاهد سهل بن عبدالله التُّسْتَري (ت٢٨٣هـ) ، يُقال له: «إلى متى يكتب الرجلُ الحديثَ ؟ فيقول : حتى يموت ، ويُصَبُّ باقي حِبْرِهِ في قبره !! »[٣] .

وقال عمر بن هارون : «من لم يجعل عُمُرَهُ كلَّه في طلب الحديث ، لم يكن صاحبَ حديثٍ »[٤] .

---

(١) شرف أصحاب الحديث (رقم ١٤٥).

(٢) الكامل لابن عدي (١ / ١٠٣) ، وبنحوه في تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٨٥) .

(٣) ذم الكلام للهروي (رقم١٢٢٥) .

(٤) الجواهر والدرر للسخاوي (١ / ٧٨) .

فإن قيل: قد جاءت عباراتٌ كثيرةٌ في كُتُبِ العلم ، تدلُّ على ذمِّ أحد أمرين : إما على ذمِّ جَمْعِ الحديث وحفْظِه دون فقهٍ ، أو على ذمِّ إفناءِ العُمُرِ في جَمْعِ طُرقِ الأحاديث وتتبُّعِ الأسانيد مطلقًا .

فمن الأول ، قول القائل:

زواملُ للأشعارِ لا علمَ عندهم بجيّدِها ، إلا كعلم الأباعرِ
لعَمْرُكَ ما يدري البعيرُ إذا غَدَا بأوساقه أو راح ما في الغرائرِ

ومن الثاني: قصة حمزة بن محمد الكناني الحافظ (ت٣٥٧هـ) ، قال: «خرّجت حديثًا واحدًا عن النبي ﷺ من مائتي طريق ، أو من نحو مائتي طريق ، فداخلني من ذلك الفرح غير قليل ، وأعجبت بذلك. قال: فرأيت ليلة من الليالي يحيى بن معين في المنام ، فقلت له: يا أبا زكريا ، خرجت حديثًا واحدًا عن النبي ﷺ من مائتي طريق ! قال: فسكت عنّي ساعة ، ثم قال: أخشى أن يدخل هذا تحت ﴿أَلۡهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ﴾»[1] .

فما هو معنى تلك العبارات ؟ مع ما ندعو إليه من التخصص في علم الحديث .

(١) جامع بيان العلم لابن عبدالبر (رقم ١٩٨٨).

فأقول: أما ما جاء في ذمٍّ من لم يجمع مع الحديث فقهًا ، فلا يُعارَضُ قولٌ للنبي ﷺ بكلامِ مَنْ كان مِنَ الناس! وقد سبق أن ذكرنا حديثًا عن النبي ﷺ يدل على مشروعيته .. بل على استحبابِ ما عابه ذلك العائب.

ثم إن الذي صدر منه ذلك الذمُّ إنما هو أحدُ رجلين : إمّا أنه مِن أهل العلم والفضل ، وحينها يحُمل كلامُه على ذمٍّ من قَصَّرَ فيما لا يجوز التقصيرُ فيه من العلم بالفروض العينية ونحوها ، مما تقدّم ذِكْرُهُ. وإما أن هذا الذامَّ من أهل الرأيِ وأصحابِ البدع ، الذين يُعادون السنّةَ وأهلها ، ويُنَفِّرُون من علومها ؛ وهؤلاء لا وزنَ لمدحهم وذمِّهم ، بل ربما كان ذمُّهم مرجِّحًا كفّةَ المذمومِ على الممدوحِ منهم!!

وقد سبق نَقْلُ كلام الرامهرمزي وابن منده اللذين أنْصَفا فيه طوائفَ العلماءِ وطلبةِ العلم ، ممن جعله تخصُّصُه في فنٍّ يُقصِّرُ في آخر ، كما هي طبيعة البشر .

وقد قال ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) :«على أن المنفردَ بفنٍّ من الفنون لا يُعابُ بالزلل في غيره ، وليس على المحدّث عيبٌ أن يزلّ في الإعراب ،

ولا على الفقيه أن يزلَّ في الشِّعر . وإنما يجبُ على كل ذي علمٍ أن يُتقنَ فَنَّه ، إذا احتاج الناسُ إليه فيه ، وانعقدت له الرئاسةُ به»(١) .

ومن هذا الباب من الإنصاف : ما ذكره شيخُ الإسلام ابن تيميّة (ت٧٢٨هـ) في سياق كلامه عن اختصاص أهل الحديث بإدراك قرائن الصحّة والوضع في الحديث ، فقال :« والعلمُ بذلك علمٌ مسلَّمٌ لأهله ، لهم فيه طُرُقٌ ومعارفُ يختصّون بها ، كما يختصُّ علماءُ الأحكام بالعلم بطرقها . ولهذا كان أحمد يُعطي كلَّ ذي حقٍّ حقَّه : كان يعرفُ ليحيى بن معين معرفتَه بالفنّ الأوّل ، ويُقدِّمُهُ في معرفة الرجال ، ويُكرمه ويُعظِّمُهُ . وكان يحيى يتكلمُ في الشافعي بكلامٍ ليس بمستقيمٍ ، حتّى إنه أخذ كلامَه في قتال البُغاة ، فجاء به إلى أحمد مُنْكِرًا على الشافعي بعضَ ما فيه من ذِكْرِ قتال البُغاة ، وإدخالَ ذِكْرِ قتالِ عليٍّ وطلحةَ والزبيرِ فيه ، فقال له : وهل يُمكن أن يقول في هذا المقام إلا هذا ؟! وأظنه قال له : لا تتكلّمْ فيما لا تحُسن ، أو نحوه من الكلام الذي فيه إنكارٌ على يحيى ، لأجل إنكارِه على الشافعي في طُرُقِ الأحكام التي كان الشافعيُّ أعلمَ بها منه ، وإن كان يحيى أعلمَ بالرجال من الشافعي .

---

(١) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (٨٦) .

وكلام يحيى بن معين والبخاري ومسلم وأبي حاتم وأبي زرعة والنسائي وأبي أحمد ابن عدي والدارقطني وأمثالهم في الرجال وصحيح الحديث وضعيفه ، هو مثلُ كلامِ مالكٍ والثوري والأوزاعي والشافعي وأمثالهم في الأحكام ومعرفة الحلال والحرام . وفي الأئمة من هو إمامٌ مع هؤلاء وهؤلاء ، مشاركٌ للطائفتين ، وإن كان بأحد الصّنفين [أَلْحَق](١).

وأكثر أئمة [المسلمين](٢) أئمةٌ في الحديث والفقه : كمالك والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وأبي عُبيد ، وكذلك الأوزاعي والثوري والليث ، وكذلك لأبي يوسف صاحب أبي حنيفة ، ولأبي حنيفة أيضًا ما له من ذلك . ولكن لبعضِهم في الإمامة في الصنفين ما ليس للآخر. فرضي الله عن جميع أهل العلم والإيمان ، ونقول : ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا

(١) نبّه المحقّقُ إلى وجود خللٍ في هذا الموطن فيما اعتمد عليه من أصلٍ خطّيٍّ ، وأحسب أن ما ذكرتُه أو نحوه هو الصواب ؛ لدلالة السياق عليه .

(٢) وقع هنا في المصدر خللٌ يتضح لمن وقف عليه ، وقد اجتهدتُ في تقويمه حسب السياق . وأرجو أن لا يَعتمِدَ على اجتهادي من شكّ فيه ، وأن يُصوِّبَ النصَّ بما يراه هو الأصوب .

بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الحشر: ١٠] »(١).

وأما ما ورد من عَيْبِ إفناءِ العُمُرِ في تَتَبُّعِ طُرُقِ الأحاديثِ وجَمْعِ الأسانيد ، فليس الأمر على إطلاقه .

فهذا يحيى بن معين الذي ذمَّ الإكثارَ من جَمْعِ طرق الحديثِ ، فيما تَرَاءى لحمزةَ الكنانيِّ في المنام ، يقول هو نفسُه ، لكن فيما سُمعَ منه في اليقظة : «لو لم نكتبِ الحديثَ من ثلاثين وجهًا .. ما عَقَلْناهُ »(٢).

ويقول الإمام أحمد: « الحديث إذا لم تجُمع طرقُه لم تفهمه ، والحديث يفسِّرُ بعضُه بعضًا »(٣).

وقال أيضًا : « من لم يجمع علمَ الحديث ، وكثرةَ طُرُقِه ، واختلافَه ، لا يحلُّ له الحُكمُ على الحديث ، ولا الفُتْيا به »(٤) .

---

(١) تلخيص كتاب الاستغاثة لابن تيمية (١ / ٧٢-٧١) .

(٢) التاريخ لابن معين (رقم ٤٣٣٠) ، والجامع للخطيب (رقم ١٦٩٩).

(٣) الجامع للخطيب (رقم ١٧٠٠).

(٤) المسوّدة لآل تيميّة (٢ / ٩٢٣) و الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب – تحقيق

وقال علي بن المديني: « الباب إذا لم تُجمع طرقُه ، لم يتبيّنْ خطؤه»[١].

إذن ما هو الأمر المعيبُ في تتبُّعِ الطرق وجمع الأسانيد ؟

أجاب عن ذلك الخطيبُ البغدادي في كتبه ، وحَصَرَ سبب عيب ذلك في أمرين :

الأول: جمعُ الأحاديث وقطعُ الأعمار في كتابتها ، صحيحها وضعيفها وموضوعها ، دون تمييز الصحيح بمزيدِ اعتناءٍ ، ولا معرفة الضعيف بعلّته ، ولا التنبيه على المكذوب والباطل ؛ فهو جمعٌ وتصنيفٌ على الإهمال والإغفال ، قد يضر أكثر مما ينفع .

يقول الخطيب في (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع) : « ينبغي للمُنْتَخِبِ أن يَقْصُدَ تخيُّرَ الأسانيدِ العالية ، والطُّرُقَ الواضحةَ ، والأحاديثَ الصحيحةَ ، والرواياتِ المستقيمةَ . ولا يُذهِبُ وقتَه في التُّرَّهات ، من تتبع الأباطيل والموضوعات، وتَطَلُّبِ الغرائب والمنكرات ... (ثم قال)

العثيمين – (١ / ٣٠٤) .

(١) الجامع للخطيب (رقم ١٧٠١).

والغرائب التي كَرِهَ العلماءُ الاشتغالَ بها ، وقَطْعَ الأوقات في طلبها ، إنما هي ما حَكَمَ أهلُ المعرفة ببطلانه ، لكون راويه ممن يضعُ الحديثَ ، أو يدّعي السماعَ. أما ما اسْتُغْرِبَ لتفرُّدِ راويه به ، وهو من أهل الصدق والأمانة ، فذلك يلزم كَتْبُهُ ، ويجب سماعُه وحِفْظُهُ »[١].

وقال الخطيب أيضًا : «ولو لم يكن في الاقتصارِ على سماع الحديث وتخليدِهِ الصحفَ دون التمييز : بمعرفة صحيحة من فاسده ، والوقوف على اختلاف وُجُوهِهِ ، والتصرُّفِ في أنواع علومِه ؛ إلا تلقيبُ المعتزلةِ القدريةِ مَن سلك تلك الطريقةَ بالحشويّةِ لَوَجَبَ على الطالب الأنفةُ لنفسه ، ودَفْعُ ذلك عنه وعن أبناء جِنْسِهِ »[٢].

الثاني: يقول في بيانه الخطيب في (شرف أصحاب الحديث) : «إنما كَرِهَ مالكٌ وابنُ إدريس[٣] وغيرُهما الإكثارَ من طلب الأسانيد الغريبة والطرق المستنكرة ، كأسانيد: حديث الطائر ، وطرق حديث المغفر ، وغُسْل الجمعة ، وقبض العلم ، وإن أهل الدرجات ، ومن كذب عليَّ ،

(١) الجامع للخطيب (١٢٦ – ٢٢٧ رقم ١٥٢٣ ، ١٥٢٨).

(٢) الجامع للخطيب (رقم ١٥٩٩).

(٣) يعني الشافعي.

ولا نكاح إلا بولي.. وغير ذلك ، مما يَتَتَبَّعُ أصحابُ الحديث طُرُقَه ، ويُعْنَوْنَ بجمعه ؛ والصحيح من طرقه أقلُّها. وأكثر مَنْ يجمع ذلك : الأحداثُ منهم، فيتحفّظونها ويذاكرون بها . ولعل أحدهم لا يعرف من الصحاح حديثًا ، وتراه يذكر من الطرق الغريبة والأسانيد العجيبة التي أكثرها موضوعٌ وجُلُّها مصنوعٌ ، ما لا يُنتفَعُ به ، وقد أذهبَ من عُمُرِهِ جزءًا في طلبه . وهذه العلة هي التي اقتطعت أكثرَ من في عصرنا من طلبة الحديث عن التفقُّهِ فيه ، واستنباطِ ما فيه من الأحكام . وقد فعل متفقهةُ زماننا كفعلهم ، وسلكوا في ذلك سبيلَهم ، ورغبوا عن سماع السنن من المحدثين، وشغلوا أنفسَهم بتصانيف المتكلّمين . فكلا الطائفتين ضيَّعَ ما يعنيه ، وأقبل على مالا فائدة فيه[(1)]»[(1)].

---

(١) وهذا ذكّرني بقول البيهقي (ت٤٥٨هـ) في رسالته النفيسة إلى أبي محمد الجُويني (ت٤٣٤هـ) ، في سياق ما بَلَغَهُ من أن الجويني بدأ بالعناية بعلم الحديث : « وأرجو من الله تعالى أن يُحْيِيَ به سُنّةَ إمامِنا المطّلبي [الشافعي] في قَبول الآثار ، حيث أماتها أكثرُ فقهاء الأمصار ، بعد من مضى من الأئمة الكبار ، الذين جمعوا بين نوعَيْ علمِ الفقه والأخبار . ثم لم يَرْضَ بعضُهم بالجهل به ، حتّى رأيتُه حَمَلَ على العالم به بالوقوع فيه ، والضحك منه ! وهو مع هذا يُعَظِّمُ صاحبَ مذهبِه ويُجِلُّهُ ، ويزعُمُ أنه لا يُفارقُ في منصوصاته قَوْلَهُ ، ثم يدعُ في كيفيّة قَبول الحديث طريقتَه ، ولا يسلك

فبيَّنَ الخطيبُ أن سببَ كراهةِ مالكٍ وغيرِه لتتبع الطرق وجمع الأسانيد من طلبة الحديث ، لا لأنه تتبعٌ وجمعٌ وحسب ، ولكنه جمعٌ لطرق أحاديثَ صحيحةٍ أصلًا ، وليس هناك أيُّ فائدةٍ زائدةٍ من تتبع أسانيدها الأخرى التي قد يكون أغلبُها ضعيفًا أو باطلًا . ومثال ذلك في عصرنا: ذاك الذي سوَّدَ صفحاتٍ طويلاتٍ في تخريج حديث واحدٍ ، متوسِّعًا غاية التوسع في ذكر مصادر العزو ، من مسانيدَ ومعاجمَ ومشيخاتٍ وأجزاءٍ وتواريخَ ، مع أن الحديث قد صحّحه الشيخان من قَبْلُ ، ولعله وافقهما على تصحيحه أئمةٌ آخرون ، ولا مخالفَ لهم في

فيها سيرتَه ؛ لقِلَّةِ معرفتِه بما عرف ، وكثرة غفلته عما عليه وقف!!

هلّا نظر في كُتُبِهِ ، ثم اعتبر باحتياطه في انتقاده لرواة خَبَرِهِ ، واعتمادِهِ فيمن اشتبهَ عليه حالُهُ على روايةِ غَيره ؟! فيرى سُلوكَ مذهبِه – مع دلالة العقل والسمع – واجبًا على كلِّ من انتصب للفُتيا ؛ فإما أن يجتهد في تعلُّمِهِ ، أو يَسْكُتَ عن الوقوع فيمن يَعْلَمُهُ ، فلا يجتمعُ عليه وِزْران ، حيث فاته الأجران !!! » . رسالة البيهقي إلى أبي محمد الجويني ، تحقيق فراس بن خليل (٥٨-٥٧) .

(١) شرف أصحاب الحديث للخطيب (رقم ٣٠٤).

تصحيحه ؛ فيخرج أخونا هذا ، دون أي فائدة زائدةٍ على ما كان قد بدأ به ، عندما عزا الحديثَ للصحيحين، وهو أن الحديث صحيح!![1]

وهذا كما قال أبو زرعة الرازي : « كتب إليّ أبو ثور : لم يزل الأمر في أصحابك ، حتى شغلهم عنه إحصاءُ عدد رواة : (من كذب عليّ) ، فغلبهم هؤلاء القوم عليه »[2] .

ثم إنه لا تتحقق كراهية ذلك الجمع للأسانيد إلا بشرط ، وهو : إذا ما كان الجامعُ لها من أحداث طلبة العلم وصغارهم ، ممن لم يصلوا إلى درجة معرفة قدرٍ جيدٍ من صحيح السنة ، فتنقطع أعمارهم في جمع تلك الأسانيد ، ولعل أحدهم لا يعرف حديثًا صحيحًا (كما يقول الخطيب) ، فذهب عمره فيما لا ينتفع به . فَمِثْلُ هذا .. لا تَخَصَّصَ في الحديث ، ولا تعلَّم الفقه !! ولذلك عاب عليهم الخطيب انشغالَهم عن الفقه بما هم

---

(١) تكلَّمتُ عن هذا المنهج الخطأ في تخريج الأحاديث في مقدمة تحقيقي لأحاديث الشيوخ الثقات لأبي بكر الأنصاري (١ / ٣٤٤-٣٤٣)

(٢) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (٢ / ٧٧٤) ، وشرف أصحاب أهل الحديث للخطيب (رقم ٢٦٩) ، وبنحوه في تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٤٤) .

فيه، فالفقه (ولو مع نقص في العلم بالحديث) أجلُّ وأشرف بكثيرٍ مما هم فيه.

ولذلك قال علي بن المديني: «إذا رأيت طالب الحديث أوّلَ ما يكتب الحديثَ يجمعُ : حديثَ (الغُسْل) ، وحديثَ (من كذب عليَّ) ؛ فاكتبْ على قفاه : لا يُفْلِحُ !!»[1].

ونحو هؤلاء في زمننا : طُلّاب الإجازات والسماع والقراءة (الخاليتين من فائدة سوى مجرَّد تلقّي المسموع والمقروء) ، المستكثرون من ذلك ، الراحلون فيه[2] ، مع نقص علمهم بعلوم السنة ، وغيرها من العلوم . فتذهب أعمارُهم ، ويَعْظُمُ اغترارُهم ، ويلبسون ثياب أهل الحديث ، وهم عريّون من علومهم ، رقيقةٌ آدابهم عن ستر عورات

(١) الجامع للخطيب (رقم ١٩٨٦) ، والطيوريات لابن الطيوري (رقم ٨٠٥) .

(٢) ولا يدخل في هذا التحذير كل مَنْ استجاز أو قرأ أو سمع ، لكنه يخصُّ من بالغَ في ذلك، غافلًا عن أنَّ تلك الإجازات وتلقِّي الروايات إنما هو زينة للعلم ، وليس هو العلم ، وقشورٌ حسنة وليس هو اللُّباب .

أقول ذلك مع أني قد نلتُ من تلك الأجايز حظًا لا بأس به ! .

جهلهم ! لنقصٍ في علومهم التي تُهذّب الأخلاقَ وتكسو المسلم بجميل الآداب .

أما إذا كان الجامع لطرق الحديث (ولو كان أصل الحديث صحيحا بأقلِّ تلك الطرق أو بواحدٍ منها) من الأئمة الكبار في السنة ، الذين هم أولًا أئمةٌ في الاطلاع على صحيح السنة والثابت منها ، وفي تمييز المقبول من المردود ، وهم ثانيًا لم يقطعوا أعمارَهم في جمع تلك الأسانيد ، بدليل إمامتهم واطلاعهم العظيم على السنة ؛ فهؤلاء لو جمعوا أسانيدَ حديثٍ صحيحٍ بأحد تلك الأسانيد ، أي لو قاموا بمثل ما عِبْنَاهُ على الأحداث الصغار في العلم ، لما استحقّوا العيبَ بذلك ، بل نفرح بجهدهم هذا ، ونعتبره من النفائس والأعلاق ؛ وذلك لأن جمعَهم الأسانيدَ لم يكن على حساب كمال علمهم بالسنة ، ولم يشغلهم عما ينتفعون به من الأحاديث الصحيحة وتمييزها عن السقيمة . ولذلك فإن الأحاديث التي مثّل بها الخطيب مما يُعاب على الأحداث جمعُه ، لا يكاد يوجَدُ حديثٌ منها إلا وقد قام بجمع طرقه حفاظٌ كبارٌ وأئمةٌ أعلامٌ ممن يُقتدي بهم.

فحديث الطير جمع طرقه جماعةٌ ، منهم : محمد بن جرير الطبري ، وأبو نعيم الأصبهاني ، والذهبي .

وحديث غسل الجمعة : جمع طرقه الحافظ ابن حجر .

وحديث المِغْفَر : جمع طرقه الحافظ عطية بن سعيد القَفْصِيّ الأندلسي (ت٤٠٨هـ) ، والحافظ ابن بَشْكُوَال (ت٥٧٨هـ) .

وحديث قبض العلم : جمع طرقه الإمام محمد بن أسلم الطوسي (ت٢٤٢هـ) ، والخطيب البغدادي نفسُه ! ونصر بن إبراهيم المقدسي (ت٤٩٠هـ) .

وحديث (من كذب علي) جمع طرقه الطبراني ، وابن الجوزي .

وحديث (لا نكاح إلا بولي) جمع طرقه شرف الدين الدمياطي .

بل إن الخطيب نفسه ذكر جُلَّ هذه الأحاديث ، في سياق ما يُنصح المحدّثُ بجمعه ، اقتداءً بالمحدثين الذين جمعوا تلك الأحاديث [1]. بل قد جمع الخطيبُ أيضًا طرق حديث قبض العلم ، كما سبق ! مما يقطع بأنه لم يقصد ذمّ جمع طرق تلك الأحاديث مطلقًا .

---

(١) الجامع للخطيب (رقم ١٩٨٣).

ومن قَبْلِهِ .. ذكرَ الحاكمُ هذه الأحاديث في كتابه (معرفة علوم الحديث) ، في نوع خاص بها ، ليَذْكُرَ ما اعتنى المحدّثون بجمعه والمذاكرة به[1].

وخلاصة ما سبق ، فيما يُلام عليه طالب الحديث وما لا يلام عليه من التدقيق في العلم ، هو : أنه يُلام في قضاء العمر في جمع الأباطيل والمناكير ، وعدم تمييزها عن الصحاح المشاهير ؛ وفي تتبع أسانيد حديثٍ صحيحٍ بأحد تلك الطرق ، ولا فائدة في تتبعه للأسانيد الأخرى ، إلا انقضاء الحياة دون معرفة قدر كبير من صحيح السنة وتعلم علوم الحديث.

أما اللوم على التدقيق في العلم مطلقًا ، فهو من أعظم الصوادّ عن العلم مطلقًا!! ومن أكبر الدواعي إلى الجهل !! وإلا فمتى يصل طالب العلم إلى مصافِّ العلماء ؟ إذا لم يُدَقِّقِ التدقيقَ الذي بِحَسَبِ مرتبته من العلم ، والذي هو من باب التَّـرَقِّي في التعلم والتدرُّجِ فيه : من فَهْمِ رؤوس المسائل ، إلى فهم فروع المسائل ، إلى التفقه في العلم وأدلته وأصوله ،

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (٢٥٠ – ٢٥٤).

إلى الاجتهاد فيه والاستنباط . وقد سبقت عبارةُ الإمام الشافعي ، التي يقول فيها: «من تعلَّمَ علمًا فَلْيُدَقِّقْ ، لكيلا يضيعَ دقيقُ العلم» .

وإنما أَطَلْتُ هذه الإطالة في الحث على التخصص ، وفي علم الحديث خاصة ، لكثرة من يعيب ذلك!! وفي هؤلاء العائبين من نحسن بهم الظن ، وغالبهم من إخواننا المتفننين ، كما سبق!!

وأَطَلْتُ هذه الإطالة أيضًا ، لمزيد احتياج علم الحديث إلى التخصص الدقيق حقيقة ، وإلى التعمق فيه ؛ وخاصة في هذه الأعصار ؛ فأين هم نقاده وصيارفته ؟! وأين هم أطباء علله ؟!!

❊ ❊ ❊

الميزة الثانية :

أنه علمٌ مع كثرة أجزائه وتَشَعُّبِ أطرافِه ، إلا أنه علمٌ مترابطُ الأجزاء متماسكُ الأطراف مجتمعٌ بقوة . وهو أيضًا عِلمٌ متداخلُ الأصول والقواعد ، فتجد كلَّ جزئية منه تنبني وتتصل بأغلب أو بكثير من أصول وفروع العلم كله . وهذه الميزة في الحقيقة هي صورة من صور الميزة الأولى، فهي صورةٌ من صور صعوبة علم الحديث وشدّةِ مأخذه . فهي لذلك تُوَاجَهُ أيضًا بالتخصص ، كما ذكرناه سابقًا .

لكنها تستلزم اتباعَ أسلوبٍ معيّنٍ في التخصص ، وتستوجبُ استخدامَ طريقةٍ خاصة في التعلُّمِ .

فإنّ تَشَعُّبَ أطرافِ العلم وكثرتها ، مع قوة ترابط ما بينها ، وتداخلها بأصول العلم وقواعده ؛ لا يواجههُ الطالبُ ولا يتجاوزُ به هذه العقبةَ ؛ إلا بالاستحضارِ الواسعِ في الذهن لتلك الأطراف والأصول الكثيرة المتشعبة ، وهذا مالا يكون إلا بالحفظ والفهم .

ولأهمية هذا الاستحضار الذهني لمسائل هذا العلم وجزئياته ، حرص علماءُ الحديث على أن ينبهوا إلى أهمية الحفظ وضرورته في

علم الحديث ، ووضعوا مناهج للحفظ ، وبينوا الأسباب التي يستعين بها طالب الحديث في الحفظ .

ولذلك تميز المحدثون بالحفظ دون علماء الفنون الأخرى جميعًا ؛ ويقول الخطيب في التدليل لذلك: «الوصفُ بالحفظ على الإطلاق ينصرف إلى أهل الحديث خاصة ، وهو سِمَةٌ لهم لا تتعدّاهم ، ولا يُوصف به أحدٌ سواهم ؛ لأن الراوي يقول : حدثنا فلان الحافظ ، فَيَحْسُنُ منه إطلاقُ ذلك ، إذْ كان مُسْتَعْمَلًا عندهم ، يُوصَفُ به علماءُ أهل النقل ونقّادُه . ولا يقول القارئ : لقّنني فلانٌ الحافظُ ، ولا يقول الفقيه : دَرّسني فلانٌ الحافظ ، ولا يقول النحوي : علّمني فلان الحافظ . فهي أعلى صفاتِ المحدثين ، وأسمى درجات الناقلين»[١].

وحثّ المحدثون على الحفظ ، حتى قال عبد الرزاق الصنعاني(ت٢١١هـ) : «كلُّ علمٍ لا يدخل مع صاحبه الحمّامَ[٢]، فلا تَعُدَّهُ علمًا»[٣].

---

(١) الجامع للخطيب (رقم ١٥٦٤).

(٢) يعني يكون محفوظًا في الصدر

(٣) الجامع للخطيب (رقم ١٨١٨).

وقال هُشَيْمُ بن بَشيرٍ الواسطيُّ (ت١٨٣هـ) : « من لم يحفظ الحديثَ، فليس هو من أصحاب الحديث ؛ يجيء أحدهم بكتاب يحمله ، كأنه سِجِلُّ المُكاتَبِ[١] !! »[٢].

وأنشد قائلُهم:

ليس بعلمٍ ما حوى القِمَطْرُ ما العلمُ إلا ما حواه الصدرُ

وقال الآخر :

اسْتَوْدَعَ العلمَ قِرْطاسًا فَضَيَّعَهُ
فبئس مستودعُ العلمِ القراطيسُ[٣]

---

(١) المُكاتَب : هو العبد المُسترقُّ الذي يجعل سيّدُه عليه مالًا معيّنًا شرطًا لكي يُعتقه ، إذا حَضَّره العبدُ للسيّد يكون حُرًّا . فالظاهر أنه كان من شأن هؤلاء المكاتَبين أن يكون معهم كتبٌ كبيرة يُلازِمون حملها ، لتقييد ما يجمعونه من الأموال فيها ، ولذلك شبَّه المحدثَ الذي لا يحفظ بالمكاتَب ؛ لأنه يمشي وفي يده كُتُبُه .

(٢) الكامل لابن عدي(١ / ٩٥) ، والكفاية للخطيب (٢٦٣) .

(٣) من اللطيف أن يُورِدَ الثعالبيُّ هذين البيتين في كتابه (تحسين القبيح وتقبيح الحسن) ، ضمن بابٍ بعنوان : تقبيح الكتب والدفاتر (٨٤-٨١) ؛ فكأنّ هذا التقبيحَ المطلقَ تقبيحٌ لما هو حسنٌ في الحقيقة ، في نظر الثعالبي ! وهو بإطلاقه كذلك : تقبيحٌ لحسن !

وقال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت بعد ١٦٠هـ) ، وهو أجود مما سبق؛ لأنه ثناءٌ على نَتَاج القرائح الثابت في القلوب ، لا على مجرّد الحفظ :

افْخَرْ وكاثِرْ بالقريـحةِ إنها فَخْرُ المُكاثِرْ
واعلَمْ بأَنَّ العلمَ ما أَوْعَيْتَ في صُحُفِ الضمائرْ[1]

فمن الأسباب التي يُستعان بها في حفظ الحديث:

الأول : حُسْنُ النيّة .

فإنها مفتاح كل خير ، وسبب التوفيق والتيسير والبركة في العلم.

فقد جاء عن عبدالله بن العباس (رضي الله عنهما) أنه قال : « إنما يحُفَظُ حديثُ الرجل على قَدْرِ نيّته »[2]. أي : إنما يحُفَظ في قلبه من

(١) شِعر الخليل بن أحمد الفراهيدي ، صنعة: د / حاتم الضامن (رقم ٢٣) . وقد تعقّب البيتين أبو هلال العسكري في ديوان المعاني(١ / ٣٢٩) . ، بأنه لو قال : « ما ضَمَّنْتَهُ صُحُفَ الضمائر » لكان أجود ، وهو كما قال .

(٢) سنن الدارمي (رقم٣٨٧) ، بإسناد يقبل التحسين .

النسيان ، ويُؤيد هذا لفظٌ آخرُ للخبر : « إنما يَحفظ الرجل على قدر نيته»[١].

وقال معمر بن راشد (ت ١٥٤هـ): « كان يقال: إن الرجل ليطلب العلم لغير الله فيأبى عليه العلم ، حتى يكون لله عز وجل »[٢].

وقال سفيان الثوري (ت١٦١هـ) : «نَقص[٣] الناسُ في حفظهم ، كما نَقصوا في نيّاتهم »[٤] .

الثاني: اجتناب ارتكاب المحرمات ومواقعة المحظورات:

قال عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه –: «إني لأحسب الرجل ينسى العلم ، بالخطيئة يعملها»[٥] .

---

(١) الجامع للخطيب (رقم ١٨٤٣).

(٢) الجامع لمعمر – بذيل مصنف عبد الرزاق – (١١ / ٢٥٦) ، والمعرفة والتاريخ للفسوي (٢ / ٨٢٠) ، والمدخل إلى السنن للبيهقي (رقم ٥١٩).

(٣) (نقص) فعلٌ يكون لازما ومتعديا ، وهو هنا لازمٌ (لا يتعدى إلا بحرف الجر) . ويمكن أن تُقرأَ العبارةُ هكذا : « نُقِصَ الناسُ في حفظهم ، كما نُقِصوا في نياتهم » .

(٤) المجالسة للدينوري (رقم٣٦٦) .

(٥) أخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن (رقم ٤٨٧) ، وابن عبد البر في جامع بيان

وقال رجل للإمام مالك: «يا أبا عبد الله ، هل يصلح لهذا الحفظ شيء ؟ قال: إن كان يصلح له شيء ، فترك المعاصي» [١].

وقيل لسفيان بن عيينة (ت١٩٨هـ) :«بم وجدت الحفظ؟ قال : بترك المعاصي »[٢] .

وقال علي بن خَشْرَمٍ المروزي (ت٢٥٧هـ) : «شكوت إلى وكيع قلة الحفظ ؟ فقال : استعن على الحفظ بقلة الذنوب »[٣] .

وفي الأبيات المشهورة :

شكوتُ إلى وكيعٍ سوءَ حفظي فأرشدني إلى تركِ
وقال اعلمْ بأن العلمَ نورٌ ونورُ الله لا يُؤتاهُ عاصي[٤]

العلم وفضله (رقم ١١٩٥) ، والخطيب في الجامع (رقم ١٨٥٠)، وانظر تخريجه في المصدرين الأولين.

(١) الجامع للخطيب (رقم ١٨٤٦).

(٢) شعب الإيمان للبيهقي(رقم ١٦٠٥) .

(٣) شعب الإيمان للبيهقي (رقم١٦٠٤)

(٤) نُسب البيتان إلى الإمام الشافعي ، كما عند القِفْطي في كتابه : المحمدون من الشعراء (١٣٨-١٣٩) ، وقد نُسب هذان البيتان إلى الإمام الشافعي ، وفي نسبتهما إليه شك؛ فانظر مصادر البيتين في ديوان الشافعي ، بجمع : د/ مجاهد مصطفى (رقم ٥١) ، ستجد

الثالث: العمل بالحديث الذي يرويه ويحفظه:

قال سفيان الثوري: «العلم يهتف بالعمل ، فإن أجابه وإلا ارتحل»[١].

وقال جماعةٌ من السلف ، منهم الشعبي ووكيع: « كنا نستعين على حفظ الحديث بالعمل به» [٢].

ويُروى عن بعض من مضى: «من عمل بعُشر ما يعلم ، علّمَه الله ما يجهل»[٣].

وقال وكيع :« إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به »[٤] .

والسبب الظاهر الذي من أجله كان العملُ بالحديث من أهمِّ ما يُثَبِّتُ حِفْظَه ، أن العمل بالحديث يجعل معانيه الذهنية واقعًا مُدرَكًا بالحسّ، والـمُحَسَّاتُ أثبتُ في الذهن من المعنويات . وأهم من ذلك أن

أن عامة المصادر لم تنسب البيتين للشافعي ولا لغيره .

(١) جامع بيان العلم لابن عبد البر (رقم ١٢٧٤).

(٢) انظر : تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم٥٨٠) ، وجامع بيان العلم لابن عبد البر (رقم ١٢٨٤ ، ١٢٨٦) ، والجامع للخطيب (رقم ١٨٥١ ، ١٨٥٢).

(٣) الجامع للخطيب (رقم٣٥) .

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح (٢٤٧) .

العمل بالعلم سببٌ لتوفيق الله تعالى إلى العلم والزيادة منه ، وإلى أن يُؤَيَّدَ من ربِّه بتمييز الحق من الباطل والصواب من الخطأ في العلم وفي عموم شأنه ، كما قال تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا ﴾ [الأنفال : ٢٩] [١]. وقال تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى وَءَاتَىٰهُمۡ تَقۡوَىٰهُمۡ ﴾ [محمد :١٧] .

الرابع: اختيار الأوقات المناسبة للحفظ في اليوم:

وهذا أمر يختلف فيه الأشخاص ، باختلاف أحوالهم وظروف طلبهم للمعاش وغير ذلك من أحوالهم . غير أن الذي يذكره أهل التجربة، هو أن أفضل الأوقات للحفظ : الليل عمومًا ، والفجر ، ويخصون من الليل آخره، وهو وقت السحر ، بشرط أن يكون طالبُ العلم قد نام من أول الليل ، وأخذ حاجته الكافية من النوم .

---

(١) وفي التفسير الإشاريّ الحسن : قولُ الإمام الزاهد سهل التُّستَري في تفسيره (٧١) : «أي نورا في الدين من الشُّبهة بين الحق والباطل» ، وقال القُشيري في تفسيره لطائف الإشارات (١ /٣٠٨) : «الفرقان : ما يُفرِّقُ به بين الحق والباطل من علمٍ وافر وإلهامٍ باهر » .

وقد قال الخطيبُ في كتابه (الفقيه والمتفقّه) : « اعلمْ أن للحفظ ساعاتٍ ينبغي لمن أراد التحفُّظَ أن يُراعيَها ، وللحفظ أماكنَ ينبغي للمُتحَفِّظ أن يلزمها . فأجودُ الأوقات : الأسحارُ ، ثم بعدها وقتُ انتصاف النهار ، وبعدها الغَدَوَاتُ دون العَشِيّات[1] . وحِفظُ الليل أصلح من حفظ النهار. قيل لبعضهم : بمَ أدركتَ العلم؟! قال: بالمصباح ، والجلوسِ إلى الصَّباح ... (إلى أن قال الخطيب): وقال أبو القاسم السعدي ابنُ عمٍّ أبي نصر ابن نُباتة:

أعاذلتي على إتعابِ نفسي ورَعْيِي في السُّرى رَوْضَ السُّهادِ
إذا شام[2] الفتى بَرْقَ المعالي فأهونُ فائتٍ طِيْبُ الرُّقَادِ»[3]

ومن جميل الوصايا في ذلك ، ما ذُكر من أن المنذر قال للنعمان ابنه «يا بُنيّ ، أُحِبُّ لك النظرَ في الأدب بالليل، فإن القلب بالنهار طائر، وبالليل ساكن، وكلما أَوْعَيْتَ فيه شيئًا علقه »[1].

---

(١) الغُدوة : مابين الفجر إلى طلوع الشمس ، والعشيُّ : آخر النهار .

(٢) شام البرقَ : نظر إلى البرق أين يقصد وأين يُمطر .

(٣) الفقيه والمتفقه للخطيب(٢ / ١٠٤-١٠٣) . والبيتان نُسبا (كعادة الكذابين) إلى علي ابن أبي طالب (رضي الله عنه) ، كما في أنوار العقول من أشعار وصي الرسول لقطب الدين البيهقي الشيعي (ت٥٧٦هـ) (رقم١٣٥) .

فتعقَّب الخطيب البغدادي هذه الوصية بقوله «إنما اختاروا المطالعة بالليل لخُلوِّ القلبِ ، فإن خُلُوَّهُ يُسَرِّعُ إليه الحفظَ ، ولهذا (لما) قيل لحماد بن زيد: ما أعون الأشياء على الحفظ ؟ قال : قلَّةُ الغَمِّ»[٢]. (قال

---

(١) الجامع للخطيب (رقم ١٨٧٢).

(٢) من اللطائف ما جاء في الطيوريات لابن الطيوري (رقم١١٥٢) ، من أن حماد بن زيد أجاب سائله عن أعون شيء على الحفظ ، بقوله :« قِلَّةُ الفهم » ، بالفاء ثم الهاء ثم الميم . ونبّه محققا الطيوريات إلى هذا الاختلاف بين ما جاء في(الجامع) للخطيب وما جاء في(الطيوريات) ، وذكرا أن ناسخ الطيوريات أكّد على صحة ما كتب ، وأنها «الفهم» ، بأن كتب فوقها (صح) ، علامةً على صحتها ، وأنها ليست تصحيفًا من نَسْخه ، ولا رأى الناسخُ في معناها ما يُشكِل ، وإلا لضبَّبَ عليها ، ولما صحَّحَ . فإما أن الخطيب تصحّف النقلُ عليه (منه أومن أحد شيوخه) ، أو أنه تصحّف على ابن الطيوري (كذلك) .

ولا شك أن قلة الفهم أعون على الحفظ ؛ ولذلك كان الطفلُ أحفظَ من الرجل ، لأن حفظ الصغير نقشٌ لصورة الكلمات في الذهن (كما سيأتي) ، وحفظُ الكبير يعتمد غالبا على نقش المعاني في الذهن ، فيتصوّر عند تحَفُّظِه أنه قد حفظ الألفاظ ، وهومعتمِدٌ في تثبيتها على الفهم ، ولذلك فإنه سُرْعَانَ ما تزول الألفاظ من ذهنه ، وتبقى المعاني فيه ثابتة . فإن أراد الكبيرُ حفظًا كحفظ الصغير ، فإنه يحتاج جُهدًا مُضاعفًا ، وأن يُلغي فَهمَه ، فإن لم يستطع إلغاء فهمِه (وهو المتوقَّع) فعليه أن يبالغَ في التكرار (كما يأتي) ، حتى يُقاربَ حفظَ الصغير .

وما أقلَّ ما أرى تصحيفًا مفيدًا كهذا التصحيف !! وما ألطف ما أفاده من معنى !!!

الخطيب) وليست تكون قلةُ الغم إلا مع خُلُوِّ السرِّ وفراغ القلب ، والليل أقرب الأوقات إلى ذلك»[١] .

وقال إسماعيل بن أبي أويس: «إذا هممت أن تحفظ شيئًا ، فنم ، ثم قم عند السحر ، فأسرج ، وانظر فيه ، فإنك لا تنساه ،[٢] بعد إن شاء الله»[٣] .

وقال الحافظ أبو مسعود أحمد بن الفرات (ت٢٥٨هـ) : «حِفْظُ الليل غالبٌ على حفظِ النهار »[٤] .

الخامس: اغتنام فترة الصِّبا والشباب :

واشتهرت كلمة الحسن البصري التي يقول فيها: «طلب الحديث في الصِّغَرِ كالنقش في الحجر»[٥] ، وزاد بعضُهم ما معناه : والعلم في الكِبَرِ كالنقش في النهر[٦].

---

(١) الجامع للخطيب (رقم ١٨٧٢).

(٢) يصحّ أن تكون الفاصلة قبل (بعد) ، ويصح أن تكون بعدها .

(٣) الجامع للخطيب (رقم ١٨٧٣).

(٤) الجامع للخطيب (رقم١٨٧٣) ، والطيوريات(رقم٥٥٦) .

(٥) جامع بيان العلم لابن عبد البر (رقم ٤٨٢) ، والمدخل إلى السنن للبيهقي (رقم ٦٤٠).

(٦) انظر: المدخل إلى السنن للبيهقي (رقم ٦٤١) ، وجامع بيان العلم لابن عبدالبر (رقم ٤٨١).

وفي المثل السائر : إنما تقبلُ الطينةُ الختمَ ما دامت رطبةً[١] .

ولذلك كان السلف يُبَـكِّرون بأولادهم إلى مجالس الحديث ، حتى قال عبد الله بن داود الخُـرَيْبِي (ت ٢١٣هـ) : « ينبغي للرجل أن يُكْرِهَ ولده[٢] على سماع الحديث»[٣].

وقال علقمة بن قيس النخعي (ت٦٢هـ) ، في بيان قوة حافظة الشاب ورسوخ حفظه: «ما حفظت وأنا شاب ، فكأني أنظر إليه في قرطاس أو ورقة»[٤].

السادس: اختيار الأماكن المناسبة للتحفظ:

---

(١) نصيحة أهل الحديث (رقم ٢) .

(٢) أي يحمله على سماعه ، بكل وسيلة نافعة . وليس المقصود إجباره بالعنف ؛ فإن هذا ما أقل ما يفيد !

(٣) شرف أصحاب الحديث للخطيب (رقم ١٣٧-١٣٩) ، وذم الكلام للهروي (رقم١٠٦٧) ، لكنه نسب الكلام إلى عبدالله الواسطي ، لا الخُريبي.

(٤) المعرفة والتاريخ للفسوي (٢ /٥٥٥-٥٥٤ ، ٦٣٤) وحلية الأولياء لأبي نُعيم (٢ /١٠٠-١٠١) ، وجامع بيان العلم لابن عبد البر (رقم ٤٨٣) ، والجامع للخطيب (رقم٦٨٣).

وصفة المكان المناسب: أن يكون مريحًا ، فلا يشق على النفس أن تمكُثَ فيه . وأن يكون هادئًا ، بعيدًا عن الأصوات المرتفعة والمزعجة . وأن يكون خاليًا من الملهيات وما يلفت الأنظار ؛ فلا يجلس في حديقة ، ولا في ممر الناس وأسواقهم . بل يختار مقصورة أو حجرة في منزله ، يتحفظ فيها(١).

وقد قال الخطيب : « وأجود أماكن الحفظ الغُرف دون السُّفْل(٢) ، وكل موضع بعيدٍ مما يُلهي ، وخلا القلبُ فيه مما يُفزعُه فيشغلَه ، أو يغلبُ عليه فيمنعَه . وليس بمحمود أن يتحفظ الرجل بحضرة النبات والخُضرة ، ولا على شُطوط الأنهار ، ولا على قوارع الطريق ، فليس يعدم في هذه المواضع غالبًا ما يمنع من خُلُوِّ القلب وصفاءِ السرِّ »(٣) .

---

(١) الحث على حفظ العلم لابن الجوزي (٥٠).

(٢) أي الغُرف التي في الأدوار العُلويّة خيرٌ من السفليّة ، لنقاء هوائها وبُعدها عن أصوات المارة في الطرقات . والغُرف في عُرفهم هي العُلِّيَّة خاصة ، وهي التي تكون فوق سطح المنزل ، وانظر لشرحها : البيان والتبيُّن للجاحظ (١ / ١٩) .
وقد صرَّح أيضًا بهذا الاختيار الجاحظُ ، فاختار لمن أراد الفهم أوالتحفُّظ الغُرف العُلويّة . فانظر : رسائل الجاحظ (٣ / ٣٠) .

(٣) الفقيه والمتفقه (٢ / ١٠٤) .

وقال ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) : « ولا ريب أن سَفَرَ البصرِ في الجهات والأقطار ، ومباشرته للمُبْصَرات على اختلافها ، يُوجِبُ تفرُّقَ القلبِ وتشتيتَه؛ ولهذا كان الليلُ أجمعَ للقلب ، والخلوةُ أعونَ على إصابة الفِكْرة »[1] .

السابع: الجهر بقراءة ما يراد حفظه :

ولذلك حكمة ، بيّنَها والد الزبير بن بكار القرشي (ت ٢٥٦هـ) عندما رأى ابنه يتحفظ سرًّا ، فقال له: « إنما لك من روايتك هذه (أي: تحفُّظك سرًّا) ما أدَّى بصرُك إلى قلبك. فإذا أردتَ الرواية (أي: الحفظ) ، فانظر إليها ، واجهر بها ؛ فإنه يكون لك ما أدَّى بصرُك إلى قلبك ، وما أدَّى سمعُك إلى قلبك»[2].

---

(١) بدائع الفوائد لابن القيم (١ / ١٢٥) .

(٢) الجامع للخطيب (رقم ١٨٧٤).

«وهذا تعبير رائع صحيح ، وهذا ما يقول فيه علماء التربية وعلم النفس: كلما كَثُرتِ الحواسُّ المشاركةُ في تلقّي موضوعٍ أو تعلُّمِه ، كان حفظُه أسرعَ وأيسرَ»[١].

الثامن : تقليلُ القَدْرِ المحفوظِ يوميًّا ، وعدم تكليف النفس بما تعجز عن إتقان حفظه ؛ فإن ما جاء جُملةً ذهب جُملةً !

وقد قال الله تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ﴾ [الفرقان :٣٢] .

قال أبو أحمد الكَرَجي القصاب (ت ٣٦٠هـ تقريبًا) في كتابه البديع (نُكَتُ القرآن) مُستنبِطًا من هذه الآية : «دليلٌ على مَن دَرْكُه[٢] حفْظُ شيءٍ حَفِظَهُ قليلًا ، أو شيئًا بعد شيءٍ ؛ ليرسخَ في قلبه ، ويأمنَ من النسيان»[٣] .

---

(١) تعليق للدكتور محمد عجاج الخطيب على المصدر السابق.

(٢) في المصدر (أدركه) ، وأحسب الصواب ما أثبتُّه ؛ لأن المعنى : من أراد أن يُدرك حِفْظَ شيءٍ ، فالدَّرْك اسمٌ من الإدراك .

(٣) نكت القرآن للقصاب (٣ / ٥٠٩) .

وقال الإمام عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ) في تفسيرها : «وجعل الله تعالى السببَ في نزوله متفرّقًا في الزمان : تثبيتَ فؤادِ محمد ﷺ ، وليحفظَه»[١].

ولذلك كان الزهري ومعمر يقولان : « من طلب العلم جُملةً ، فاته جُملةً ؛ وإنما يُدرك العلم حديثٌ وحديثان »[٢] .

وقال الزهري أيضًا : « إن هذا العلم إذا أخذتَه بالمكابرة له غَلَبَكَ ، ولكن خُذْهُ مع الأيام والليالي أخذًا رفيقًا .. تَظْفَرْ به »[٣] .

وقال عبدالله بن وهب المصري (ت١٩٧هـ) ، وهو أحد أجلّ الآخذين عن الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة : « سمعتُ من ثلاثمائة شيخ وسبعين شيخًا ، فما رأيتُ أحفظَ من عَمرو بن الحارث ؛ وذلك أنه كان قد جعل على نفسه أن يتحفَّظ كلَّ يومٍ ثلاثة أحاديث »[٤] .

---

(١) المُحَرَّر الوجيز (٦ / ٤٣٧) .

(٢) الجامع للخطيب (رقم ٤٥٢-٤٥٣) .

(٣) الجامع للخطيب (رقم ٤٥٤) .

(٤) الكامل لابن عدي (٤ / ٢٠٣) . حتى كان ابن وهب يقول : « لو بقي لنا عمرو بن الحارث ، ما احتجنا إلى مالك بن أنس » . شيوخ ابن وهب : لابن بَشْكُوَال (٢٠٥) .

ولذلك أخذ علماءُ السلفِ طلابَهم بالتزام هذا المنهج في الإقلال من الدرس اليومي ، حتى كان أحدُ علماءِ التابعين ، وهو أبو قِلابة عبدالله بن زيد الجرمي (ت ١٠٤هـ) ، إذا ما حدّثَ طلابَ العلم بثلاثة أحاديث ، توقّف عن التحديث ، ويقول : « قد أكثرت »[1] !!.

ويُخبِر معاذُ بن معاذ العنبري (ت١٩٦هـ) عن شيخه التابعي الجليل سليمان التيمي (ت١٤٣هـ) ، قائلا : « كان سليمان إذا أتيناه لا يزيد كلَّ واحدٍ منا على خمسة أحاديث »[2] .

وقال الثوري : « كنتُ آتي الأعمش ومنصورًا ، فأسمع أربعة أحاديث أو خمسة ، ثم أنصرف ؛ كراهيةَ أن تكثُرَ أو تَفَلّتَ »[3] .

هذا وهو حافظٌ مطبوع الحفظ ، بل هو مضرب المثل فيه ! .

ونحوه قول شُعبة بن الحجاج : « كنتُ آتي قتادة ، فأسأله عن حديثين، فيحدّثني ، ثم يقول : أزيدك ؟ فأقول: لا ، حتى أحفظهما وأتقنهما »[1] .

---

(١) الطبقات لابن سعد (٩ / ١٨٤) .

(٢) حلية الأولياء لأبي نعيم (٣ / ٣٣) .

(٣) الجامع للخطيب (رقم ٤٥٠) .

ويُخبرنا أيضًا الحافظُ صالح بن محمد (ت٢٩٣هـ) عن شيخه علي بن الجعد (ت٢٣٠هـ) ، قائلًا : « اختلفتُ إلى علي بن الجعد أربع سنين، وكان لا يقرأ إلا ثلاثةَ أحاديثَ كلَّ يوم »(٢) .

وقال الخطيب البغدادي : « اعلم أن القلب جارحة من الجوارح ، تحتمل أشياء ، وتعجز عن أشياء ، كالجسم الذي يحتمل بعضُ الناس أن يحمل مائتي رطل ، ومنه ما يعجز عن عشرين رطلًا ، وكذلك منهم من يمشي فراسخ في يوم لا يُعجزه ، ومنهم من يمشي بعضَ ميل فيضرّ ذلك به... فكذلك القلب : من الناس من يحفظ عشر ورقات في ساعة ، ومنهم من لا يحفظ نصف صفحة في أيام . فإذا ذهب الذي مقدارُ حفظه نصفُ صفحةٍ يرومُ أن يحفظ عشرَ ورقاتٍ (تَشَبُّهًا بغيره) لحِقَهُ المَلَلُ ، وأدركه الضجر ، ونسيَ ما حفظ ، ولم ينتفع بما سمع . فليقتصر كل امرِئٍ من نفسِه على مقدارٍ يبقَى فيه ما لا يستفرِغُ كلَّ نشاطِه ؛ فإن ذلك أعوَنُ له على التعليم

(١) الجامع للخطيب (رقم ٤٥١) .

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٣ / ٣٩٣) .

من الذهن الجيد والمعلِّم الحاذق ...» ، إلى آخر كلامه النافع في هذا الباب[١] .

التاسع: إحكام الحفظ بكثرة تكراره :

فقد قال القاضي عُبيدالله بن الحسن العنبري (ت١٦٨هـ) : « إن أردتَ أن تحفظَ الحديثَ فأكْثِرْ من لَوْكِ شِدْقَيْكَ[٢] به »[٣] .

وقال الفقيه العالم أبو الحسن علي بن زياد التونسي (ت١٩٣هـ) : «كان ربيعةُ يُلْقي علينا الأصلَ من الأصول ، فنحفظه ، ويبقى مالكٌ ، فلا يحفظُه إلا بعد جُهْدٍ . فما نلبثُ إلا يسيرًا ، حتى ننساهُ . فنرجع إلى مالك، فَنَسْتَثْبِتُهُ منه »[٤] .

---

(١) الفقيه والمتفقه للخطيب (٢ / ١٠٩-١٠٧) .

(٢) اللوك : المضغ الهين ، والشِّدْقان : جانبا الخدّ مما يلي الفم . والمعنى : أكثِرْ من تَحْرِيكِ فَمِكَ بتكرار الحديث ، حتى تكون عند من يراك كأنك تمضغُ لُبانًا .

(٣) أخبار القضاة لمحمد بن خلف الشهير بوكيع (٢ / ٩١) .

(٤) إكمال تهذيب الكمال : لـمُغُلْطاي (١١ / ٣٢) .

وقال أبو نُعَيم الفضل بن دُكين الكوفي (ت٢١٨هـ) : « لا ينبغي أن يؤخذ الحديثُ إلا عن[1] ثلاثة : حافظٍ له ، أمينٍ عليه ، عارفٍ بالرجال ، ثم يأخذُ نفسَه بدرْسِهِ وتكراره حتى يستقرَّ له حِفْظُهُ »[2] .

يقول ابن الجوزي في كتابه (الحثُّ على حِفْظِ العلم) : « الطريق إلى إحكامه كثرةُ الإعادة . والناس يتفاوتون في ذلك ، فمنهم من يثبت معه المحفوظ مع قلة التكرار ، ومنهم من لا يحفظ إلا بعد التكرار الكثير. وكان أبو إسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ) يعيد الدرس مائة مرة ، وكان إلْكِيَا الـهَرَّاسي (٥٠٤هـ) يعيد سبعين مرة . وقال لنا الحسن بن أبي بكر النيسابوري الفقيه : لا يحصل الحفظ إلي حتى يُعاد خمسين مرة. وحَكَى لنا الحسنُ أن فقيهًا أعاد الدرس في بيته مرارًا كثيرة ، فقالت له عجوز في بيته : قد (والله) حفظتُه أنا !! فقال : أعيديه ، فأعادته ؛ فلما كان بعد أيام ،

---

(١) أي : بعد ثلاثة شروط ، فـ(عن) تأتي بمعنى (بعد) ، كما في قوله تعالى ﴿ ۋ ۋ ۋ ﴾ [الانشقاق : ١٩] .

(٢) مستخرج أبي نُعيم الأصبهاني على صحيح مسلم (رقم٤٣) ، والكفاية للخطيب – تحقيق إبراهيم الدمياطي –(١ / ٤٨٥ رقم٤٩٦) .

قال: يا عجوز ، أعيدي ذلك الدرس ، فقالت : ما أحفظه ، قال : إني أكرر عند الحفظ لئلا يصيبني ما أصابك»[١].

العاشر: تَعَهُّدُ المحفوظِ ، بإعادة النظر فيه وتكراره ، في أوقات مختلفة :

إذِ الحافظةُ مهما كانت ضابطةً لابد أن يتفلّت عليها بعضُ محفوظها، فالنسيان جِبِلَّـةُ الإنسان ، وأول ناسي أولُ الناسِ . فلا يحافظ على ما في الصدر من العلم ، إلا مراجعته من حين لآخر ، وعدم الاتّكال على الحفظ الأول .

قيل للأصمعـي : « كيف حفظتَ ونسي أصحابـك ؟! قال : درسـتُ وتركوا »[٢].

وقال علقمة النخعي: « أطيلوا كَرَّ الحديثِ ، لا يَدْرُسْ[٣]»[٤] .

---

(١) الحث على حفظ العلم لابن الجوزي (٤٩-٤٨).

(٢) الجامع للخطيب (رقم ١٨٧٩) ، وجامع بيان العلم لابن عبد البر (رقم ٦٤١).

(٣) أي: لكي لا يَبْلَى ويُنْسَى.

(٤) أخرجه مسدَّد بن مسرهد – كما في المطالب العالية – (رقم ٣٠٧٨) ، وأحمد في

وقال عبدالرزاق الصنعاني (ت٢١١هـ) : « كان الثوري جعل على نفسه لكل ليلة جزءًا من القرآن ، وجزءًا من الحديث . فيقرأ جزأه من القرآن ، ثم يجلس على فراشه ، فيقرأ جزأه من الحديث ، ثم ينام »[1] .

وعلى طالب العلم أن يجعل له جدولًا مُحَدّدًا لمراجعة محفوظة ؛ فمثلًا : يجعل في نهاية كل أسبوع يومًا لمراجعة ما حفظة في ذلك الأسبوع ، وفي نهاية كل شهر يومًا أو يومين لمراجعة محفوظه خلال الشهر كله ، وفي نهاية السنة أسبوعًا أو أسبوعين لمراجعة محفوظه خلال السنة جميعها ... وهكذا.

الحادي عشر : المذاكرة مع الأقران :

والمذاكرةُ اصطلاحٌ يستخدمه المحدثون ، يعنون بها : مطارحاتٍ علميةً ومساجلاتٍ حديثيةً ، يَعْرِضُ فيها الجلساءُ من حفّاظِ الحديثِ وطلبته لِذِكْرِ فوائدِ الأحاديث من غرائب طُرُقِ الحديث وعوالي الأسانيد

العلـل - رواية عبدالله-(رقم١٩٥١) ، والخطيب في الجامع (رقم١٨٧٥). وقد جاء في (المطالب) بلفظ: « أطيلوا ذِكْر...» ، وهو تصحيف بلا شك ، إذ كيف يطيل المرءُ ذِكْرَ الحديث لكي لا يدرس ؟!!

(١) تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١١٦) .

وخفيّ التعليلات ، يسأل بعضُهم بعضًا عن ذلك ؛ فَيُفيد الواحدُ منهم الآخَرَ ما غاب عنه أو يُذكِّرُهُ به.

وقد كانت هذه المذاكرةُ من أبرز سِمَاتِ المحدثين في عصوره الأولى (كما كانت الرحلةُ في طلب الحديث من أبرز تلك السِّمات) ، ولها آدابُها وشروطُها المنصوصُ عليها ، ولها فوائدُها ، وفيها أخبارٌ تروي فوائدَ تلك المجالس ، وعنها أقاصيصُ تحكي لطائفَها في التجادُل والتنافُس[1].

وللمذاكرة مع الأقران وغيرهم – على المعنى السابق – فائدةٌ عظيمة في تثبيت الحفظ ، من جهة أنها تَعَهُّدٌ للمحفوظ بتكراره ومراجعته خلال تلك المجالس ، فيحصل التذكيرُ بالمنسيِّ ، دون إملالٍ أو إضجار ، بل في جوٍّ من النشاط والتنافس العلمي البنّاء.

كما قال التابعي الكبير الجليل مُطَرِّفُ بن عبدالله بن الشِّخِّير (ت٩٥هـ) : «التنازُعُ في العلم مُذاكرةٌ جميلةٌ»[2] . فمع أنه تنازُعٌ ، والأصل

---

(١) انظر : المحدث الفاصل للرامهرمزي (٥٤٨–٥٤٥) ، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (١٤٦–١٤٠) ، والجامع للخطيب (٢ / ٤٢١–٤٠٤).

(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (رقم١٤٦٠) .

في التنازع أنه شرٌّ وسُوء ، لكنه في العلم خيرٌ وصلاحٌ ، إذا التزمَ المتنازعون بالأدب العلمي للتنازُعِ ، أي : بأدب الجدال وبحُسن أخلاق الحوار العلمي المنصف . فللفائدة الكبيرة لهذا التنازع ، التي يجدها العلماء فيه ، أصبحت له لذّةٌ ومُتعةٌ لا تساويها لذةٌ أخرى ولا جميعُ مُتع الدنيا سواه ، ويرونَ فيه جمالًا ويُبصرون فيه حُسْنًا لا يرونه في غيره من وسائل التعلُّم ، ولذلك كان عندهم تنازُعًا جميلًا !!

ولأهمية هذه المذاكرة ولعظيم فائدتها أوصى أميرُ المؤمنين عليُّ بنُ أبي طالب رضي الله عنه التابعيَّ الثقةَ عبدَ الله بن بُريدة بقوله : «تزاوروا ، وتذاكروا هذا الحديثَ ، فإنكم أن لم تفعلوا يَدْرُسْ علمُكم »[١] ، أي: يبلى ويَخْلَق.

وقال أبو سعيد الخدري (رضي الله عنه) : « تحدثوا ، فإن الحديث يهيج الحديث»[٢].

---

(١) مسند الدارمي (رقم٦٥٠) ، وجامع بيان العلم لابن عبدالبر (رقم ٦٢٣ ، ٦٨٧) ، وشرف أصحاب الحديث للخطيب (رقم ٢٠٢-٢٠٣).

(٢) مسند الدارمي (رقم٦١٧-٦٢٢) ، وجامع بيان العلم لابن عبد البر (رقم ٦٢٦)، وشرف أصحاب الحديث للخطيب (رقم ٢٠٧-٢٠٨) ، والجامع للخطيب (رقم

وقال جماعة من السلف عبارة أصبحت شعارًا للمذاكرة ، وهي قولهم: «إحياءُ الحديثِ : مذاكرتُه»[١].

ومن فوائد المذاكرة أيضًا : أنها سببٌ كبيرٌ وداعٍ عظيمٌ للتنافس المحمود بين طلبة العلم. والتنافس في الخير هو الأملُ الجاهدُ لبلوغ الغايات العظام، ولولاه لما سعى للعلياء ماجدٌ ، ولما سما للرفعة طامحٌ.

ولشدة التنافس أثناء المذاكرة بين المحدثين كانت من لذائذ علم الحديث ومن مُتعهِ الجليلة ؛ حتى قال الوزير ابن العميد (ت٣٦٠هـ) : «ما كنتُ أظن أن في الدنيا حلاوة ألذّ من الرئاسة والوزارة التي أنا فيها ، حتى شاهدتُ مُذاكرةَ سليمان بن أحمد الطبراني وأبي بكر الجعابي بحضرتي ، (ثم ذكر تلك المذاكرة ، التي ظهر فيها الطبرانيُّ على أبي بكر الجعابي ، ثم قال :) فوددتُ في مكاني أن الوزارةَ والرئاسةَ ليتها لم تكن لي وكنتُ الطبرانيَّ ، وفرحتُ مثلَ الفرح الذي فرح به الطبراني »[٢].

١٨٨٢-١٨٨٣).

(١) انظر: مسند الدارمي(رقم ٦٢٦-٦٢٧) ، وجامع بيان العلم لابن عبدالبر (رقم ٦٢٧، ٦٣١ ، ٦٣٩) ، وشرف أصحاب الحديث للخطيب (رقم ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥) ، والجامع للخطيب (رقم ١٨٨٤-١٨٨٥).

(٢) الجامع للخطيب (رقم ١٩٠٠).

وقال علي بن المديني: « ستة كادت تذهب عقولهم عند المذاكرة : يحيى القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ووكيع ، وابن عيينة ، وأبو داود الطيالسي ، وعبد الرزاق ؛ من شدة شهوتهم له. وتذاكر وكيعٌ وعبد الرحمن ليلةً في المسجد الحرام ، فلم يزالا حتى أذّن المؤذنُ أذان الصبح »[1].

وقال علي بن الحسن بن شقيق (ت٢١٥هـ) : « كنتُ مع عبدالله بن المبارك في المسجد في ليلة شتويّة باردة ، فقمنا لنخرج ، فلما كان عند باب المسجد ، ذاكرني بحديثٍ وذاكرتُه بحديث ، فما زال يذاكرني وأذاكره حتى جاء المؤذّن ، فأذّنَ لصلاة الصبح »[2] .

وقد قال عبد الله بن المبارك:

مـا لذّتـي إلا روايـةُ مُسْنِـدٍ	قـد قُـيِّدتْ بفصـاحة الألفـاظِ
ومـجالسٌ فيهـا عـليّ سـكينةٌ	ومُـذاكراتُ معـا شرِ الحُـفّاظِ
نـالوا الفضـيلةَ والكرامةَ والنُّهَى	مـن ربّـهم برعايـةٍ وحِفَـاظِ
لاظُوا بـربِّ العـرش لـمّـا أيقنـوا	أن الجـنانَ لـعُصبةٍ لُـوَّاظِ

---

(١) الجامع للخطيب (رقم ١٨٩٩) ، بتصرف يسير.

(٢) الجامع للخطيب (رقم ١٩٠٤) .

ومما يدلُّ على أهمية المذاكرة عند أئمة الحديث : أن الأئمة الذين عُرفوا بعظيم تعبُّدهم وإكثارهم من النوافل كانوا يُقدّمون المذاكرةَ على تلك النوافل ! فهذا عبد الله ابن الإمام أحمد يقول : « لـمَّا قدم أبو زرعة ، نزل عند أبي ، فكان كثيرَ المذاكرة له . فسمعتُ أبي يومًا يقول : ما صلّيتُ غيرَ الفرضِ ، استأثرتُ بمذاكرة أبي زرعة على نوافلي »[1] .

ومن فوائد المذاكرة أيضًا ومن آدابها: إفادةُ طلبةِ العلم بعضَهم بعضًا، وفي ذلك استعجالٌ لأجر وثواب التعليم ، قبل بلوغ الدرجة التي يحق فيها لطالب العلم أن يتصدّرَ للتعليم . وما أدرَى طالب العلم ؟ لعله يموت قبل أن يصل إلى أن تتحلّقَ حوله الطلبة !!

يقول عبدالله بن المبارك: «إن أول منفعة الحديث: أن يفيد بعضكم بعضًا»[2].

ويقول الإمام مالك: «بركة الحديث: إفادة بعضهم بعضًا »[3].

---

(١) تاريخ بغداد للخطيب (١٠ / ٣٢٧) .

(٢) الجامع للخطيب (رقم ٨٨٥).

(٣) المدخل إلى السنن للبيهقي (رقم ١٤٩٣) ، ولابن معين عبارة نحوها في الجامع للخطيب (رقم ١٤٩٤).

ويقول سفيان الثوري: «يا معشر الشباب ، تعجّلوا بركةَ هذا العلم ، فإنكم لا تدرون ، لعلكم لا تبلغون ما تؤملون منه ، ليفد بعضكم بعضًا »[1].

ومن بركة الإفادة أنها من أعون الأشياء على الحفظ !!

فهذا أحد التابعين وهو إسماعيل بن رجاء : « كان يجمع صِبيان الكُتّاب ، يحدثهم ، يتحفَّظُ بذلك »[2] .

ويقول إبراهيم النخعي (ت٩٦هـ) : « حدِّثْ حديثَك من يشتهيه ومن لا يشتهيه ، فإنه يصير عندك كأنه إمامٌ تقرؤه »[3] .

وقال يعقوب بن عبدالرحمن الزهري (ت١٨١هـ) : « بلغني عن ابن شهاب أنه كان يبتغي العلمَ عند عروة بن الزبير ، ومن غيره ، فيأتي الجارية له وهي نائمة ، فيوقظها ، فيقول لها : اسمعي : حدثني فلان بكذا،

(١) الجامع للخطيب (رقم ١٤٩٢).
(٢) مسند الدارمي (رقم٦٢٩) ، والمدخل للبيهقي (رقم٤٣١) .
(٣) مسند الدارمي(رقم٦٣٠) .

فتقول ما لي وما لهذا الحديث ؟! فيقول : قد علمتُ أنك لا تنتفعين به ، ولكني سمعته الآن ، فأردت أن أستذكره »[١] .

هذه هي أهم وسائل حفظ العلم ، وأظهر أسباب تثبيته وعدم نسيانه.

ولكن مما ينبغي التنبيه عليه هنا ، هو أن للحفظ طريقتين ، لا يعجز عن واحدة منهما أحدٌ ، فمن أعجزته طريقةٌ منهما قَدِرَ على الأخرى . ولكن لكل طريقة منهما مميزاتها ، كما أن لها عيوبها .

فيحسن أن نذكر طريقتي الحفظ ، بما لهما من محاسن وعيوب :

* الطريقة الأولى للحفظ (وهي أشهر الطريقتين) :

وهي أنفع للصغار والشباب ومن أوتي موهبة الحفظ : وهي بأن يُقَرِّرَ الطالبُ على نفسه لكل يوم جزءًا يسيرًا من العلم ، كأن يكون حديثًا أو حديثين أو أكثر ، ويُستحسن أن يكون قدرًا يسيرًا ، فإن القليل يثبت والكثير لا يحصل[٢] ؛ فيتحفّظُ هذا المقرَّرَ يوميًّا ، حتى يُغَيِّبَهُ في صدره ؛ ويستمر

(١) المدخل للبيهقي (رقم٤٣٠) .

(٢) انظر: الحث على حفظ العلم لابن الجوزي (٥٠).

على ذلك فترةً طويلة ، هي سنواتُ طلبِهِ للعلم ؛ مع تعهُّدِ المحفوظ دائمًا، على المنهج الذي ذكرناه سابقًا في التعهُّدِ .

ولهذه الطريقة مميزات وعيوب:

فمن مميزاتها: أنها طريقةٌ منهجية منضبطة ، يمكن للطالب مع التزامها والمداومة عليها حفظُ كتبٍ بِرُمّتها ، وتَغْيِيْبُ مصنفاتٍ كاملة.

ومن مميزاتها أيضًا : أنها أسرعُ حفظًا من الطريقة التالية ، إذ قد لا يجلس الطالب للتحفظ إلا ربع ساعة أو نصفها .

ومن عيوبها: أنها أسرع في التفلّت من الطريقة التالية ، وأنها أحوج ما تكون للتعهد للمحفوظ والمراجعة له دائمًا ، وعدم الانقطاع عنه من فترة لأخرى.

ومن عيوبها: أن الذي يلتزم بها (في الغالب) أضيقُ في الاطلاع من صاحب الطريقة التالية ، لأن الطالب معها مقيَّدٌ بمقرَّرٍ معيَّن.

ومن عيوبها : أن الغلوّ فيها ، والاقتصار عليها ، أو تغليبها على التأمُّل والتفقُّه[1] = يُؤدِّي (مع طول الوقت) إلى ضمورٍ في الفهم ، وضعفٍ في القُدرة على التحليل والمناقشة والنظر المستقلّ في الأدلة . وهذا يعني أن

(١) ليس معنى التفقُّهِ في هذا السياق : استنباطَ الأحكام الفرعية من أدلتها التفصيلية ، الذي هو المشتهر من معنى الفقه في عُرْفِ الشَّرْعِيِّين . ولكني أعني به الفهمَ في العلوم والعُمقَ في إدراك حقائقها ، الذي يُمَكِّنُ صاحبَه من الاجتهادِ الصائبِ فيه . فابن معين فقيهُ علمِ الجرح والتعديل ، وعلي بن المديني فقيهُ علمِ العلل ، وسيبويه فقيه النحو ، وعبدالقاهر الجرجاني فقيهٌ في البلاغة ، كما أن الشافعي فقيهُ الفقه !
فإن قيل : هذا يُعارضُ ما ذكرتَه (سابقًا) من مدح ناقلِ السنة دون فقهٍ ؟ فأقول : ما زلتُ لا أعيبُ ذلك ، بل هو ممدوحٌ كما قرّرتُه . لكن ناقل السنة دون فقه فيها (كفقه الفقهاء في معانيها) قد يكون فقيهًا في علوم السنة ، كالفقه في تمييز صحيحها من ضعيفها ، وفي جرح رواتها وتعديلهم ، ولا شكَّ أن هؤلاء جميعًا أشرف بمراحل من مجرَّد الناقل . فالخلل يأتي من جهة الإعجاب بالحفظ ، إلى درجة تقديم الحافظ مطلقًا على هو من دونه في الحفظ ، حتى ولو كان هذا الذي هو أدنى حفظًا من فقهاء ذلك العلم !
ومع أني لا أَذُمُّ ذلك الناقلَ للسنة بغير فقه ، وأنى لي أن أذمَّه ؟! فلو لم يكن إلا أنه زيادةُ نسخةٍ في البلد لما استحقَّ الذمّ !!! إلا أن مكانته وأثره يومَ كانت السنةُ في زمن الجمع والتدوين خشيةَ الضياع ، ليست هي مكانته بعد جمع السنة في المدوَّنات ، فأصبح الحفاظُ عليها لا يتمُّ إلا بضبط مدوَّناتها ونشرها والتفقُّه في علومها !!

هذا الحافظَ يكاد يكون مجرّدَ كتابٍ متنقِّلٍ[١] ، وهذا وإن كان ليس ذمًّا مطلقًا ، لكنه أيضًا ليس مدحًا مطلقًا ، بل الهِمَمُ ترغبُ فيما هو أعلى من ذلك ، لكنْ كلٌّ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ له !

كما أن على طالب العلم (أو على مُوَجِّهِهِ) إذا ما أحب أن يبلغَ درجةَ الفقهاء في العلوم ، و أن لا يقتصرَ على درجة الناقل : أن لا يجعل غالبَ وقته وعامّةَ جهده مقصورًا على الحفظ ، حتى في زمن الطفولة ، لأن تكوُّنَ الـمَلَكَات يبدأ من الصِّغر ، وكما قيل : من شبَّ على شيءٍ شابَ عليه . وتعوُّدُ القلب على الحفظ دون الفهم والتأمُّلِ والتحليلِ يُضعف هذه الملكات ، حتى تَـضْمُر ، فلا يمكن بعد ذلك (غالبًا) أن تعود إلى نشاطها الفطري ، فضلًا عن أن تبلغ نشاطَها المكتسَبَ الذي كان يمكن أن تصل إليه بالتمرين .

(١) وهذا هو المعنى الصحيح لقول من قال عمن حَفِظَ دون حُسنِ فهمٍ وعُمقِ إدراكٍ : «زادت نُسخةٌ في البلد» ! وإلا فما الفرق بين (زوامل للأسفار لا علم عندها) وهو من حمل الكتب ولا يعرف ما فيها ، ومن يُكرِّر ما فيها بغير فهمٍ صحيح ؟
نعم هناك فرقٌ كبيرٌ بين : من لا يعرف شيئًا بتاتًا (وهي الزوامل) ومن يعرف شيئًا لكن يشوبُ معرفتَه نقصٌ كبيرٌ في الفهم ، غير أن هذا الفرق ليس هو الفرقَ الكبيرَ أيضًا الذي بين هذين كليهما وسُمُوِّ منزلةِ مَنْ أُوتيَ الفهمَ والفقه !!

وممَّا يُضاف إلى ذلك ، ممّا يُوجِبُ تقديمَ الفهم على الحفظ فيما يُبْذَلُ له من الوقت والجهد : أن الحفظ أسهلُ من الفهم على الصغير (وهو أسهل أيضًا على الكبير من عُمق الفهم) ، لذلك فصَرْفُ المتعلِّم لوقته من أجل التدرُّبِ على الفهم يجب أن يكون أكبر ، وبَذْلُه للجُهد من أجل تحصيل ملكة التدبُّرِ ينبغي أن يكون أعظم ؛ فضلًا عن شرف الفهم على الحفظ الذي يستحقّ معه مطلقَ التقديم عليه !!

وقد قال الجاحظ في رسالة المعلمين له : « وكرهت الحكماءُ والرؤساءُ ، أصحابُ الاستنباطِ والتفكير : جودةَ الحفظ ، لمكان الاتِّكال عليه ، وإغفال العقل من التمييز، حتى قالوا : الحفظُ عِذْقُ الذِّهن . ولأن مستَعمِلَ الحفظ لا يكون إلا مقلِّدًا ، والاستنباطُ هو الذي يُفضي بصاحبه إلى بَرْد اليقين وعِزِّ الثقة .

والقضيةُ الصحيحةُ والحُكمُ المحمود : أنه متى أدام الحفظ أضرَّ ذلك بالاستنباط ، ومتى أدام الاستنباط أضرَّ ذلك بالحفظ ، وإن كان

الحفظ أشرفَ منزلة منه [١] . ومتى أهمل النظر لم تُسرع إليه المعاني ، ومتى أهمل الحفظ لم تَعْلَقَ بقلبه ، وقلَّ مُكْثُها في صدره .

وطبيعةُ الحفظ غير طبيعة الاستنباط » [٢] .

بل هذا الإمام الشافعي (رحمه الله) يمنع الحافظَ للكتاب والسنن وأقاويل السلف بغير إدراك لحقيقة معانيها من أن يجتهد ، فقال (رحمه الله) : « ومن كان عالماً بما وصفنا بالحفظ [٣] ، لا بحقيقة المعرفة ، فليس له أن يقول أيضًا بقياس ؛ لأنه قد يذهب عليه عَقْلُ المعاني . وكذلك لو كان حافظًا مُقَصِّرَ العقل ، أو مُقَصِّرًا عن علم لسان العرب ، لم يكن له أن

(١) إن قصد أن الحفظ أشرف مطلقًا ، فهو مخطئٌ ، ويعارضه ما نقله عن الحكماء والرؤساء قبله . وإن قَصَدَ أنه أشرف عند عامة الناس ، بمعنى أنه يرفع أصحابه عند العوام فوق منزلة أهل الفهم ، فهو صواب موافقٌ للواقع .
ولعله يقصد بالحفظ ثبوت المعاني في الفؤاد واستقرارُ الفقه في القلب ، كما يظهر من بقية كلامه . وهذا غير الحفظ الذي نقصده ، والذي هو حفظ الكلمات ونقش الألفاظ في الذهن . فالحفظ بالمعنى الذي ذكره الجاحظ ، هو في الحقيقة العقلُ والإدراك !

(٢) رسائل الجاحظ (٣/ ٣٠-٢٩) .

(٣) من الإنصاف وصف الحافظ بالعالم ؛ لأنه حمل العلم .

يقيس ، من قِبَلِ نقص عقله عن الآلة التي يجوز بها القياس . ولا نقول يسعُ هذا (والله أعلم) أن يقول أبدًا إلا اتّباعًا ، لا قياسًا »[1] .

وفي تقديم الفهم والفقه على الحفظ عبارات كثيرة لأهل العلم[2] ، بل الأمر لا يحتاج للاستدلال له بالأقاويل ، لأنه معقول المعنى ، لا تختلف

(١) الرسالة للشافعي (رقم ١٤٧٧-١٤٧٩).

(٢) وقد قال الحافظُ حمزة السهمي : « سألتُ ابن عبدان عن ابن صاعد : أهو أكثر حديثًا أو الباغَنْدي ؟ فقال : ابنُ صاعد أكثر حديثًا ، ولا يتقدّمه أحدٌ في الدراية ، والباغندي أعلا إسنادًا منه . (وقال حمزة :) سمعتُ أبا بكر ابن عبدان يقول : يحيى بن صاعد يدري ، ثم قال : وسُئل ابن الجَعَابي : أكان ابن صاعدٍ يحفظ ؟ فتبسّمَ وقال : لا يُقال لأبي محمد يحفظ ، كان يدري . (قال حمزة :) قلتُ لأبي بكر ابن عبدان : أيشٍ الفرقُ بين الدراية والحفظ ؟ فقال الدراية فوق الحفظ » ، سؤالات السهمي (رقم٣٧٩).

وفال الإمام أبو زيد الدَّبُوسي (ت٤٣٠هـ) : «ثم الدليل قد يُفْهَمُ وقد يحُفظ ، والحفظ مما تُشارِكُ البهيمةُ الآدميَّ فيه ، فإنها حفظت الأدلةَ الحسيّة من ضروب الأشباه والأعلام ، وهو [أي : حفظ البهيمة] كالصبيِّ الصغيرِ : يحفظ القرآن ولا يفهمه ، والعجميِّ : يحفظ القرآن ولا يفهمه . والحفظ طبيعي للقلب ، والفهم عقليٌّ . وضدُّ الحفظ : النسيان ، وما هو بضدٍّ للفهم . يُقال : فَهِمَ وعَقَلَ : بمعنًى واحد ؛ لأن الفهم لا يكون إلا بدلالة العقل ، فاسْتُعِيرَ لفظُ (العقل) للفظة (الفهم) . وقد يكون العلم بحفظ الأدلة التي هي بصورها حُجّة ، كالنصوص عن صاحب الشرع ، ولا يكون

فيه الأفهام . ومن يستطيع أن يُقدِّمَ الحفظَ الذي يشترك فيه مع الإنسان :

الفقه إلا بالفهم . ولهذا لا يلتذُّ الإنسانُ بعلمه حتى يَفْقَهَ ؛ لأن العلم يقع بسماع النصوص الـمُوجبة للعلم انقيادًا للشرع ، واستسلامًا ؛ لما عُرفَ من عصمة الرسول ﷺ عن الكذب ، فكان انقيادًا بخلاف طبعه ، كَرْهًا ، إسلامًا لأمر الله تعالى . فإذا فَهِمَ المعنى ، وصار العلمُ فِقْهًا ، كان عِلمًا على موافقة طبيعة القلب للعاقل ؛ فإن المعقول للعقلاء طبيعيٌّ عقولِهم ، كالمحسوس للبهائم ، فيصير لذيذًا ، لا يُصبَرُ عنه ساعة ، ولا تُقابلُه لذّةٌ يُشارُ إليها من نوع اللذّات ؛ إلا لذّة العمل بالعلم من أنواع العبادات..» : تقويم أصول الفقه وتحديد أدلة الشرع للدبوسي (٣ / ٥٨٩-٥٨٨) .

وقال حاجِّي خليفة (مصطفى بن عبد الله أفندي الـچلبي التركي ت١٠٦٧هـ) : «الحفظ غيرُ الملكة العِلميّة ، ومن كانت عنايته بالحفظ أكثر من عنايته إلى تحصيل الملكة لا يحصل على طائل من ملكة التصرُّفِ في العلم . ولذلك ترى من حَصَّلَ الحفظَ لا يحُسن شيئا من الفن ، وتجد ملكته قاصرةً في علمه إن فاوَضَ أو ناظَرَ . ومن ظنَّ أنه المقصودُ من الملكة العِلمية فقد أخطأ ، وإنما المقصود هو ملكة الاستخراج والاستنباط وسرعة الانتقال من الدوالِّ إلى المدلولات ومن اللازم إلى الملزوم ، وبالعكس . فإن انضمَّ إليها ملكةُ الاستحضار .. فنِعْمَ المطلوب» . كشف الظنون لحاجي خليفة (١ / ٤٤) .

ونقل صِدِّيق حسن خان القِنَّوْجِي (ت١٣٠٧هـ) ما سبق عن حاجي خليفة ، ثم نقل عن الرازي أنه ذكر تقريرًا عن الحكماء : بـ«أن الحفظ والفهم لا يجتمعان على سبيل الكمال ، لأن الفهم يستدعي مزيد رطوبة في الدماغ ، والحفظ يستدعي مزيد يبوسة ، والجمع بينهما على سبيل التساوي ممتنعٌ في العادة » ، الحِطّة في ذكر الصحاح الستة للقِنَّوْجي (٤٧) .

الحيوانُ الذي يحفظ دروبه ومسار هجرته ، والآلةُ الصماءُ (كالحاسوب) التي تحفظ أكثر من حفظ الإنسان = على ما يتميّزُ وينفرد به الإنسان ، وهو الفهم والاستنباط !!!

ولذلك كان يُقال : « قليلٌ من الفهم خيرٌ من كثيرٍ من الحفظ »[١] ،

وقال الحافظُ الكبير أبوعلي النيسابوري (ت٣٤٩هـ) : « الفهمُ عندنا أجلُّ من الحفظ »[٢] .

ولقد قال ﷺ : «من يُرِدِ اللهُ به خيرًا يفقّهه في الدين»[٣] ، ولم يقل: يحفّظه الدين!! وقال ﷺ : «خياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا»[٤] ، ولم يقل : إذا حفظوا !!!

(١) هذه مقالةُ إمام الحنابلة في زمنه المحب أحمد بن نصر الله البغدادي نزيل مصر (ت٨٤٤هـ) . كما في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي – ترجمة محمد بن محمد بن عبد الرحمن البُلقيني – (٩ / ٩٨) .

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي – ترجمة يحيى بن محمد بن صاعد – (٧ / ٣٤٩) .

(٣) أخرجه البخاري ومسلم .

(٤) أخرجه البخاري ومسلم .

بل لقد أمر الله تعالى بتدبّر كتابه في آياتٍ كثيرات ، كقوله سبحانه ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [ص : ٢٩] ، ولم يأمر بحفظه ، ولا في آيةٍ من الآيات[١] ، مع أن كتابَ الله العزيزِ أجلُّ وأكرمُ وأَوْلىٰ ما حُفِظ !! ولا يُفهَمُ من عدم وُرُودِ الأمر بحفظ القرآن الكريم في القرآن الكريم أنّ حِفْظَ كتابِ الله غيرُ مرغوبٍ فيه ؛ فلا يدلُّ عدم الورود

(١) حتى قول الله تعالى ﴿ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [العنكبوت: ٤٩] ، الذي ذهب بعضُ أهل العلم إلى أنها وصفٌ لعلماء الأمة المحمّديّة ، وأنهم يحفظون كتاب الله تعالى : فأولا : هذا الفهم للآية هو خلاف ما رجّحه إمام المفسّرين ابن جرير الطبري (١٨ / ٤٢٧) ، حيث ذهب إلى أن الضمير (هو) في الآية يعود إلى النبي ﷺ وإلى أن صفته عند أهل الكتاب أنه نبي أُمّي لا يكتب ولا يقرأ ، وأن هذا هو الآيات البينات الدوالُّ على صدق نبوّته ﷺ كما يعلمه علماءُ أهل الكتاب وكما هو مستقِرٌّ من صفته ﷺ في صدورهم . ومع ذلك فإن ابن عطيّة عندما أورد الفهم الأول وغيره في تفسير الآية (المحرَّر الوجيز : ٦ / ٦٥٣) ، ختم ذلك بقوله :«يُرادُ به مع النظر والاعتبار» ، يعني إن القرآن لا يكون في الصدور آياتٍ بيّناتٍ ، ولا يستحقُّ صاحبُ القرآن وحافظُه الثناءَ عليه بذلك ؛ إلا بعد التفقُّهِ فيه وحُسن التدبّر له . وإلا فإن كون الآيات بيّناتٍ في نفسها ، لا يُوجبُ ذلك الثناءَ على من حفظها دون علمٍ بدلائلها البينات ؛ لأنها لم تكن في صدره آياتٍ بيّنات !

على ذلك .. ولا من وجه ، بل إن في الأمر بالتدبُّر حثًّا على الحفظ من جهة أن حفظ القرآن هو أحد وسائل تيسير تدبّره . ولكن جاء تخصيصُ التدبُّرِ بالذكر لأنه الغاية ، وتنبيهًا على أن الفهمَ العميقَ للمعاني هو المقصود الأكبر من إنزال الكتاب ، لكي لا نقعَ فيما وقع فيه أهلُ الكتاب من قبلنا ، الذين كانوا لا يعرفون من الكتاب إلا قراءته ، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨] .

وقد ذكر النبيُّ ﷺ فَضْلَ من جمع إلى الحفظ فقهًا في مَثَلٍ رائع ، وذلك في حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إن مَثَلَ ما بعثني الله به من الهُدى والعلم : كمثل غَيْثٍ أصاب أرضًا : فكانت منها طائفةٌ طيّبةٌ ، قبلتِ الماء ، فأنبتت الكلا والعُشب الكثير ، وكانت منها أجادب[1]، أمسكتِ الماء ، فنفع اللهُ بها الناسَ ، فشربوا منها وسَقَوْا ورَعَوْا. وأصاب طائفة منها أخرى ، إنما هي قيعان[2] : لا تُمسك ماءً، ولا تُنبتُ كلًا . فذلك مَثَلُ من فَقُهَ في دين الله ، ونفعه بما بعثني اللهُ به،

(١) الأجادب : الأرض التي لا تُنبتُ العشب .

(٢) القِيعان : الأرض الملساء المستوية التي لا تحفظ الماء ؛ لعدم انخفاضها ، ولا تُنبت الكلأ ؛ لصلابة أرضها وعدم صلاحيتها للإنبات .

فَعَلِمَ وعلَّمَ . ومَثَلُ من لم يرفعْ بذلك رأسًا ، ولم يَقْبَلْ هُدَى اللهِ الذي أُرسِلْتُ به»[١] .

ففي هذا الحديث جاء ضَرْبُ المثل للفقيه والحافظ بصنفين من الأرَاضي ، فالفقيه : ضَرَبَ له مثلا بالأرض الطيّبة ، التي شربت الماء ، فأنبتت الكلا والعُشب الكثير . وللحافظ ضَرَبَ مثلا بالأرض الأجادب ، التي حَفِظت الماء كما هو ، فلا شربته ، ولا تسرّب منها بغير فائدة ، فنفع اللهُ بالماء غيرَها من الناس ، فشربوا منها وسَقَوْا ورَعَوْا .

ومعنى هذا : أنَّ (الفقيه) مع كونه قد لا يبلغ في أداءِ المحفوظ أداءَ الحافظ له ؛ لأنه كالأرض التي لم تحفظ الماء ، بل شربته = إلا أن هذا الحديثَ النبويَّ الشريفَ قد قدّمَه على الحافظ تقديمًا بائنًا ، كما هو ظاهر من هذا المثل الرائع[٢]:

- حيث قدّمَ الفقيهَ على الحافظ في الذِّكر والسياق ، والتقديم في الذِّكْرِ في مثل هذا السياق يدلُّ على التقدُّمِ في شرف المنزلة .

---

(١) أخرجه البخاري رقم (٧٩) ، ومسلم رقم (٢٢٨٢) .

(٢) انظر ذكر ابن تيمية لهذا المعنى في مجموع الفتاوى (٤ / ٩٤-٩٣) .

- وَوَصَفَ الأرضَ المضروبةَ للفقيه مثلا بالأرض الطيّبة ، مع ما في هذا الوصف من الثناء الطيّب .

- وَوَصَفَ عَمَلَه وَصْفًا شريفًا يقتضي التقديمَ البالغ ، وهو أنه انتفع في نفسِه بالعلم أوّلا ، ثم نَفَعَ الناسَ به ثانيًا ، و بما يعجز عنه الناس ثالثًا: وهو استنباط الفوائد والحِكَم والأحكام .

وأما حال الحافظ (حسب هذا المثَل) فبخلاف الفقيه في ذلك كلّه من وجوه التقديم .

وهذا يدل على تقديم الفِقْهِ على الحفظ ، وأن الفقيه وإن كان لا يحفظ كالحافظ ، فهو خيرٌ منه وأفضل .

وكيف لا يُقَدَّم الفَهْمُ ، وهو سبيلُ العَمَلِ بالعلم ، وسببُ الاستفادة منه؟!

كما قد قال عبدالله بن مسعود رضي الله عنه : « كونوا للعلم وُعَاةً ؛ فإنه قد يَرْعَوِي ولا يروي ، وقد يروي ولا يرعوي »[1] . أي : قد يتّعظُ

---

(١) أخرجه أبونعيم في الحلية (٧ / ٢٦٢) بإسناد حسن . وصوِّبه من الجامع لابن عبدالبر (١ / ٦٩٨ رقم ١٢٣٨) .

ويَنْزَجرُ من لا يحفظ ، إذا ما وَعَىٰ العِلْمَ وفَقُهَ فيه . وأما مَن حَفِظَ وروى بغير فَهْمٍ ، فإنه لن يتّعظ ولن ينزجر !

وكيف لا يُقدَّم الفهمُ على الحفظ ، ومع كثرة من يحفظون قلَّ في الناس من يفهمون . والشيء يعلو بِقَدْرِ أهميّته والحاجة إليه ، فإذا كان مع ذلك نادرَ الوجود ، كان ذلك أسمى له في المنزلة . وكلا الأمرين (من الأهميّة والنُّدْرة) للفهم فيهما أوفر الحظ ، وللحفظ منهما أوكسُ نصيبٍ. وقد قال ابن الجوزي : «أقلُّ موجودٍ في الناس : الفهمُ والغوصُ على دقائق المعاني»[1] .

وما مثلُنا في هذا الزمان إلا كما قال العلّامةُ ابن شُهَيدٍ الأندلسي (ت٤٢٦هـ) واصفًا بوارَ الفهم والعلم والأدب في زمنه ، لصالح الحفظ ونحوه من آلةِ الوُعّاظ[2] : «لا كقومٍ عندنا ، حظُّهم من الفهم الحفظُ ، ومن

ويبدوا أن هذا الأثر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه هو الذي اقتبس منه الإمامُ الرامهرمزي عنوانَ كتابِه الجليل : (المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي) ، والذي هو أوّلُ كتابٍ جامعٍ مفردٍ يصل إلينا في علوم الحديث .

(١) صيد الخاطر لابن الجوزي (٤٠٣ الخاطرة التي برقم٣٦٤) .

(٢) أعود مؤكّدًا أن الواعظ الموفَّقَ من سادة الأمة ، ومن أطباء قلوبها .فهم من موقظي الفطرة ، وهم بوّابةُ المذنبين إلى التوبة ، ومن سُوّاقُ الناس إلى رحمة الله تعالى .

العِلْمِ الذِّكرُ[١] ، وهذا حظُّ القُصّاص ، وأعلى منازِلِ النُّوّاح . فترى المُمَخْرِقَ منهم إذا قُرئ عليه الشعرُ يزوي أَنْفَه ، ويكسرُ طَرْفَه . وإذا عُرِضت عليه الخُطبة يُميل شِدْقَه ... (إلى أن قال :) وأصلُ قِلّة هذا الشان، وعدمِ البيان : فسادُ الأزمنة ، ونُبُوُّ الأمكنة . وإنّ الفتنة نسخٌ للأشياء ، من العلوم والأهواء ، ترى الفهمَ فيها بائرَ السلعة ، خاسرَ الصفقة ، يُلمَحُ بأعينِ الشنآن ، ويُستثقَلُ بكل مكان ... »[٢] .

وقد وصف أبوالحسن الماوردي كبيرُ فقهاء الشافعية في زمنه (ت ٤٥٠هـ) هؤلاء الحفَّاظ مع ضعفهم في الفهم ، بقوله : « وربّما عُني المتعلِّمُ بالحفظ ، من غير تصوُّرٍ ولا فَهْمٍ ، حتى يصير حافظًا لألفاظِ المعاني ، قيِّمًا بتلاوتها ، وهو لا يتصوّرها ، ولا يفهم ما تضمّنها : يروي

لكنّ العلمَ والفقهَ فيه والتحريرَ لمسائله شيءٌ آخر ، ولن يكون الواعظُ موفَّقًا إلا أن يقتبس من أولئك العلماء الراسخين ، فالعلماء هم الأئمة .. والوُعّاظُ لهم كالمؤذنين ، والأمة لا غِنى لها عن هذين ، فليس كلُّ عالمٍ بقادرٍ على الوعظ ، ولا الواعظُ بقادرٍ على التحرير والفتوى بفقهٍ عميق .

(١) ليس المقصودُ ذمَّ الحفظ والذكر ، لكن المقصود ذمُّ مَن ظنَّ الحفظَ والذكرَ وحدهما هما الفقه والعلم .

(٢) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام (١ / ١٧٠) .

بغير رويَّة ، ويخُبِرُ عن غير خِبْرةٍ ، فهو كالكتاب : الذي لا يدفع شُبهةً ، ولا يؤيِّدُ حُجّةً[1]»[2] .

ولئن أخذوا على من لا يحفظ تَحَيُّرَه إذا ما أضاع كتبه ، فقالوا (كما سبق):

اسْتَوْدَعَ العلمَ قِرْطاسًا فَضَيَّعَهُ
فبئس مستودعُ العلمِ القراطيسُ

فماذا سيقولون إذا تحيّر من حَفِظَ بغير تمام فهم ، إذا احتاج للفهم فيما كان قد حَفِظَه ؟!

كما وقع مع الفقيه المالكي أبي الأصبغ عيسى بن سهل الأندلسي (ت٤٨٦هـ) ، حيث حكى ما وقع له من خَذْلِ الحفظِ القويِّ والكثير له ، عند احتياجه إلى العلم بما تضمّنه محفوظُه وعند لُجُوئه إلى الفهم الذي انشغل بالحفظ عنه ، حيث قال : « لولا حُضوري مجلس الشورى مع

(١) هذا عالم متقدِّم سبق القائلَ من المُحْدَثين عمَّن حفظ بلا فهم « زادت نسخةٌ في البلد» !

(٢) أدب الدنيا والدين للماوردي (٨٨) .

الحكام ، ما دَرَيتُ ما أقول في أول مجلس شاورني فيه الأمير سليمان بن أسود ، وأنا يومئذ أحفظ (المدونة) و(المستخرجة) الحفظَ المتقن»[١] .

فلا تَغْتَرَّ بحافظٍ ، وإن ظهر على الفقيه بمحفوظه ، واستطالَ عليه باستحضاره ؛ فإن مضايقَ المسائلِ تفضحُه ، وتحريرَ محاراتِ العقولِ تؤخّرُهُ، حتى لا يبقى له موضعٌ عند الفقيه !

ولهذا لما استطالَ أحدُ حفّاظ الحنابلة بحفظه على أحد فقهاء الحنفية ، فظهر الحافظُ على الفقيه وَفاقَهُ بالحفظ . حتى وصل الجدلُ إلى دقائق الفَهْم وأعماق التفكير ، فتوقَّف الحنبلي الحافظُ عن الكلام تمامًا ، فتنفّسَ الفقيه (وهو نظام الدين يحيى بن يوسف بن محمد الصِّيْرَامِي القاهري ت ٨٣٣هـ) وقال صائحًا في الملأ : «طاح الحفظُ يا شيخ ، هذا مقام التحقيق !» فسكت ولم يردّ عليه[٢].

وقد نبَّه الحافظُ ابن حجر إلى حصول الاغترار بالحفظ عند من لا خِبْرةَ له، في ترجمته لشيخه زين الدين العراقي ، فقال : « ومن أخصِّهم به: صِهْرُهُ شيخُنا نورالدين الهيثمي ، وهو الذي درَّبه وعلّمه كيفيةَ

---

(١) تبصرة الحكام لابن فرحون (١ / ٤) ، والمعيار المعرب للونشريسي (١٠ / ٧٩) .

(٢) الضوء اللامع ، للسخاوي (١٠ / ٢٦٧-٢٦٦) .

التخريج والتصنيف ، وهو الذي يعمل له خُطَبَ كتبه ويُسمّيها له . وصار الهيثميُّ لشدّة ممارسته أكثرَ استحضارًا للمتون من شيخه ، حتى يظن من لا خِبْرةَ له أنه أحفظ منه ، وليس كذلك ؛ لأن الحفظ المعرفة »[١] .

وعليك أن تُوازن بين إمامين : أحدهما كان صاحبَ تحريرٍ وعنايةٍ بضبط كتبه والاطلاع عليها ، والآخرُ حاضرَ الحفظ ، قويَّ الاستحضار؛ ألا وهما: الخطيبُ البغدادي (ت٤٦٣هـ) ، وابن ماكولا (ت٤٧٥هـ) . فقد قال أبو عبد الله الحُميدي : « كان الأمير ابن ماكولا إذا سألناه عن شيءٍ ، كأنه على طرف لسانه ، ولو عاش لجاء منه شيء . وما سألنا الخطيب عن شيءٍ قطّ فأجابنا من حفظه ، إنما يحُيلُ إلى كتبه »[٢] .

وقال هبةُ الله بن عبدالوارث الشيرازي ، وسُئل : « هل كان أبوبكر الخطيب كتصانيفه في الحفظ ؟ قال : لا ، كنا إذا سألناه عن شيءٍ أجابنا بعد أيام ، وإن ألحَحْنا عليه غضب ، وكانت له بادرةٌ وَحْشَةٌ . وأما تصانيفه: فمُهذَّبةٌ مصنوعة ، ولم يكن حفظُه على قدر تصانيفه »[٣] .

---

(١) إنباء الغمر بأبناء العمر ، لابن حجر (٥ / ١٧٢) .

(٢) ذيل تاريخ بغداد ، لابن النجار (٤ / ٢٦٨) .

(٣) منتخب المنثور من الحكايات والسؤالات ، لابن طاهر رقم (٥٣) .

وقال أبوالغنائم النَّرْسي عن الخطيب : « جبلٌ لا يُسأل عن مثله ، وما رأينا مثلَه ، وما سألتُه عن شيءٍ فأجاب في الحال ؛ إلا يرجعُ إلى كتابه »[١] .

فهذان العالمان (: الخطيبُ ، وابن ماكولا) : أيهما الذي صار المحدِّثون عيالًا على كُتُبه إلى يوم الناس هذا ؟!! وأيّهما الذي نفع الأُمَّة نفعًا أجلَّ وأعظم ؟!! وأيُّهما الأَوْلى بِوَصْفِ العالِم : آلحافظُ منهما ؟ أم الآخر : الذي كان لا يحفظ ، حتى لا يكادُ يُسأل ؛ إلا وأَنْظَرَ السائلَ حتى يُراجع كتبه ، لكنه كان يفهم ، ويُدقِّقُ في الفهم ؟!! فإن استحقَّا جميعًا وَصْفَ العالِم (وهما كذلك) ، فمن هو الأعلمُ منهما ؟!!

ولعله من هذا القبيل ما قاله صالح بن محمد ، وقد سُئل : « هل كان يحيى ابن معين يحفظ ؟ فقال : لا ، إنما كان عنده معرفة . قال السائل : فعليٌّ بن المديني ؟ قال : كان يحفظ ويعرف »[٢] .

* وأما الطريقة الثانية للحفظ:

---

(١) سير أعلام النبلاء ، للذهبي (١٨ / ٥٧٥) .

(٢) سير أعلام النبلاء (١١ / ٤٨) .

وهي أنفع لكبار السن ، ولمن لم يؤت موهبة الحفظ: وتتلخص في إدمان مجالسة كتب السنة ، وإدامة القراءة فيها ، والجلد في ذلك والصبر عليه ، مع الإكثار من النسخ والكتابة ، وتعويد اليد على ذلك .

وغالبًا ما تكون هذه الطريقة ناجعةً مع قُوّة الفهم ، فيثبُتُ المحفوظ في الذهن بفهمه ، لا بمجرد تكراره .

وقد ذكر هذا النوعَ من الحفظ والنوعَ السابقَ أيضًا الراغبُ الأصبهاني (ت٤٢٥هـ) ، فقال : « الحفظ يُقال : تارةً لهيئة النفس التي بها يَثبُتُ ما يُؤدِّي إليه الفهم ، وتارة لضبط الشيء في النفس ، ويُضادُّه النسيان»[1].

ولعلاقة هذه الطريقة في الحفظ بكثرة مطالعة الكُتب ، لما قيل للإمام البخاري: ما البَلاذُرُ ؟ وهو دواء كانوا يظنون قديمًا أنه يُقَوِّي الذاكرةَ ويُنَشِّطُ الذهنَ على الحفظ ، فأجاب الإمام البخاري، صارِفًا أذهانَهم إلى

(١) المفردات في غريب القرآن للراغب (٢٤٤) .

البَلاذُرِ حقًّا ، حيث قال: «هو إدامة النظر في الكتب»[١]. وقال (في رواية أخرى) : « لا أعلم شيئا أنفعَ للحفظ من نهمة الرجل ومداومة النظر »[٢] .

وقال العلامة أبو محمد عبد الله بن فِيرُّه الأندلسي : « قال رجلٌ لأستاذي الفقيه : ما تقول في البَلاذُر ؟ فقال : إن أردتَ البَلاذُر فعليك بالدرس والتناظُر ، وإن أردتَ البَلاذُرَ الكبير فعليك بالدرس الكبير »[٣] .

وقال عبدالله بن المبارك: « من أحب أن يستفيد ، فلينظر في كتبه»[٤].

وقال الحافظ أبو مسعود أحمد بن الفرات (ت ٢٥٨هـ): «لم نزل نسمع شيوخنا يذكرون أشياء في الحفظ ، فأجمعوا أنه ليس شيءٌ أبلغَ فيه من كثرة النظر »[٥].

وأما الكتابة وأثرها في الحفظ ، فقد سبق أنْ ذَكَرْنا بأن المحفوظ كلما اشتركت أكثرُ من حاسّة في ضَبْطِه ، كلما كان ذلك أقوى له وأثبت . فإذا نظر

(١) جامع بيان العلم لابن عبدالبر (رقم٢٤١٤).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٢ / ٤٠٦) .

(٣) التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (٢ / ٢٤٤ رقم ٦٩٥) .

(٤) الجامع للخطيب (رقم١٨١٣).

(٥) الجامع للخطيب (رقم١٨٧٣) ، والطيوريات (رقم٥٦٦) .

القارىء ، ثم جهر بالقراءة ، ثم كتب ؛ فإنه – على حد تعبير والد الزبير بن بكار – يكون له ما أدَّى بصرُه إلى قلبه ، وما أدَّى سمعُه إلى قلبه ، وما أدّت يده إلى قلبه ؛ فلا ينسى بإذن الله تعالى ، لأنه اشترك في تَحَفُّظِهِ ثلاثُ حواسّ.

وقد قال الحسن بن علي (رضي الله عنهما) لبنيه وبني أخيه :«تعلّموا العلمَ ، فإنكم صغارُ قومٍ ، يُوشِكُ أن تكونوا كبارَهم غدًا ، فمن لم يحفظ منكم فليكتب »[1].

وقال الخليل بن أحمد الفراهيدي: « ما سمعت شيئًا إلا كتبتُه ، ولا كتبته إلا حفظته ، ولا حفظته إلا نفعني »[2].

ولـمَّا قال يحيى بن زكريا بن أبي زائدة (ت١٨٤هـ) : «كتابُ الحديثِ خيرٌ من موضعه»[3] ، فسّرَ الحافظُ الـمُؤْتَـمَنُ الساجي (ت٥٠٧هـ)

---

(١) العلل للإمام أحمد (رقم ٢٨٦٥) ، ومسند الدارمي (رقم٥٢٨) ، وجامع بيان العلم لابن عبدالبر (رقم٤٨٤) ، والمدخل إلى السنن للبيهقي (رقم ٦٣٢ ، ٧٧٢).

(٢) جامع بيان العلم لابن عبدالبر (رقم ٤٤٧) ، والطيوريات (رقم ٥١٦) .

(٣) وقد أخرج هذا الأثر أيضًا الدارقطني في سُننه في سياقٍ مفيدٍ يحسُنُ الوقوفُ عليه (رقم٣٧) .

مقالته بقوله : «لعله يريد : من حفظه»[1] . ثم أسند إلى التابعي الثقة الكبير معاوية بن قُرّة (ت١١٣هـ) أنه قال: «من لم يكتب العلم فلا يعُدَّ علمَه علماً »[2] ، قال المؤتمن : « يعني : وإن حَفِظَه »[3] .

* ولهذه الطريقة في الحفظ مميزات وعيوب :

فمن مميزاتها: أن صاحبها بطيء النسيان لمحفوظه ، لأن صاحبها إنما حفظ من خلال تعهُّدِه للمحفوظ ، وهو مداومة النظر في الكتب .

---

(١) ويُمكن أن تُفسَّرَ بأنه : خيرٌ من موضعه بياضًا في الصحيفة ، كما جاء عن الشعبي أنه قال : «لا تدعنّ شيئًا من العلم إلا كتبتَه ، فهو خيرٌ لك من موضعه في الصحيفة ، وإنك تحتاج إليه يومًا » . تقييد العلم للخطيب (١٠٠) .
فمن رَأَىٰ هذا التفسيرَ أولى من تفسير الساجي ، فيبقى الاحتجاجُ قائمًا صحيحًا بكلام الساجي الذي يُعَبِّرُ فيه عن رأيِ نفسه ، وهو أحدُ أئمةِ الحديث وواحدٌ من حُفّاظِه .

(٢) أخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (رقم ٣٤١ ، ٣٤٢) ، وأبو نعيم في الحلية (٢ / ٣٠١) ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (رقم٤١٧) ، والخطيب في تقييد العلم (١٠٩) .

(٣) الروايتان وتعليق المؤتمن الساجي عليهما وردت في ذم الكلام لأبي إسماعيل الهروي (رقم ١٠٨١) ، من حواشي المؤتمن الساجي عليه .

ومن مميزاتها : أن صاحبها أوسع استحضارًا من صاحب الطريقة السابقة ، لأنه أوسع اطلاعًا.

ومن عيوبها : أن صاحبها لا يستطيع الجزم بأنه يحفظ كتابًا ما ، خاصة المطولات . وأيضًا لا يستطيع في كثير من الأحيان أن يُؤدِّي ما حفظ باللفظ ، وإنما يؤديه بالمعنى ؛ وللرواية بالمعنى شروط ، وتحوم حولها أخطار.

ومن عيوبها : أنها تستلزم وقتًا طويلًا للحفظ ، وجَلَدًا وصبرًا ، وانقطاعًا كاملًا ؛ إذا أراد صاحبُها أن ينافس صاحبَ الطريقة الأولى.

ومن عيوبها : أن مَن قَصَدَ السيرَ عليها خِيفَ عليه الانخداعُ بكثرة القراءة غير المنضبطة ، والتي تبني مثقّفًا .. لا عالمًا مُتخصِّصًا ! فلا يخرج من طول قراءته بمحفوظِ حافظٍ ولا بفقهِ عالمٍ ، ولكن بمعلوماتٍ متناثرةٍ من هنا وهناك ، تغُرُّهُ بالرضا عن نفسه ، ولا تفيدُه إن أراد بحثًا أو تحريرًا .

وأما من جمع بين طريقتي الحفظ هاتين فهو الحافظ الكامل ، الذي جمع بين محاسن الحفظ ، ونجا من عيوبه كلها. ولا يكاد يجمع أحدٌ بينهما على وجه الكمال ، إلا نادرًا !

❋ ❋ ❋

الميزة الثالثة :

أن علمَ الحديث علمٌ لا تَضْبِطُ جميعَ جزئياته قواعدُ مطردةٌ دائمًا ، ولا تُوزَنُ مسائلُه بمقاييسَ رياضيةٍ ؛ وإنما قواعدُه وأصولُه أغلبيّةٌ. بل في كثير من مسائلِ علمِ الحديث يصرّحُ المحققون من أهل العلم أنه ليس لها قاعدةٌ معينة ، وإنما يُرجَعُ في كل جزئيةٍ منها إلى ملابساتها وقرائنها ، ثم يكون الحكم عليها بناء على حالتها الخاصة تلك . وذلك في مثل مسألة (زيادة الثقة) ، و (التفرد بأصل) ، و(الاعتضادِ والتَّـقَـوِّي بالمتابعات والشواهد) ، وما إلى ذلك من أعظم مسائل علم الحديث .

وليس عدمُ شمولِ قواعدِ علم الحديث لجميع جزئياته ، ولا عدمُ وجود قواعدَ أصلًا لبعض مسائله ، بسبب تقصيرٍ في تقنين هذا العلم وفي تأصيله من علماء الأمة ؛ بل سببه هو بلوغهم به أقصى غاياتِ التقعيد السليم والتأصيل الصحيح!! وذلك أن علمَ الحديث مادّته الأوليّة هي البشر ونُقُولهُم وأخبارهم ، وللبشر باختلافِ مواهبِهم الخِلْقِية ، وبتبايُنِ دوافعِهم وعقائدهم وسلوكيّاتهم ، وباضطرابِ أحوالهم من وقت لآخر ، وبما يطرأ عليهم من عوامل تغييرٍ نفسيةٍ وخارجيةٍ ؛ بذلك كله لا يمكن أن يكونَ لنقول هؤلاء وأخبارِهم ضوابطُ حسابيةٌ وموازينُ رياضيةٌ ، بل لابد من

التعامل مع تلك المادة المتباينة الأجزاء ، الكثيرة التغيُّراتِ في كل جزء منها ، بما يتناسبُ وذلك ؛ وهذا هو ما فعله أئمةُ الحديث في عصور تكوينِ علمهم ... رضي الله عنهم وأرضاهم!!

المهم أن تعلم أن هذه إحدى أعظم مميزات علم الحديث.

وهذه الميزة تعني: أن تَعَلُّمَ قواعدِ علمِ الحديثِ ودراسةَ مصطلحِه ليس سوى الخطوةِ الأولى في طلب علم الحديث ، مهما تعمّقَ الدارسُ في تحصيل تلك القواعد والأصول . وما جَنى على علم الحديث شيءٌ في العصور المتأخّرة مثلُ الغفلةِ عن هذه الحقيقة ، وذلك بالتعامل مع الروايات الحديثية بتلك القواعد معاملةَ من معه قوالبُ جاهزةٌ (هي تلك القواعد) ليصبَّ فيها مادّته الأوليّة (وهي الروايات أو الرواة) ، أومعاملةَ من معه أختامٌ مُعَدَّةٌ يطبعُ بها على كلِّ مسألةٍ جزئية ؛ دون أن يتنبهَ إلى أن لكل قاعدة شذوذاتٍ ، وأن القواعدَ تتداخَلُ حتى كأنها تتعارَضُ . بل إنك لتجد الواحد من هؤلاء يختلقُ قاعدةً لما ليس له قاعدة ، لعدم استطاعته إلا التعاملَ مع القوالبِ الجاهزة!!

وهذه الميزة تعني أيضًا : أن علمَ الحديث علمٌ حَيٌّ ، فلا يعيشُ ولا ينمو في قلب رجلٍ إلا بالممارسة له والتطبيقِ العمليِّ لقواعده . لأن

تداخُلَ القواعدِ الكثيرَ الوُقُوع ، وشذوذاتِها التي كثيرًا ما تتَرَدَّدُ في التطبيق (وإنما سُمِّيت شذوذاتٍ لأنها بخلاف القاعدة المنصوصِ عليها) ، والمسائلَ التي لا قواعدَ لها = لا يُحْسِنُ الوقوفَ عليها ، ولا يعرف المآخذَ والأُسُسَ التي تُبنى عليها أحكامُها ، ولا يَلْحَظُ الملابساتِ والقرائنَ الخاصةَ بكل مسألةٍ جزئيةٍ منها = إلا من عاش علمَ الحديث تطبيقًا عمليًا وممارسةً عميقةً فترةً طويلةً من عمره.

وعلى هذا .. فعلمُ الحديثِ يحتاجُ كلَّ الاحتياجِ لممارسةٍ طويلة ، وتطبيقٍ عمليٍّ عميقٍ ، ليمكنَ طالب الحديث بعد مرور زمن طويل من ذلك ، أن يتنبّهَ لطريقة العمل مع تداخُلِ القواعد وتمييز شذوذاتها ، ويَلْحَظَ ملابساتها ، وأن يقف بنفسه على مآخذ الأحكام في المسائل التي لا قواعد لها ، وإنما يُرجَعُ فيها للقرائن الخاصة بكل مسألة.

وقد قال إسحاقُ بن الحسن الحربي (ت٢٨٤هـ) :« قلتُ لأبي عبدالله [يعني أحمد بن حنبل] :كم يُقنعُ الرجلَ أن يكتبَ من الحديث ؟ فقال له : يا إسحاق ، خدمةُ الحديثِ أصعبُ من طلبه ! (فقال إسحاق)

قلتُ : ما خدمته ؟! قال : النظرُ فيه»[1] ، أي : تأمُّلُ مسائله والتفكيرُ الطويلُ في مشكلاته والبحثُ العميق عن جليّةِ محاراته !!

ويقول الخطيب البغداديُّ ، مُنَبِّهًا على أهمية الممارسة العملية في علم الحديث: « قَلَّما يَتَمَهَّرُ في علم الحديث ، ويقفُ على غوامضه ، ويستثير الخفيَّ من فوائده ، إلا من جمع بين متفرِّقِه ، وألّفَ مُتَشَتِّتَهُ ، وضمَّ بعضَه إلى بعض ، وانشغل بتصنيف أبوابه ، وترتيب أصنافه. فإن ذلك الفعلَ مما يُقَوِّي النفسَ[2] ، ويُثَبِّتُ الحفظَ ، ويُذَكِّي القلبَ ، ويشحذُ الطبع ، ويبسط اللسان ، ويجيد البيان ، ويكشف المشتبه ، ويوضح الملتبس ، ويكسب أيضًا جميلَ الذِّكرِ ، وتخليده إلى آخر الدهر » . ثم أسند الخطيبُ إلى عبد الله بن المبارك ، أنه قال: «صنفتُ من ألف جزء جزءًا ، ومن نظر في الدفاتر فلم يفلح ، فلا أفلح هو أبدًا »[3].

---

(١) المتفق والمفترق للخطيب (١ / ١١٤) .

(٢) إن كانت بسكون الفاء (النَّفْس) ، فهي تعنى الهمّة والإرادة ، ويكون المعنى : تُقَوِّي الإرادة وتَشْحَذُ الهمّة . وإن كانت بفتح الفاء (النَّفَس) ، فهي تعني الطبيعة والمَلَكَة ، ويكون المعنى : تُقَوِّي مَلَكَتَه وتَصْقُلُ طبيعتَه .

(٣) الجامع للخطيب (رقم ١٩١٣ ، ١٩١٤).

وهيئة هذه الممارسة التي نُطالب بها طالبَ علمِ الحديث ، هي: أن يقوم الطالب بما يشبهُ التصنيفَ والتأليف ، إما بتخريج أحاديثِ كتابٍ ما ، أو أحاديثِ بابٍ فِقْهِيٍّ معيّنٍ ، أو بالترجمة لرواةِ كتابٍ لم يخُدم رواتُه بالترجمة، أو بالعناية بالرواة المختلَف فيهم ، أو بجمع أقوال الأئمة وتطبيقاتهم حول قاعدةٍ من قواعد علم الحديث أو حول أحد مصطلحاته.. ونحو ذلك من الموضوعات الكثيرة جدًا . والأفضل أن يُنَوِّعَ طبيعةَ بحوثه ، حتى يستفيد فائدةً أعمَّ وأشمل ، خاصة في أوائل تخصُّصِه في علم الحديث .

ولا شك أنه يجب أن يكون مقصودُه من هذه البحوث التي يعملها واضحًا عنده تمامَ الوضوح ، فلا يتوهَّمُ أن غرضه من هذه البحوث هو تأليفُ كتابٍ يخرجُه للناس ، خاصة في مرحلة تكوينه العِلْمِيِّ الأُولىٰ ، وإنما يكون غرضُه من ذلك التعلُّمَ والتمرُّنَ ، للفوائد التي ذكرها الخطيبُ في كلامه السابق عن الممارسة العملية في علم الحديث .

ولا يمنع ذلك من أن يبتدىء طالبُ الحديث مشروعًا علميًا كبيرًا ، من صِغَرِ سِنّه وبداياتِ طلبه ، يجمع له ويرتّب ويناقشُ ويستنبط ويستدلّ ، ويقضي في ذلك عُمُرًا من عُمُرِه ، وبشرط أن لا يخُرِجَ مشروعَه هذا إلا

بعد بلوغه من العلم ما يكون قد وصل به إلى درجة الإفادة ، كأن يشهد له شيوخُه وأقرانُه باستحقاقه أن يُدلي بجهده في تأليف كتاب .

بل إني لأُشدِّدُ في النصح لطلبة العلم بابتداءِ مشاريعَ من هذا القبيل، ولا يستخفّوا بأنفسهم ؛ فقد كان الإمام الزهري يقول للفتيان والشباب: « لا تحقروا أنفسكم لحداثة أسنانكم ، فإن عمر بن الخطاب كان إذا نزل به الأمر المعضل دعا الفتيان ، فاستشارهم ، يبتغي حدة عقولهم»[1].

ولـمّا ألغزَ رسولُ الله ﷺ على أصحابه لُغْزًا ، وكانوا عشرة ، فيهم كبارُ الصحابة وفقهاؤهم : أبو بكر وعمر (رضي الله عنهما) ، لم يعرف حَلَّ اللُّغزِ إلا أصغرهم في ذلك المجلس ، وهو عبد الله بن عمر بن الخطاب (رضي الله عنهما) . فأفادَ الحافظُ ابنُ حجرٍ من هذه القصة فائدةً ، قال في ذِكْرها : «أن العالـمَ الكبيرَ قد يَخْفَى عليه بعضُ ما يُدركُه من هو دونه ؛ لأنّ العلمَ مواهبُ ، والله يُؤتي فضلَه من يشاء »[2] .

وقد قال القائل :

---

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة (رقم٢٣٢) ، و جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر (رقم ٥٠٥ ، ٥٠٦) ، والمدخل للبيهقي (رقم ٦٣٤) .

(٢) فتح الباري (١ / ١٧٧ ، شرح الحديث الذي برقم٦١) .

إنّ الحداثـــــةَ لا تُقَصِّـــــــرُ بـالفتى المـرزوقِ ذِهْنـا
لكـــــن تُـــــذكّي قلبَـــــه فـــيفوق أكـــبرَ منـــه سِـــنّا

وقال الآخر :

رأيـتُ الفهـمَ لم يكـنِ انْتِهَابـا ولـم يُـقْسَمْ عـلى مـرِّ السـنينِ
ولـــو أن الســـنينَ تقاســـمتْهُ حـوى الآبـاءُ أنْصِـبَةَ البنـينِ

وقال آخر :

فـــما الحداثـــةُ مـــن حِلْـــمٍ بمـــانعةٍ
قد يُوجَدُ الحِلْمُ في الشُّبان والشيبِ

وقال الشاعر عن فاتحِ السِّنْد محمدِ بنِ القاسمِ الثقفيِّ ، وقد قاد الجيوشَ وفتحها وهو ابن سبع عشرة سنة :

إن السماحةَ والـمروءةَ والنَّـدَى لـمحمدِ بنِ القـاسمِ بـن محمـدِ
قاد الجيوشَ لسَبْعَ عَشْرَةَ حِجَّةً يا قُـرْبَ ذلك سُؤْدَدًا مـن مَـوْلِدِ

وقال ابنُ قتيبةَ الدِّيْنَوَرِيّ (ت٢٧٦هـ) : «وُليِّ معاذُ بن جبل اليمنَ وهو ابنُ أقلَّ من ثلاثين سنة ، وحَـمَلَ أبو مسلم الخراساني أمرَ الدولة والدعوة وهو ابن إحدى وعشرين سنة ، وحمل الناسُ عن إبراهيم النخعي وهو ابن ثماني عشرة سنة ، وولّى رسولُ الله ﷺ عَتَّابَ بنَ أَسيدٍ

مكةَ وهو ابنُ خمسٍ وعشرين سنة ، وسوَّدتْ قريشٌ أبا جهلٍ ولم يُطِرَّ شاربُه فأدخلته مع الكهول دار الندوة .

وقدم وفدٌ على عمر بن عبد العزيز من العراق ، فنظر إلى شابّ منهم يتحوَّزُ[١] يريدُ الكلامَ ، فقال عمر : كبِّروا ..كبِّروا ، فقال الفتى : يا أمير المؤمنين ، إن الأمرَ ليس بالسنّ ، ولو كان كذلك كان في المسلمين من هو أسنّ منك ! فقال : صدقتَ ، فتكلّم »[٢] .

* ولك في سِيَرِ العلماء قدوة:

فقد بدأ الإمام البخاري تصنيفه للتاريخ الكبير وله من العمر ثمانية عشر عامًا ، وبقي في تصنيفه وتحسينه غالب حياته . أما (صحيحه) فمكث في تصنيفه ستة عشر عامًا .

وابتدأ ابن عساكر تصنيف (تاريخ دمشق) بمجلداته الثمانين من صباه ، واستمر في جمعه إلى أن شاخ.

---

(١) أي يتلوّى ويتهيأ .

(٢) عيون الأخبار لابن قتيبة (١ / ٢٣٠) .

وأفنى الطبراني عمره المديد (فقد عُمِّرَ مائةَ سنة) في معجمه الأوسط .

فعليك يا طالب العلم أن تختار مشروعًا علميًا حديثيًّا نافعًا ، واستشرِ العلماءَ والمأمونين في اختيارك ، وابدأ في الجمع له والتأليف من فترة مبكرة، ولا تُفَوِّتِ العُمر. ثم أنت خلال هذا الجمع تمارسُ علمَ الحديث عمليًّا ، وتطبقه واقعيًّا ؛ فتستفيد فائدتين ، بل فوائد ، وتُعْلي هِمَّتك ، وتُقوِّي عزمَك ، وتبذل جهدك في طلبك العلم ، وتطرد الملل والسأم وقلة الصبر ، بما يتجدّدُ لك في بحثك من فوائد ، تنتظر قطفَ ثمرتها في مستقبل حياتك العلمية إن شاء الله تعالى.

❊ ❊ ❊

الميزة الرابعـة :

أنه علم متراميةٌ أطرافه ، متشعّبة أنحاؤه ، فلا ساحل لبحوره ، ولا قاع لأعماقه.

هذا وصفٌ حقيقي مطابقٌ لواقع حالِ علم الحديث ، وليس كلامًا أدبيًّا مجازيًّا يُبنى على المبالغة والتهويل .

وقد قال أبو بكر الحازمي (ت٥٨٤هـ) : «علمُ الحديث يشتملُ على أنواعٍ كثيرة ، تقرُبُ من مائة نوع ، وكلُّ نوعٍ منها عِلْمٌ مستقِلٌّ ، لو أنْفَدَ الطالبُ فيه عُمُرَه لما أدرك نهايته !!!»[١] .

وتحقيقُ ذلك عندك وتأكيدُه لديك يظهر : بتذكُّرِكَ عظيمَ تشعُّبِ أسانيد الأحاديث وكثرتها ، وتناثرَ تراجمِ الرواة ، وتَبَعْثُرَ عباراتِ جرحهم وتعديلهم التي في مَظِنّتِها وغير مظنتها ، وتباعُدَ ما بين تعليلات الأئمة للحديث الواحد في مصادرِ هذا العلم الواسعة الكثرة ؛ مما لا يجمع ذلك كتاب.. بل لا تكاد تجمعه مكتبة ، ولا أن يحويه مكانٌ واحد .

---

(١) عُجالة المبتدي وفُضالة المنتهي للحازمي (٣) .

وقد قال الحافظُ الناقدُ مروانُ بنُ محمّد الطاطَري الدمشقي (ت٢١٠هـ): «ثلاثةٌ ليس لصاحب الحديث عنها غِنى : الحفظ ، والصدق ، وصِحة الكُتب . فإن أخطأ واحدة ، وكانت فيه اثنتان ، لم يضرَّه ؛ إن أخطأ الحفظَ ، ورجعَ إلى الصدق وصحة الكتب ، لم يَضُرَّه . (ثم قال :) طال الإسناد ! وسيرجع الناس إلى الكتاب »[١] .

وقال يحيى بن معين : « ينبغي للمحدّث أن يتّزرَ بالصدق ، ويرتديَ بالكُتب»[٢] .

ولهذه الميزة: فإن طالب الحديث في حاجة ماسة إلى مكتبة عامرة بالكتب، مكتبة ضخمة بمعنى الكلمة ، تكون بين يديه وقتما يشاء ، مكتبة تنمو وتزيد كل يوم بالجديد من المطبوعات والمقدور عليه من المخطوطات، ولا تقف عن النمو ما دام صاحبُها حيَّ العلمِ والروح . حيث إن تلك الميزة لا يحل إشكالها ، ولا يمكن مواجهتها ، إلا بالمكتبة

---

(١) الجرح والتعديل – مقدمته – (٢ / ٣٦) ، والكامل لابن عدي (١ / ١٥٩) ، ومعجم ابن المقرئ (رقم ٨٣) ، والكفاية للخطيب (٢٦٥) .

(٢) الكفاية للخطيب (٢٦٦) .

الجامعة لكتب السنة ، والمقربة لأطراف هذا العلم المترامية ، المعينة على استيعاب جُلِّ .. أو كثيرٍ من جُزئياته المتفرقة المتشعّبة .

ولذلك فعلى طالب العلم أن يتحلى بالبذل والسخاء في اقتناء الكتب، وأن يُقدِّمَ شراءَ الكتاب على طعامه وملبسه وملذّاته ، وأن يحرص كلَّ الحرصِ على أن لا يُفَوِّتَ كتابًا صَغُـرَ أو كَبُـرَ في علم الحديث ، وفي أيِّ فنٍّ من فنونه .

وقد قال الجاحظ : « فالإنسان لا يعلم حتى يَكْثُرَ سماعه ، ولابد من أن تكون كتبه أكثرَ من سماعه ، ولا يعلمُ ، ولا يجمع العلم ، ولا يُختَلَف إليه = حتى يكون الإنفاق عليه من ماله ، ألذَّ عنده من الإنفاق من مال عدوه . ومن لم تكن نفقته التي تخرج في الكتب ألذَّ عنده من إنفاق عشاق القيان، والمستهتَرين بالبنيان ، لم يبلغ في العلم مبلغًا رضيًا . وليس ينتفع بإنفاقه، حتى يؤثر اتخاذَ الكتب إيثارَ الأعرابي فرسَه باللبن على عياله ، وحتى يؤمِّل في العلم ما يؤمِّلُ الأعرابيُّ في فرسه »[1] .

(١) كتاب الحيوان للجاحظ (١ / ٥٥) .

ومن نصائح ذي النون المصري (ت ٢٤٥هـ) في ذلك: «ثلاثة من أعلام الخير في المتعلم: تعظيم العلماء بحسن التواضع لهم ، والعمى عن عيوب الناس بالنظر في عيب نفسه ، وبذل المال في طلب العلم إيثارًا له على متاع الدنيا» [١].

وكيف لا يكون للكتب هذه المكانة ؟! وهي رأس المال لطالب العلم . وقد قال الخليل بن أحمد: «اجعل ما في كُتبك رأسَ مالِك ، وما في قلبِك للنَّفقة»[٢].

وكيف لا يكون لها هذه المكانة ؟! وهي أنفع لطالب العلم من الشيوخ[٣]، على جليل قدر الشيوخ ومَسِيسِ حاجة الطالب للمعلِّم ؛ حيث إن طالب العلم كلما كان في بداية الطلب كانت حاجته للشيخ أكثر من حاجته إليه إذا ازدادَ علمُه ، وما تزال حاجته للشيخ في نقصان ، حتى يصل هو حدَّ الشيوخ المفيدين . وأما حاجةُ طالب العلم للكتب فلا تنقص مع زيادة علمه،

---

(١) المدخل إلى السنن للبيهقي (رقم ٦٨٥).

(٢) تقييد العلم للخطيب (١٤١-١٤٠) ، والطيوريات (رقم ٥١٣) .

(٣) يقول ابن الجوزي في سياق تفضيل التصنيف على التدريس : «ودليلُ هذا : أن انتفاعَ الناس بتصانيف المتقدّمين أكثر من انتفاعهم بما يستفيدونه من مشايخهم» : صيد الخاطر (٢٠٧ الخاطرة التي برقم١٦٤) .

بل تزداد بزيادة العلم ، حتى إنك لترى العلماء أعظمَ الناس شغفًا بالكتب ، بل إنك لترى أنه قد أصبحت عندنا زيادةُ شغف العالم[١] بالكتب شاهدًا من أبرز الشواهد على زيادة علمه ، ودليلا على رِفْعةِ قَدْرِه فيه بِقَدْرِ شَغَفِهِ بها .

وهذا هو معنى قول الإمام الشاطبي (ت٧٩٠هـ) : «كان العلمُ في صُدُورِ الرجال ، ثم انتقل إلى الكتب ، ومفاتِحُه بأيدي الرجال . والكتب وحدها لا تفيد الطالب منها شيئًا ، دون فَتْحِ العلماء»[٢].فعند العلماء مفاتيحُ فَهْمِ الكُتب، فإذا حَصَّلَ الطالبُ مفاتيحَ العِلْم من الشيوخ ، فليس له لتحصيل العلم إلا أن يكون عنده بيوتُ العلمِ وخزائنُ الحكمة ، وهي الكُتب . فلا ينفعه أن يمتلك البيت بلا مفاتيح ، كما لا ينفعه أن يمتلك المفاتيح بلا كتب.

ولهذه الأهمية القصوى للكتب ، وعند المحدّث خاصّة ، قال غير واحد من أهل العلم ، منهم شعبة بن الحجاج: « من طلب الحديث

---

(١) الحديث هنا عن شغف العلماء ، وليس شغف الكُتْبِيِّين وجمّاعي تحُفِ الكتب ، ولا شغف مُدّعي العلم ممن حظُّهم من الكتب (بعد جمعها) حِفْظُ بعض المتون وتكرار تقريرات غيرهم بغير فقه ولا صِحّةِ استدلالٍ . فقد يشغف بالكتب غير العلماء ، فلا يكون بمجرّد الشغف بها عالـمًا .

(٢) الموافقات للشاطبي (١ /١٤٨-١٤٧) .

أفلس»[١] ، وقال الفضل بن موسى السِّيْناني: « طلب الحديث حِرْفةُ المفاليس »[٢] ، ولما سأل سفيان بن عيينة رجلًا عن حرفته ، فأجابه الرجل بأنها طلب الحديث ، فقال سفيان : «بَشِّرْ أهلَك بالإفلاس»[٣]، وقال شعبة : « إذا رأيتَ المحبرة في بيت إنسان فارحمه ، وإن كان في كُمِّك شيءٌ فأطعمه»[٤] ، ولما أثنت امرأةٌ على رجلٍ بخير ، وقالت في ثنائها : « لا يتّخذُ ضَرّةً ، ولا يشتري جارية » ، أجابتها زوجُ ذلك الرجل بقولها : « والله لهذه الكتبُ أشدُّ عليَّ من ثلاثِ ضرائر »[٥] .

وهذا يحيى بن معين يخُلِّفُ أبوه له ثروةً عظيمةً ، تُقَدَّر بألفِ ألفِ (أي : مليون) وخمسين ألف درهم ، فأنفقها كلَّها على جمع الحديث وكتبه ، حتى أفلس ، فلم يبقَ له نعلٌ يلبسه[٦] !! لكنه بإفلاسه هذا أصبح يحيى بنَ معين: إمامَ الإسلام في الجرح والتعديل بلا منازع !!!

---

(١) جامع بيان العلم لابن عبدالبر (رقم ٥٩٧) ، والجامع للخطيب (رقم ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦).

(٢) الجامع للخطيب (رقم ٥٨).

(٣) الجامع للخطيب (رقم ٥٧).

(٤) الجامع للخطيب (رقم ٦٠).

(٥) الجامع للخطيب (رقم ٦١).

(٦) الكامل لابن عدي (١ / ١٢٥) .

وأما طالب العلم (بزعمه) الذي يقول : يُغنيني كتابٌ في السنة وعلومها عن كتاب في ذلك ، فليس بطالب علم! ولا يريد أن يكون طالبَ علم . فإني لا أقول إنه لا يُغني كتابٌ عن كتاب فقط ، بل أكاد أقول : لا تُغني طبعةٌ من كتابٍ عن طبعةٍ أخرى له !!!

وأما طالب العلم الذي يقول: لا أشتري كتابًا حتى أقرأ وأدرس الكتابَ الذي عندي ، فلا يُفلح في العلم أبدًا ! ولو لم يكن في شراءِ الكتب إلا أنه عبادةٌ يُؤجر عليها فاعلُها ، لوجوه ، منها أنها مما لا ينقطع العمل به بعد الموت ، حيث تبقى الكُتُبُ فينتفع بها الذين من بعده = لكفاه سببًا للحرص عليه ! كيف وقد انضمّ إلى ذلك أنه من أوسع فِجاجِ العلم وأشرع أبوابه !!

ثم إن تكوين المكتبة العامرة يشبه طلبَ العلم من جهتين:

الأولى: كما أن طلب العلم لا يكون جُملة ، في أيام أو ليالٍ ، كذلك تكوين المكتبة ، لا يمكن أن يتم إلا من خلال متابعةٍ دائبةٍ للجديد من الكتب في عالم المطبوعات ؛ حيث إن الكتب في السنة وعلومها كثيرة جدًا ، قلةٌ من الأغنياء – ممن يعرف قيمة الكتب – من يستطيع شراء الموجود منها دفعةً واحدة . وهناك كتبٌ نادرةٌ ، وكتبٌ سُرْعانَ ما تنفدُ من

الأسواق . فمن لم يبادر بشرائها ، فاتته ، وسيندم حينها على تفريطه عندما لا ينفع الندم ، وسيندم إن كانت فيه بقيةٌ من طالبِ علم.

الثانية: أن طَلَبَ العلمِ الصادقَ يُلْجِيءُ طالبَ العلم إلى دراسة مسائل ما كان يظن قبل ذلك أنه سيحتاج دراستها ، وكذلك هو الأمر في تكوين المكتبة ؛ فإن شراءك الكتابَ ومعرفتَك لمحتواه يدلُّك على كتابٍ آخر ، ربما لم تسمع به ، وربما سمعتَ به ولم تظن أنك محتاجٌ إليه ؛ فالحاجة للكتب تنمو مع نُمُوِّ طلبك للعلم . وكم من كتابٍ ما كنتُ أظن أني سأنظر إليه ، أصبح بعدُ في حِجْري لا أستغني عنه ما دمتُ أبحث في العلم . فمن كان يجمع الكتب من بدايات طلبه للعلم ، سيحمد ذلك عندما يعرف قيمةَ ما جمع . وأما من كان لا يشتري حتى يقرأ ما جمع فإنه إنِ انْصَلَحَ حالُه ، فسيندم على سوء سياسته تلك بعد حين ، ولاتَ حين مندم.

ولو تصفّحتَ تراجمَ كبارِ الأئمة ، والعلماء المبرزين ، لوجدت أن القاسم المشترك بينهم هو حب الكتب والشغف بها ، وأنهم من أصحاب المكتبات العظيمة (مِلكًا لها ، أو إشرافًا عليها) . وأما رحلتهم مع الكتاب وقصتهم معه ، فهي قصص تملؤها العاطفة والتفاني والبذل

واحتقار الدنيا وملذاتها: فكم من عالم رضي بالجوع دهرًا ليقتني الكتب ، وكم من عالم باع ثوبه الذي على جسده أو داره التي يسكنها ليمتلك كتابًا ، وكم من عالم رضي ببكاء أهله وأولاده عُرْيًا وحرمانًا ولم يرض بيع كتاب له ، وكم من إمام بكى وغلب حزنُه صبرَه لما فاته كتاب.. وكم و كم!! [١]

ومن عجائب ذلك قصة الحافظ أبي العلاء الحسن بن احمد بن سهل الـهَمَذَاني العطار (ت ٥٦٩هـ) ، وكان قد جمع كتبًا كثيرة ، ورحل إلى البلدان من أجل ذلك ، وعمل دارًا للكتب وخزانة ، ووقف جميع كتبه فيها لطلبة العلم! من غرائب ما حصل له في جمعه للكتب: أنه كان مرة ببغداد ، ونُوديَ بالمزاد على كتب لابن الجواليقي بمبلغ كبير ، فاشتراها أبو العلاء العطار ، على أن يُوفِّي الثمنَ بعد أسبوع ، ولم يكن لديه ثمنها . فخرج إلى طريق همذان ، فرحل ، إلى أن وصلها ، فأمر بأن يُنادى على داره بالبيع!!! فلما بلغت الثمنَ الذي اشترى به الكتب ، قال

---

(١) وفي كتاب (صفحات من صبر العلماء) لعبد الفتاح أبو غدة (رحمه الله) أمثلة وافرة من ذلك ، وأَخَصُّ منه بالموضوع كتابُ (عُشّاق الكتب) لعبد الرحمن يوسف فرحان ، ونحوه كتاب (المشوِّقُ إلى القراءة وطلب العلم) لعلي العمران .

للمنادي: بيعوا ، فقال له المنادي: تبلغُ الدارُ أكثرَ من ذلك ، فلم ينتظر الزيادةَ خشيةَ أن ينتهي أمدُ وفاءِ ثمنِ الكُتب ، فباع داره ، ثم ركب إلى بغداد ، فوفَّى الثمنَ ، ولم يشعر أحدٌ بحاله إلا بعد مدة !!!

ولما تُوفِّيَ هذا الإمامُ رُئيَ في المنام وهو في مدينةٍ جميعُ جُدرانها مبنية بالكتب ، وحوله كتبٌ لا تحُصى ، وهو مشتغلٌ بمطالعتها!! فقيل له : ما هذه الكتب ؟! قال: سألتُ ربي أن يشغلني بما كنت أشتغل به في الدنيا ، فأعطاني !!

وقال الخطيب البغدادي : « قال بعضُ أهل العلم : ينبغي للمرء أن يَدَّخِرَ أنواعَ العلوم ، وإن لم تكن له بمعلوم . وأن يستكثرَ منها ، ولا يعتقدَ الغنى عنها ؛ فإنه إنِ استغنى عنها في حال ، احتاج إليها في حال . وإن سئمها في وقت ، ارتاح إليها في وقت .وإن شُغِلَ عنها في يوم ، فرغ لها في يوم . وأن لا يُسرع ويَعْجَلَ ، فيندم ويَوْحَل[1] ؛ فربما عجل المرء على

(١) في المصدر (يوجل) بالجيم ، ولا معنى لها هنا . وأما (يَوْحَل) من وَحِلَ : إذا سقط في الوَحْلِ (وهو الطين الرطب) ، ويُستعار هذا الفِعْل بمعنى التورُّط ، حتى لقد ذكروا من أسماء الوحل : الورطة . ومازال أهلُ الحجاز يستخدمون هذا اللفظ بمعنى التورّط ، فهو من فصيح العامة .

نفسه بإخراج كتابٍ عن يده ، ثم رامه فتعذّرَ عليه مرامه ، وابتغى إليه وصولا ، فلم يجد إليه سبيلا ، فأتعبه ذلك وأنصبه ، وأقلقه طويلا وأرّقه .

كالذي يحُكى عن بعض العلماء ، قال : بعتُ في بعض الأيام كتابا ، ظننتُ أني لا أحتاج إليه . فلما كان ذات يوم ، هجس في صدري شيءٌ كان في ذلك الكتاب ، فطلبتُه في جميع كتبي ، فلم أجده . فاعتمدتُ أن أسأل عنه عالما عند الصباح ، فما زلتُ قائما على رجلي إلى الصباح ، قيل : فهلّا قعدتَ؟! قال : لطول أرقي وشدّة قلقي !!

وباع آخرُ كتابا ظنَّ أنه لا يحتاج إليه ، ثم إنه احتاج إليه ، فالتمسَ نُسخةً منه ، فلم يجدْها بعارية ولا ثمن . وكان الذي ابتاعه قد خرج به إلى بلده ، فشَخَصَ إليه ، وسأله الإقالةَ وارتجاعَ الثمن منه ، فأبى عليه . فسأله إعارته لنسخ الكلمة منه ، فلم يجُبْه . فانْكَفَأَ قافلا ، وآلى على نفسه أن لا يبيعَ كتابًا أبدًا .

وقيل لآخر : ألا تبيع من كتبك التي لا تحتاج إليها؟! فقال : إن لم أحتجْ إليها اليوم ، احتجتُ إليها بعد اليوم .

واشترى رجلٌ كتابا ، فقيل له : اشتريتَ ما ليس من علمك !! فقال: اشتريتُ ما ليس من علمي ليصير من علمي .

وقيل لآخر : ألا تشتري كتبا تكون عندك ؟ فقال : ما يمنعني من ذلك؛ إلا أنني لا أعلم ، فقيل : إنما يشتريها من لا يعلم حتى يعلم !!

وكان آخر يشتري كل كتاب يراه ، فقيل له: إنك تشتري ما لا تحتاج إليه! فقال : ربما احتجتُ ما لا أحتاج إليه !!

و مما يُعزى إلى السريّ بن أحمد :

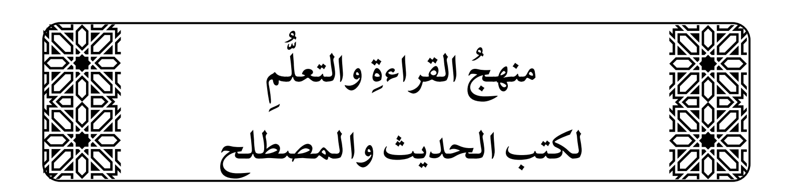
لا تُخْدَعَنّ عن العلومِ فإنها
سُرُجٌ يزيدُ على الزمانِ ضياؤها
تُنْسَى القرونُ فلا يُشيدُ بذكرِها
أحدٌ ، ويُذكَرُ دائبًا علماؤها
فاحرص على جَمْعِ العلوم فإنها
رِيُّ القلوبِ من الصَّدَى وشفاؤها

وكان بعضُ القُضاة يشتري الكتب بالدين والقرض ، فقيل له في ذلك، فقال : أفلا أشتري شيئا بلغ بي هذا المبلغ ؟! قيل : إنك تُكثر !! فقال: على قَدْرِ الصناعة تكون الآلة!! »[١] .

فعلى طلبة الحديث أن يبدؤوا في تكوين مكتبة من بداية طلبهم ، شيئًا فشيئًا ؛ فإنهم إن استمروا في الطلب فسيجدون غِبَّ ما جمعوا خيرًا وفائدةً واستغناءً وسعادةً!

---

(١) تقييد العلم للخطيب (١٣٧-١٣٦) .



منهجُ القراءةِ والتعلُّمِ لكتب الحديث والمصطلح

بعد ذكر المميزات السابقة لعلم الحديث ، وما تستلزمه كل ميزة منها من أسلوب معين تُواجَهُ به في الطلب والتحصيل ؛ بقي وضع تصوُّرٍ عامٍّ لمنهج القراءة والتعلم في كتب الحديث وعلومه .

ولن أكون في هذا المنهج بعيدًا عن الواقع ، فأطالبُ جيلَ اليوم بما كان يُلزم به السلفُ طلابَ العلم في زمانهم ؛ كما سئل الإمام أحمد «عن الرجل يكون معه مائة ألف حديث ، يقال إنه صاحب حديث ؟ قال: لا ، قيل: عنده مائتا ألف حديث ، يقال له صاحب حديث ؟ قال: لا ، قيل له: ثلاثمائة ألف حديث ؟ فقال بيده يمنة ويسرة»[1]. وقال أبو بكر ابن أبي

---

(١) الجامع للخطيب (رقم ٢) ، والفقيه والمتفقه له (٢ / ١٦٤-١٦٣) ، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٣٥٠ ، ٣٧٩) ، وقد رُويت هذه القصة من أكثر من وجه ، فانظر طبقات الحنابلة (١ / ١٨٥) ، والمسودة لآل تيمية (٢ / ٩٢٤-٩٢٢) . وقد شكّكَ ابنُ الوزير اليماني في صحة هذا الخبر من أحد وجوهه ، فانظر : العواصم والقواصم في الذَّبِّ عن سُنّةِ أبي القاسم (١ / ٢٩٩) .

شيبة: «من لم يكتب عشرين ألف حديث إملاء لم يعد صاحب حديث»[1].

بل لن أزن طلاب اليوم بعرف أهل العلم في القرن الثامن الهجري!!

فقد سأل تقيُّ الدين السبكي (ت٧٥٦هـ) الحافظَ جمال الدين أبا الحجاج المِزِّي (ت٧٤٢هـ) ، عن حدِّ الحفظ الذي إذا انتهى إليه الرجلُ جاز أن يُطلق عليه (الحافظ) ؟ فقال المزي : « يُرجَعُ إلى أهل العُرف ، (قال السبكي:) فقلتُ : وأين أهل العُرف؟! قليلٌ جدًّا !! فقال المزي : أقلُّ ما يكون : أن يكون الرجالُ الذين يعرفهم ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم ، ليكون الحكم للغالب . فقلت له : هذا عزيزٌ في هذا الزمان ! أدركتَ أنت أحدًا كذلك؟ فقال : ما رأينا مثلَ الشيخ شرف الدين الدمياطي ...»[2] .

---

(١) الجامع للخطيب (رقم ٣) ، وأدب الإملاء والاستملاء للسمعاني (رقم ٢٨).

(٢) سؤالات تقي الدين السبكي للمزي – مخطوط بخط البوصيري ضمن مجموع أصدرته مكتبة نظام يعقوبي ، بعنوان : مجموع يضم عشرة كتب في الرجال وعلوم الحديث ، المجلد الثاني – (٦٧١) ، وتدريب الراوي للسيوطي (١ / ٣٧) .

وقال تاجُ الدين ابنُ تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ): « إنما المحدث من عرفَ الأسانيد والعلل وأسماء الرجال والعالي والنازل ، وحفظ من ذلك جملةً مستكثرة من المتون ، وحفظ البعض من الأسانيد ، وسمع الكتب الستة ومسند أحمد وسنن البيهقي ومعجم الطبراني ، وضم إلى هذا القدر ألفَ جزء من الأجزاء الحديثية ، هذا أقل درجاته ؛ فإذا سمع ما ذكرناه ، وكتب الطِّباقَ ، ودار على الشيوخ ، وتكلّمَ في العلل والأسانيد ، كان في أول درجات المحدثين ، ثم يزيد الله من شاء ما شاء»[(١)].

فهذا كله بحسب عرفهم!! إذ (لكل زمان دولة ورجال) . كما قال أبو الفتح ابن سيّد الناس اليَعْمُري (ت٧٣٤هـ) ، عندما سُئل عن المحدّث وحَدِّه في زمنه ، فأجاب ، ثم قال : « وأما ما نُقل عن المتقدمين في ذلك : من سعة الحفظ فيمن يُسمَّى (حافظا) ، والدُّؤوبِ في الطلب الذي لا يستحقُّ الطالبُ أن يُطلَق عليه (محدّث) إلا به ، كم قال بعضُهم : (كنا لا نعدُّ صاحبَ حديثٍ من لم يكتب عشرين ألف حديث إملاءً) ، فذلك بحسب أزمنتهم »[(٢)].

---

(١) معيد النعم ومبيد النقم للسبكي (٨٣-٨٢).

(٢) أجوبة ابن سيد الناس (٢ / ١٦٥٠١٦٦ رقم٣٨) .

بل هذا الحافظ ابن حجر (ت٨٥١هـ) يَسْتَعْسِرُ الحدَّين كليهما اللذين ذكرهما المزي وابن سيد الناس ، مع قُرب زمنه منهما ، فيسأل شيخه الحافظَ زينَ الدين العراقيَّ (ت٨٠٦هـ) عن إمكانية التخفُّفِ من تلك الشروط ؟! فأجابه العراقي إلى ذلك ، إلى أن قال عن الحدّ الذي رآه: « فهو أمرٌ ممكنٌ ، بخلاف ما ذُكر من جميع ما ذُكر ، فإنه يحتاج إلى فراغٍ وطولِ عمرٍ وانتفاءِ موانع »[١] .

فلن أخاطب إلا أهل زماني ، بضعف هممهم ، وكثرة الصوارف لهم عن طلب العلم[٢].. وفي الله الخلف وهو المستعان!

---

(١) أجوبة الحافظ العراقي على أسئلة ابن حجر (١٣٨-١٣٧ ، ١٤٤ -١٤٥ رقم٥) .

(٢) ولما ذكر ابن طولون (ت٩٣٥هـ) عامة ما قيل في حدِّ المحدث والحافظ ، انتقد أهل عصره لتوسعهم في هذه الإطلاقات ، فقال : «وقد رأيتُ جماعةً من الأروام ، قُصاراها النظر في (مشارق الأنوار) للصاغاني ، فإن ترقَّعت ارتفعت إلى (مصابيح) البغوي . ظنَّ بعضُهم أنه وصل بهذا القدر إلى درجة المحدّثين ! والبعضُ الآخر إلى درجة الحُفاظ!! وما ذاك إلا لجهلها بالحديث . فلو حفظ من ذكرناه هذين الكتابين عن ظهر قلب ، وضم إليهما من المتون مثليهما ، لم يكن محدّثًا ، فضلًا عن حافظ !! ولا يصير بذلك محدّثًا حتى يلج الجملُ في سَمِّ الخِياط !!! فإن رامت بلوغَ الغاية في الحديث – على زعمها- : اشتغلت بـ(جامع الأصول) لابن الأثير ، وإن ضمّت إليه كتاب (علوم الحديث) لابن الصلاح ، أو مختصره المسمى بـ(التقريب والتيسير)

فأول ما يلزم طالب الحديث: هو إدمان النظر في الصحيحين (صحيح البخاري وصحيح مسلم) ، بل ينبغي أن يضع الطالب لنفسه مقدارًا معينًا من الصحيحين يقرؤه كل يوم ، ليختم الصحيحين قراءة في كل سنة مرة في أقل تقدير ، ويستمر على ذلك أربع سنوات مثلًا ، خلال

للنووي ، ونحو ذلك = وحينئذٍ يُنادى من انتهى إلى هذا المقام بـ(محدِّث المحدثين) و(بخاري العصر) ، وما يناسب هذه الألفاظَ الكاذبة » ، نقد الطالب لزغل المناصب لابن طولون (١١٧-١١٦) .

ومقصوده بـ(الأروام) : الأتراك العثمانيين ، والعُهدة عليه . ولا يُفهم من ذلك التعميم على جميع علماء الدولة العثمانية ، التي امتدت لستة قرون !

وكيف لو رأى ابن طولون زماننا؟! وقد أصبح مَن : حَفِظَ بعضَ المتون ، وجمع الكتب ، وربما كانت عنده إجازة بالرواية ، وربما أضاف إلى ذلك أنه ألّف رسائلَ أو مجلّدات قليلةَ الفائدة (فهي بين : نَقْلٍ صِرْفٍ ، وجَمْعٍ قاصرٍ ، وفَهْمٍ ضعيفٍ ، فالتحرير من هذه المؤلفات أبعد من أن يستحقَّ نَفْيَه عنها !!) : محدّثا وإمامًا ! وغاية ما وصل إليه أن يكون كُتْبِيًّا فاضلًا !! أو أن يكون نسخةً زائدةً في البلد من تلك المتون التي يحفظها !!! ولا أنفي بذلك أن لهؤلاء فضلا ، لكنني لا أستجيز أن أدَّعِي لهم ما ليس فيهم من تلك المبالغات في الأوصاف ومن تلك الألفاظ الكاذبة . كما لا أستجيز رَفْعَهم فوق قَدْرِهم ؛ لأن هذا زيادةً على كونه كذبًا وإثمًا ، فهو أيضًا يضرُّ بالأُمّة : من جهةِ أن هذا التعظيم الذي في غير محلّه يصنعُ منهم رموزًا للاقتداءِ ! ومن جهة أنه يُسْلِمُ قيادةَ الأُمة إلى من يظنهم الناسُ علماءَ يستحقّون القيادة ، وهم ليسوا من منصب القيادة في شيءٍ !!

دراسته الجامعية أو الثانوية ؛ فلا يتخرج إلا وقد قرأ الصحيحين عدة مرات ، ليكون مستحضرًا غالبَ متون الصحيحين .

ثم ينتقل بعد ذلك إلى بقية الكتب التي اشترطت الصحة ، كصحيح ابن خزيمة ، وصحيح ابن حبان ، وموطأ مالك ، ومنتقى ابن الجارود .

ويتمم هذه بسنن أبي داود ، والنسائي ، وجامع الترمذي ، ومسند الدارمي ، وسنن الدارقطني ، والسنن الكبرى للبيهقي.

فيقرأ الطالب هذه الكتب ، بعناية وتدقيق ، ويُكثر من مطالعتها ، وخاصة التي اشترطت الصحة ، وعلى رأسها الصحيحان.

فإن كان طالب العلم هذا ممن أوتي موهبة الحفظ ، وأحب أن يحفظ ، فليجمع عزمَه على ما يستطيعه من هذه الكتب . ويمكنه أن يبدأ بحفظ (الأربعين النووية) وما ألحقه ابن رجب بها لتمام خمسين حديثًا ، ثم ينتقل إلى (عمدة الأحكام) لعبدالغني بن عبدالواحد المقدسي ، ثم إلى (بلوغ المرام) لابن حجر ، أو (اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان) لمحمد فؤاد عبدالباقي ، ثم إلى الصحيحين ؛ ثم ما شاء مما يوفقه الله

تعالى إليه من الكتب . وأنصحه أن ألا يضيف إلى محفوظه إلا ما حُكِمَ عليه بالصحة والقبول من إمامٍ معتبر ، إلا بعد أن يستوعب ذلك .

ولا أنصحه بحفظ الأسانيد ، وإنما يكتفي بالمتون ؛ حيث إن الغرض من حفظ الأسانيد هو التمكُّنُ من تمييز الصحيح من السقيم ، والحفظ الذي قد يوصل إلى هذا الغرض هو الحفظ الذي كان عليه أئمة النقد ، مما سبقت الإشارةُ آنفًا إلى صورته الباهرة ، وليس حِفْظُ أهل زماننا (ومَن قبلهم بقرون) من جنس ذلك الحفظ ولا يشبهه[1] . فما دام حفظُ ما يستوجبه نقدُ الحديث من الأسانيد غيرَ مقدورٍ عليه[2] فلماذا نحفظها ؟!!

---

(١) ولمَّا ذكر الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) مُسْنَدَ عمر للإمام أبي بكر الإسماعيلي (ت٣٧١هـ) قال : « طالعتُه ، وعلَّقتُ منه ، وانبهرتُ بحفظ هذا الإمام ، وجزمتُ بأن المتأخرين على إياسٍ من أن يلحقوا المتقدّمين في الحفظ والمعرفة » . تذكرة الحفاظ (٣ / ٩٤٨) .

(٢) لأنه لا يكفي لبلوغ درجة نقد الحديث من خلال المحفوظ أن تحفظَ أسانيد أحاديث الكتب الستة ، ولا التسعة ، ولا التسعين !! كيف وهو يحتاج (مع ذلك الحفظ الذي انتهى زمن أهله) إلى استحضار تراجم الرواة (جرحا وتعديلا ، وطبقةً ، وسماعًا وإرسالا ، وغير ذلك من متعلَّقات الترجمة) ، وتحرير درجة المختلَف فيهم، ومعرفة تعليلات نُقاد الحديث وترجيحاتهم .. وغير ذلك !!!

اللهم .. إلا إن كان الحكمُ على الحديث قد أصبح عندنا لا يحتاج إلا إلى النظر في

اللهم إلا إن كان المقصود بحفظها التباهي بسردها (مبتورةً غالبًا ، ومُشوّشةً أحيانا كثيرة) ، ليُقال عنه : حافظ !! فقد قيل ، ثم كان ماذا؟!! وإن كان للحافظ مقصدٌ حسنٌ غيرُ هذا ، فلا يصحّ أن يكون ذلك المقصدُ مُو هِمًا صغارَ الطلبة أن هذا الحِفْظَ قد أعطى صاحبَه ملكةَ النقد!!!

وقد قال مجد الدين ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) في مقدمة كتابه (جامع الأصول) معلّلا سببَ حذفه الأسانيد من كتابه : « لأن الغرضَ من ذكر الأسانيد كان أولًا لإثبات الحديث وتصحيحه ، وهذه كانت وظيفة الأولين ، وقد كَفَوْنا تلك المؤونة ، فلا حاجةَ بنا إلى ذكرِ ما قد فرغوا منه ، وأغْنَوْا عنه »[1] .

إسنادٍ واحدٍ من أسانيد الحديث ! أوفي بعض أسانيده دون بقيتها التي قد تُعِلُّهُ أو تُصَحِّحُه ! وإذا كنا سنكتفي بما قاله الحافظ ابن حجر عن الراوي في(التقريب) !! وهكذا سنسير في التصحيح والتضعيف بغير علمٍ ولا هدى ولا كتاب منير!!! فإن كان هذا هو علم الحديث (وحاشاه) ، فكان ينبغي أن يشارك أهلَه فيه : الصُّنّاعُ وأربابُ الحِرَفِ ، وكل من لا ناقة له فيه ولا جمل !!!

(١) جامع الأصول : لابن الأثير(١ / ٥٤-٥٣) .

والذي قد كُفيناه وأغنونا عنه هو : تقييد الأسانيد ، فهي مدونةٌ في الأمهات وغيرها من مصادر السنة الأصلية .

وقال أبو شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ) في سياق ذكره لدرجات علوم الحديث : «الدرجة الثانية : حفظُ أسانيدها ، ومعرفة رجالها ، وتمييز صحيحها من سقيمها[١]. وهذا كان الأهم في الزمن الأول ؛ حيث لم تكن كُتُبٌ مسطّرة ، ولا أمورٌ محرّرة . وقد كُفِيَ المشتغل بالعلم هذا التعب بما قد صُنّفَ وأُلِّفَ من الكتب »[٢] .

لكنّ الذي قد كفاناه الأولون هو حفظُ الأسانيد في الصدور إلى أن حفظوها في السطور ، وبعد أن حُفظت الأسانيد في الكُتب صار حِفْظُها هو حِفْظَ تلك الكتب من التَّلَف والضياع . وأما ما سوى ذلك من وجوه خدمةِ السنة ، ومن أظهرها (والذي لا يَخْفَى على ابن الأثير ولا على أبي شامة) الترجيحُ بين أقوال الأئمة الأوائل المختلفة في التصحيح والتضعيف = فهذا (وغيره) ما زال في حاجة إلى تتميم ، ولا أتصوّرُ خفاءَ ذلك على أحد ؛ لظهوره . وإلا .. فهل يخفى على أحدٍ أن هناك خلافاتٍ كثيرةً بين الأئمة الأوّلين في التمييز بين الصحيح والضعيف ، تنتظر من

(١) أي حفظًا دون الرجوع إلى الكتب .

(٢) شرح الحديث الـمُقْتَفى في مبعث النبي المصطفى ﷺ : لأبي شامة (٤٦) .

يُبـيِّنُ الراجحَ فيها ؟! فكيف أسمح لنفسي أن أفهم كلام عالمين على وجهٍ يكون كلامهما فيه مخالفًا لهذا الأمر التامّ الوضوح ؟!!![1]

فإن قرأ الطالبُ تلك الكتب ، أو حَفِظَ منها ما حفظ ، فينبغي أن يُكَمِّلَ قراءته بالنظر في شروحٍ مختصرة لكتب الحديث ، مثل شرح النووي لصحيح مسلم ، أو (المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم) للقرطبي ، وشرح الطيبي لمشكاة المصابيح ، و(فيض القدير) للمناوي. وأسهل من ذلك كله ، أن يضع الطالب بجواره أثناءَ قراءته لكتب السنة كتاب (النهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير ، لأنه كتاب يُعْنَى بتفسير الكلمات الغريبة لغويًا الواردةِ في الأحاديث والآثار ؛ ليستطيع من خلال ذلك أن يفهم المعنى العامَّ للحديث ، وأن لا يروي ما لا يدري . فإن أراد التوسع : فعليه بمثل (التمهيد) لابن عبدالبر ، و(شرح مشكل الآثار) للطحاوي ، و(طرح التثريب) للعراقي ، و(فتح الباري) لابن حجر .

(١) وهذا التأويل لكلامهما هو من باب الاعتذار عن ظاهر عبارتهما المخالفة للصواب البيّن ، فإن كان اعتذارًا مقبولا .. فبها ونعمت ، وإلا فيُؤخَذُ الحقُّ الذي فيها ويُترك ما خالفه !

أما بالنسبة لكتب علوم الحديث والمصطلح : فإن كان الطالب صغير السن (في مثل المرحلة الدراسية المتوسطة) فيبدأ بـ(نخبة الفِكَر في توضيح مصطلح أهل الأثر) لابن حجر ، مع شرحٍ ميسَّرٍ لها[1] كـ(تحقيق الرغبة في توضيح النخبة) للدكتور عبد الكريم الخضير. ويُمكنه أن يحفظ (النخبةَ) إن رغب في الحفظ[2]، أو بعضَ منظوماتها :

---

(١) كنتُ في الطبعة الأولى قد ذكرتُ (البيقونية) مجاراةً للمتأخرين والمعاصرين في البداءة بها ، لكني عزمتُ على عدم ذكرها ، بل على النصيحة بعدم البداءة ولا الاختتام بها ! فهي نظمٌ ضعيفٌ ، لا يُعطي تصوُّرًا صحيحًا عن علم الحديث ، بل يُعطي تصوّرا مشوّشًا ومعلوماتٍ مغلوطةً مُرْتَبِكةً عنه . بخلاف (النخبة) تمامًا ، فهي خيرٌ من (البيقونية) بكثير .

وأولى من (البيقونية) أيضًا : (التذكرة) لابن الملقِّن (ت٨٠٤هـ) ، وشرحها للسخاوي(ت٩٠٢هـ) المسمى بـ(التوضيح الأبهر) .

(٢) إذا رغب المرءُ أن يتخصّص في علم من العلوم تخصُّصًا حقيقيًّا ، فلا يلزمه أن يحفظ متنًا من متونه ؛ لأن المقصودَ من حفظِ المتون هو استحضار مسائل العلم ، والمتخصِّصُ على الحقيقة سيكون مستحضِرًا للمسائل دون حفظٍ ؛ لأنه مداومٌ على القراءة والبحث والدراسة ، فلن يُخشَى عليه نسيانُ مسائل علمه الذي يُصاحبه عامّةَ وقته ! وهذا بخلاف العلم الذي لا يَتَخَصّصُ فيه المرء ، فهذا هو الذي يكونُ حفظُ متنٍ من متونه وجيهًا ؛ لأن بُعده عنه سببٌ طبيعيٌّ لنسيان مسائله ، فيأتي الحفظُ حينها مُعينًا على تثبيته .

كنظم كمال الدين الشُّمُنِّي (ت٨٢١هـ) الذي شرحه ابنه العلامة تقي الدين الشُّمُنِّي (ت٨٦٨هـ) في كتابه (العالي الرُّتبة في شرح نظم النخبة)، أو (قَصب السُّكَّر[1] نظم نخبة الفِكَر) للأمير الصنعاني (ت١١٨٢هـ) ، مع شرحه له الذي سماه بـ(إسبال المطر) . أو (بداية المحدّث : ترتيبُ وتشجيرُ ونظمُ متن نخبة الفكر) لياسر عجيل النشمي . وإن كنتُ أُفَضِّلُ للطالب أصلَ النخبة ، مع شرحٍ مختصر لها في درسٍ حاضرٍ أو مسجَّل . ويمكن البَداء أيضًا بأحد الكتب المعاصرة في علوم الحديث : كـ(تيسير مصطلح الحديث) للدكتور محمود الطحان ، أو(تيسير علوم الحديث) لعمرو عبد المنعم سليم ، أو(شرح لغة المحدث) لأبي معاذ طارق بن عوض الله .

وإن كان الطالبُ في المرحلة الثانوية أو بداية الجامعية ، أو أنه انتهى من المرحلة السابقة وتجاوزها بنجاح : فيبدأ بـ(نزهة النظر في توضيح

---

(١) ما زلت أستغرب هذا الاسم الذي : لا تنزَّه عن تَكَلُّفِ السَّجْعَةِ في عنوان الكتاب ، ولا أتقنها ! إلا أن يكون المؤلفُ قد سمّاه بـ(قصب الشَّكَر) ، فالشَّكَرُ هو أصل كلمة السُّكَّر التي عُرّبت عنها . فيكون عنوانُ الكتاب وشرحه بناءً عليه عنوانًا لذيذَ السَّجْعَةِ: (إسبال المطر على قصب الشَّكَر نظم نخبة الفِكَر) !!!

نخبة الفكر) لابن حجر ، أو (الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير) لأحمد محمد شاكر ، أو (الغاية شرح الهداية) للسخاوي . و(النزهة) أولاها عندي ، فعليه بإتقانها من خلال شروحها وحواشيها الكثيرة ، أومن خلال دروسها المُقامة أو المسجّلة . ومن أجود شروحها (اليواقيت والدرر) للمناوي (ت١٠٣١هـ) . ولي شرحٌ عليها منسوخٌ عن تسجيلِ دروسِها ، أرجو أن يجد الطالب فيه بُغيته .

ثم ينتقل إلى كتاب ابن الصلاح(ت٦٤٣هـ) : (معرفة أنواع علم الحديث) المشهور بـ(مقدمة ابن الصلاح) وبـ(علوم الحديث) ، ويضم إليه أهمَّ شروحِه والكتبِ الخادمة له ، وهي: (التقييد والإيضاح) للعراقي، ونظمُه له المسمى بـ(التبصرة والتذكرة) ، وشَرْحُه هو أيضًا لهذا النظم . و(النكت على كتاب ابن الصلاح) للزركشي (ت٧٩٤هـ) ، و(النكت على كتاب ابن الصلاح) لابن حجر(ت٨٥١هـ) ، و(النكت الوفية) للبقاعي (ت٨٨٥هـ) .

وقد شرحتُ كتاب ابن الصلاح بكماله شرحًا مطوّلا في دروس مسجّلة ، وهو أوسع شرحٍ له حتى الآن ، وأسأل الله تعالى أن يبارك فيه !

ويتلو ذلك كتاب (الاقتراح) لابن دقيق العيد(ت٧٠٢هـ) ، وله نظمٌ نافعٌ للعراقي ، أذكره لهواة الحفظ . مع كتاب (الموقظة) للذهبي ، والذي قد شرحتُه في كتاب مطبوعٍ عن أصله المسجَّل .

ثم ينتقل إلى الكتب الموسعة في علوم الحديث ، مثل (تدريب الراوي) للسيوطي ، (والبحر الذي زخر) له ، و(فتح المغيث) للسخاوي، و(توضيح الأفكار) للصنعاني .

ثم يدرس بعمق كتاب (الكفاية) للخطيب ، و(معرفة علوم الحديث) للحاكم ، و(المدخل إلى الإكليل) له ، و(شرح علل الترمذى) لابن رجب[1] ، ومقدمة (التمهيد) لابن عبدالبر ، ومقدمة (الإرشاد) للخليلي .

ثم ينتهي بالتفقّه في كلام الشافعي في (الرسالة) ، ومسلم في مقدمة (الصحيح) ، وأبي داود في (رسالته إلى أهل مكة) ، ونحوها.

وبعد تعلمه لـ(نزهة النظر) أو ما ذكرناه في درجتها ، وأثناء قراءته لكتاب ابن الصلاح ، عليه أن يكثر مطالعة كتب التخريج ، مثل (نصب الراية) للزيلعي ، و(البدر المنير) لابن الملقن ، و(التلخيص الحبير) لابن

(١) وقد علَّقتُ عليه في دروس مسجّلة .

حجر ، و(تنقيح التحقيق) لابن عبد الهادي، والسلسلتين و(إرواء الغليل) للألباني . ويحاول خلال هذه القراءة أن يوازن بين ما عرفه من كتب المصطلح وما يقرؤه في كتب التخريج تلك ، ليرى نظريًّا : طريقةَ التطبيق العملي لقواعد علوم الحديث ، و طريقةَ إطلاقاتهم للمصطلحات ومواضعَ استخدامِها .

وإذا ما توسّع الطالبُ في قراءة كتب التخريج السابقة ، فعليه أن يدرس كتابًا من الكتب الحديثة في أصول التخريج ، مثل (أصول التخريج ودراسة الأسانيد) للدكتور محمود الطحان. ولي دروسٌ مسجّلة في التخريج ، وقد نُسخت في مذكرة ، مبذولة على مواقع الشبكة العنكبوتية (النت) . ولولا أني أحسب أن في هذه المذكّرة ما ليس في غيرها من الفائدة ، لما نوّهتُ بذكرها .. وهي لي !

ثم يدرس كتابًا أو أكثر في علم الجرح والتعديل ، مثل (ضوابط الجرح والتعديل) للدكتور عبد العزيز العبد اللطيف ، و(ضوابط الجرح والتعديل عند الإمام الذهبي) لأبي عبد الرحمن محمد الثاني ، (والجرح والتعديل) للدكتور إبراهيم اللاحم ، و(خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل) من تأليفي .

وعليه أن يدرس أيضًا كتابًا من الكتب التي تُعَرِّفُ بمصادر السنة وبمناهجها ، كـ(الرسالة المستطرفة) للكتاني ، و(بحوث في تاريخ السنة المشرّفة) للدكتور أكرم ضياء العمري ، و(الفهرس الوصفي لكتب الحديث وعلومه في مكتبة جامعة الشارقة) للدكتور محمد عجاج الخطيب ، و(التصنيف في السنة النبوية وعلومها : من بداية المنتصف الثاني للقرن الرابع عشر الهجري وإلى نهاية الربع الأول من القرن الخامس عشر الهجري) للدكتور خلدون الأحدب . وغيرهما من الكتب التراثية القديمة والدراسات المعاصرة التي تتكلم عن هذا الموضوع ، والتي قد يكون بعضُها جزءًا من مقدّمة تحقيق الكتاب نفسه ، أو خَتْمًا من أختام سماعه القديمة[1] ، أو افتتاحياتها[1] . كما أنصحه بأن يُطالع كُتُبَ السنة (على عظيم

(١) من أمثال :

١- عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع : للسخاوي .

٢- وغُنية المحتاج في ختم صحيح مسلم بن الحجاج : له .

٣- وبذل المجهود في ختم سنن أبي داود : له .

٤- وبُغية الراغب المتمنّي في ختم سنن النسائي رواية ابن السني (وهي السنن الصغرى) : له.

٥- والقول المعتبر في ختم سنن النسائي رواية ابن الأحمر (وهي السنن الكبرى) : له.

تنوّعها) بنفسه ، وأن يكشف أسرارها بجهده ؛ فلن يقوم الخبرُ مقام المشاهدة أبدًا . وعليه للقيام بذلك الإكثار من زيارات المكتبات الثرية بكتب الحديث ومصنفاته ، ليطالعها ويعرف مناهجها وطبعاتها ومميزات كل طبعة .. فإن هذا كله علمٌ لا يكون اكتسابُه بأحسن من هذا الطريق !

ثم يبدأ الطالبُ بالتخريج ودراسة الأسانيد بنفسه ، وكلّما بَكَّرَ في ذلك (ولو من أوائل طلبه) كان ذلك أعظمَ فائدةً وأكبرَ عائدةً ؛ لأن هذا التخريج يجعله يطبقُ القواعد .. فلا ينساها ، ويبدأ بملاحظة طريقة الاستفادة منها ، وستلوحُ له الإشكالات الكثيرة التي ستكون دافِعَه إلى مزيد التعمُّقِ والتفقُّهِ في العلم . وهو خلال ذلك أيضًا : يتعرَّفُ على

٦- والإلمام في ختم سيرة ابن هشام : له .

٧- والانتهاض في ختم الشفا لعياض : له .

٨- ومجلس في ختم كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى : لابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ) .

٩- وختم سنن الإمام أبي داود : لعبد الله بن سالم البصري (ت١١٣٤هـ) .

١٠- وختم جامع الترمذي : له أيضًا .

وكلها مطبوع بحمد الله .

(١) من أمثال:

١- مقدمة إملاء الاستذكار لابن عبد البر :لأبي طاهر السِّلَفي (ت٥٧٦هـ).

٢- وافتتاح القاري لصحيح البخاري: لابن ناصر الدين الدمشقي .

مصادر السنة ومناهجها ، ويتمرّنُ في ساحات هذا العلم . والغرض من هذا التخريج (كما سبق) هو الممارسة للتعلُّمِ .. لا للتأليف ؛ وقد تقدّمَ الحديثُ عن أهمية هذه الممارسة في علم الحديث .

وأثناء قيامه بالتخريج ، عليه أيضًا أن يخصَّ علمَ الجرح والتعديل التطبيقي بمزيد عناية كذلك ؛ وذلك بقراءة كتبه الكبار ، مثل: (تهذيب التهذيب) لابن حجر ، و(ميزان الاعتدال) للذهبي ؛ وكتبه الأصول ، مثل: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم ، و(الضعفاء) للعقيلي ، و(المجروحين) لابن حبان ، و(الكامل) لابن عدي ، وكتبه التي هي أصول الأصول ، مثل: تواريخ يحيى بن معين وسؤالاته هو والإمام أحمد ، و(التاريخ الكبير) للبخاري ، ونحوها . وهو خلال قراءته هذه يحاول أن يوازن بين : استخدام الأئمة لألفاظ الجرح والتعديل ، وما ذُكر عن مراتب هذه الألفاظ في كتب المصطلح . وإن مرَّ به أحدُ الرواة الذين كَثُرَ الاختلافُ فيهم ، فعليه أن يطيل في دراسته ، فإن هؤلاء الرواةَ أرضٌ خِصْبةٌ للدراسة والاستفادة . وعليه أثناء دراسته لهؤلاء الرواة ، أن لا يُغْفِلَ أحكامَ الأئمة التطبيقية على الرواة ، التي تضمّنتها أحكامُهم على أحاديثهم (من قَبولٍ ، أو ترجيحٍ ، أو رَدٍّ وتوهيم) ، وهو خلال ذلك يُوازن بين عباراتهم

المختلفة وسياقاتها ، وهل خرج كلامُ بعضِهم عن الاصطلاح العام فيها ، ليختم ذلك باستخلاصِ حُكمٍ فيهم مُستفادٍ من أحكام الأئمة عليهم ، سواء منها الأحكام الكُليّة أو الجزئية (من خلال أحكامهم على مروياتهم) .

وما يزال الطالبُ في التَّرقِّي العلميِّ على درجات علم الحديث السامية ، من خلال قراءة ودراسة كتبه ، فلا يدع منها شاردة ولا واردة ، وفي التوسع في التخريج ، وفي تمحيص علم الجرح والتعديل ؛ حتى يصل إلى منزلة يصبح قادرًا فيها على دراسة كتب العلل ، مثل : (العلل) لابن المديني ، والترمذي ، وابن أبي حاتم ، وأجلها (علل الأحاديث) للدارقطني . فيقرأ الطالب هذه الكتب قراءةَ تدقيقٍ شديد ، وتفقُّهٍ عميق ؛ ليدريَ بعضًا من أساليب الأئمة في عرض علل الأحاديث ، وطرائقَ اكتشافها ، ومآخذَهم في الحكم على الأحاديث ، ومنطلَقاتِهم التي يؤسِّسُون عليها ، والقرائنَ والملابسات التي يراعونها في ذلك .

وفي جميع هذه العلوم الحديثية بحوثٌ معاصرة ودراساتٌ مُتخَصِّصةٌ ، فيجب الوقوف عليها ، ولا يصحُّ إغفالها . وأما الذي يدّعي العنايةَ بالعلم والتخصُّصَ فيه ، ثم هو لا يلتفت إلى العَصْريين إلا بعين

الإزراء ، فتجدُه يفتخرُ (قالًا أو حالًا) بأنه لا يعرف بحوثَهم كلَّها ، وأنه لا يرى حاجةً إليها ، وأن كتب السابقين كافيةٌ على وجه التمام = فهو بعيدٌ عن الحقّ ، محرومٌ من خيرٍ كثير[1] .

---

(١) وليس مقبولًا أن يَزْهَدَ أحدٌ (أو يُزَهِّد) في بحوث المعاصرين ، بحجة أن في كتب السابقين غُنيةً عنها ! فإن هذا استخفافٌ بالعلم ، وإزراءٌ به : أن يتصوّر المرءُ أنه قادرٌ على تحريرِ مسائله كلِّها دون معونة أحد !!

وأما إنِ ادّعى أحدٌ أن كتب السابقين مغنيةٌ تمامًا .. فماذا يعملُ أخونا هذا إذن بتعلُّمِ العلم؟!! إذ مجرّدُ النقل لا يحتاج إلى كثرة عناء! وأما إن كانت كتبهم ما زالت محتاجةً إلى إتمام البناء ، فهذا ما يفعله الباحثون المعاصرون ، أو يدّعون محاولةَ الوصول إليه ، فمنهم من وَفَّى ، ومنهم من عجز ، بل منهم من خان وكذب!! فلا يصحّ ولا يجوز أن نضع في كفّةٍ واحدة : الباحثَ الذي وفَّى وبرَّ في بحثه (وإن أخطأ، فكيف إذا أصاب) مع الباحث الذي خان العلمَ وضلَّلَ طُلّابَ المعرفة ، ولا يجوزُ أن أُعْرِضَ عن جميع البحوث المعاصرة بحجة وجود بحوثٍ هزيلةٍ أو خائنة فيها ، ما دام ما يخالفها من البحوث المتينةِ والأمينةِ موجودًا !

وللحقِّ أقول : لَكَمِ اصْطدْتُ فائدةً من بطن عَجْزِ أحدهم في بحثه ، فضلا عن هديةٍ ثمينةٍ لآخرَ أهدانيها من رحابِ الإجادة والإحسان في دراسته !!

وأخشى ما أخشاه أن يكون الحسدُ أو الكِبْرُ وراءَ بعضِ تلك الدعاوَى العريضة ، التي ظاهرها تعظيمُ علمِ السابقين ، وباطنها الألـمُ من منافسة العَصْري ، أومن مشاهدَةِ النفسِ فوق الآخرين ، وأقْبِحْ بالأمرين من خَلّة !!!

فإذا وصل طالبُ الحديث إلى هذه المرحلة ، فلابد أن رأسه قد أمتلأ بالمشاريع العلمية والبحوث الحديثية ، التي تزيده تَعَمُّقًا في علم الحديث . فليبدأ (على بركة الله) مشوارَ العلم الطويل ، منتفعًا ونافعًا ، مستفيدًا ومفيدًا.

فإن بلغ طالب الحديث هذه الرُّتبة ، وأسبغ الله عليه نِعَمَ توفيقه وتسديده، ومدَّ عليه عُمرَه في عافية ، وطالت ممارسته لهذا العلم ؛ فيا بُشْرَى العالمِ الإسلامي ، فقد وُلِدَ له مُحَدِّث !!

وأُنبِّهُ (أخيرًا) أنّ هذا المنهج التعليمي إنما نطرحه للطالب الذي لم يجد من يوجهه . أما من وجد عالمًا ربانيا يعتني به توجيهًا وتعليمًا ، فعليه أن يُقْبِلَ عليه بكُلِّيته ، وأن يلزم عتبةَ داره ؛ فهو على خيرٍ عظيم ، وعلى معارجِ العلمِ يترقَّى ، ما دام جاثيًا في حلقة ذلك العالم .

والله أعلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وكتب

الشريف حاتم بن عارف بن ناصر العبدلي العوني

دليل الموضوعات التفصيلي

❊ ❊ ❊

دليل الموضوعات الإجمالي

❊ ❊ ❊